حزيران ٢٠٢٥ عدد ١٤١ السنة الحادية عشرة

الأمن العام

@DGSGLB

إيفو فرايسن:
لبنان يستضيف
أكبر عدد من النازحين

المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير:

- اجتماع جدة أوقف التصعيد على الحدود الشرقية وطرحنا الترسيم
- لم تقصّر الأجهزة الأمنية يومًا في مكافحة الإرهاب والجريمة
- العدو الإسرائيلي بتكوينه عدواني لا يعيش إلا بالتوسّع
- وضعنا المديرية على سكة التحوّل الرقمي والمكننة

100 يوم من عمر الحكومة... ماذا أنجزت؟

وزير العمل: زيادة تقديمات الضمان

الملف: الانتخابات البلدية في التحليل والتقييم

عودة المسرح اللبناني إلى الواجهة

الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

الانتخابات والسلطة الشرعيّة

يعد انجاز الاستحقاق الانتخابي البلدي والاختياري في لبنان محطة بالغة الاهمية في سياق تثبيت الحياة الديموقراطية وتعزيز شرعية الدولة ومؤسساتها، خصوصا في ظل ظروف استثنائية تعصف بالبلاد على اكثر من صعيد، سواء على المستويين السياسي والاقتصادي، او في ظل التهديدات الامنية المتواصلة نتيجة استمرار التوترات الاقليمية، لا سيما في الجنوب اللبناني جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للتلال الخمس والخروقات شبه اليومية لاتفاق وقف الاعمال العدائية. فقد شكل اجراء هذه الانتخابات في موعدها، ومن دون حوادث امنية تذكر، دليلا واضحا على قدرة الدولة اللبنانية، بمؤسساتها الدستورية والعسكرية والامنية، على بسط سلطتها وممارسة دورها السيادي في تنظيم استحقاقات دستورية تؤسس للانتظام العام وتعيد الحياة الى المؤسسات المحلية التي تمثل صلة الوصل الاولى بين المواطنين والدولة.

اهمية هذا الانجاز لا تنبع فقط من اجراء الانتخابات في ذاتها، بل ايضا من رمزية التوقيت. اذ تزامن الاستحقاق مع الذكرى السنوية لعيد المقاومة والتحرير، وهو ما يضفي عليه بعدا وطنيا جامعا، ويؤكد من جديد ان الدولة هي المرجعية الاولى والاخيرة، وان لا بديل من مؤسساتها في حماية السيادة وتكريس الشرعية. فالتحرير من الاحتلال لا يكتمل الا بترسيخ سلطة الدولة وتفعيل اطرها الديموقراطية، ومن ضمنها المجالس البلدية والاختيارية التي تؤدي دورا محوريا في التنمية المحلية وتلبية الحاجات اليومية للمواطنين.

وقد شكل الاداء الهادئ والمنظم الذي رافق ايام الانتخابات دليلا ساطعا على نضوج الوعي الشعبي من جهة، وعلى الحرفية العالية التي تعاملت بها المؤسسات العسكرية والامنية من جهة اخرى. في هذا السياق، لا يمكن اغفال الدور الحيوي الذي لعبته المديرية العامة للامن العام، الى جانب الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي وامن الدولة، في توفير المناخ الآمن لإجراء الانتخابات في مختلف المناطق اللبنانية، على الرغم من الانقسامات السياسية والاحتقان الاجتماعي. فقد اثبتت هذه الاجهزة مرة جديدة انها صمام امان الوطن، وقادرة على العمل في تناغم تام لحماية الاستحقاقات الوطنية الكبرى، بعيدا من التجاذبات والمصالح الضيقة.

كما ان نجاح الانتخابات، في ظل غياب شبه تام لأي حوادث امنية، يعكس مدى التزام الدولة اللبنانية مسار الانتظام الديموقراطي رغم الظروف القاهرة، ويبعث برسائل طمأنة الى الداخل والخارج حول قدرة لبنان على اجتياز الاستحقاقات الدستورية من دون انزلاق الى الفوضى او الفلتان الامني. وهو ما يعزز من موقع الدولة امام المجتمع الدولي، ويفتح الباب مجددا للحديث عن اهمية اجراء بقية الاستحقاقات، وفي مقدمها الانتخابات النيابية التي ستجري في الشهر ذاته من العام المقبل، باعتبار أن هذه الانتخابات هي الضمان لعمل المؤسسات الدستورية كون مجلس النواب أم السلطات في لبنان.

ان انجاز هذا الاستحقاق الانتخابي المحلي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو فعل سيادي بامتياز، يرسخ فكرة الدولة كإطار ناظم للحياة السياسية والادارية، ويقطع الطريق امام مشاريع الفوضى او التقسيم او اليأس من امكان الاصلاح. فالسلطة تبدأ من القاعدة، والمجالس البلدية هي الحاضنة الاساسية لتطلعات الناس، ومنبرهم الاول للمشاركة والتغيير. ونجاح هذه العملية هو تذكير بأن الشرعية تبنى عبر صندوق الاقتراع، لا عبر الشعارات او الفرض.

في المحصلة، لبنان الذي انجز استحقاقه الانتخابي في يوم يحمل رمزية التحرير والمقاومة، هو لبنان الذي يعلن مجددا تمسكه بالدولة، وبسلطة القانون، وبأجهزته الامنية والعسكرية، كمرجعية وحيدة لحفظ الامن وحماية الديموقراطية. وهي رسالة بالغة الاهمية في هذا الزمن المتأزم، تؤكد ان الشرعية لا تزال ممكنة، وان الدولة، رغم كل العواصف، لا تزال هي البنيان الذي لا يهتز.

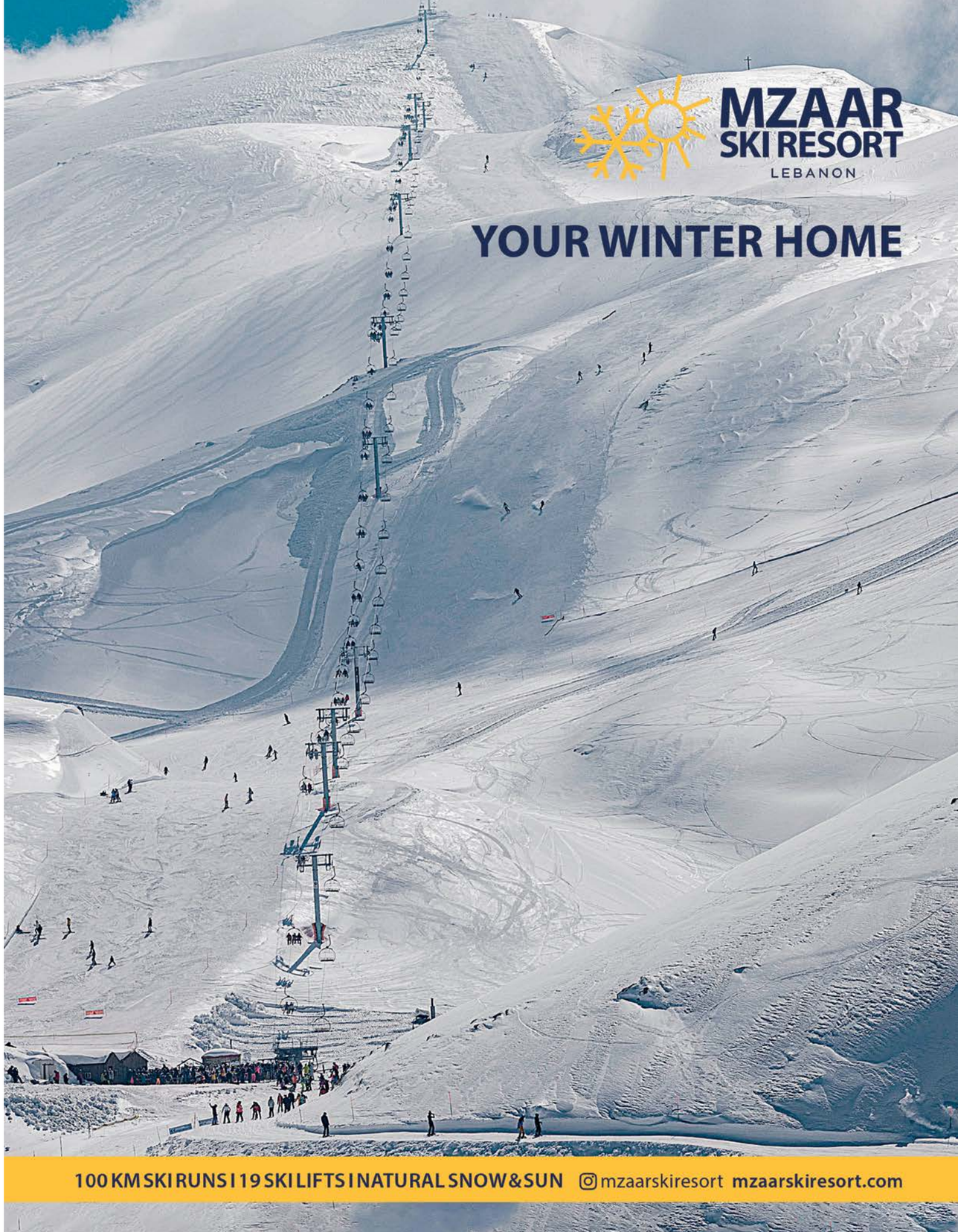

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام

في هذا العدد

قراءة في الانتخابات البلديّة والإختياريّة

تعتبر الانتخابات البلدية والاختيارية في لبنان مؤشرا مهما على التوازنات السياسية والطائفية في البلاد، خاصة في ظل الازمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. وتعد هذه الانتخابات محكا لشعبية الاحزاب في ظل تراجع ثقة اللبنانيين بالطبقة السياسية بعد ازمات حلت بلبنان، مثل الانهيار الاقتصادي والمالي وانفجار مرفأ بيروت. دخل الجميع الى الانتخابات البلدية والاختيارية على قناعة بأنه اذا حققت الاحزاب التقليدية فوزا واسعا، فهذا يعني انها ما زالت مسيطرة على القاعدة الشعبية رغم الازمات. اما اذا خسرت مواقع مهمة لصالح مرشحين مستقلين او معارضين، فقد يكون ذلك مؤشرا على تغيير في المشهد السياسي.

في لبنان، لا يمكن فصل اي انتخابات عن العامل السياسي او الطائفي، او كلاهما معا. فحتى الانتخابات البلدية غالبا ما تدار وفق حسابات طائفية، خاصة في المناطق المختلطة. لكن المنافسة في بعض البلديات قد تعكس تحالفات جديدة او صراعات بين مكونات طائفية، علما ان نسبة الاقبال عكست مدى ثقة اللبنانيين او عدم ثقتهم بالعملية الانتخابية. في حال كانت المشاركة ضعيفة، فهذا قد يعني احباطا عاما من السياسة، اما اذا كانت عالية فقد تعكس استقطابا سياسيا او رغبة في التغيير. مع تفاقم الازمة الاقتصادية وانهيار الليرة، صوّت اللبنانيون بناء على اولويات معيشية او احتجاجا على النخب الحاكمة، وهذا حصل فعلا. ففي بعض البلديات تم تغليب "العامل التنموي" على الاصطفاف السياسي الذي حل اخيرا، وحاولت بعض الاحزاب ان لم يكن اغلبها، التسلل عبر لوائح العائلات.

عمليا، الانتخابات البلدية في لبنان ليست مجرد منافسة محلية، بل هي انعكاس للمشهد السياسي الوطني والتحالفات الطائفية. وقد تم خوضها على انه إذا حققت المعارضة او المستقلون مكاسب، فهي اشارة الى بداية تحول، لكن ادعاءات الاحزاب التقليدية وهيمنتها اكدتا صعوبة التغيير في النظام اللبناني القائم.

ان حماسة الترشح على البلديات والمخاتير التي حصلت في سائر المحافظات والاقضية، لم تلاقها حماسة الاقتراع، ودائما كانت الذريعة ان "الناس غير متحمسة للتغيير". هذا غير صحيح اطلاقا، ذلك ان سلوكيات الاحزاب بعثت الملل في نفوس بعض اللبنانيين. وهكذا كان السؤال المقلق عما اذا كانت الدلالات للانتخابات البلدية هي المعيار للانتخابات النيابية للعام المقبل. فعليا، خاضت الاحزاب السياسية استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية كونها "تجربة ووحدة قياس" يمكن الرجوع اليها كمعيار. هذه الاحزاب دخلت الانتخابات كون التنمية والعائلات في خدمة السياسة. ولذلك شاع ان هذه اللائحة او تلك مدعومة من هذا الحزب او ذاك، او ان لائحة اخرى مدعومة من ذلك الزعيم السياسي او ذينك.

في الاثناء لم يبرز اي تصحيح لمعايير الانتخابات البلدية والاختيارية، ولم يتم وضعها على مسار الصواب الانتخابي الديموقراطي. فلعبة الاحزاب ومحاولة تماهيها مع العائلات تقولان اشياء كثيرة، اهمها ان مسارح الانتخابات البلدية والاختيارية هي غيرها عن الانتخابات النيابية، والا ما معنى لقاء احزاب يمينية ويسارية على دعم لائحة عائلات؟

الاصوب في قراءة نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية هو عدم ملاحظة انقياد كبرى الاحزاب وراء العائلات في هذه البلدة وتلك، ومنها كبريات المدن. كذلك عدم وجود مراكز ابحاث او حتى وسائل اعلام تقدم قراءة سوسيو ـ اقتصادية لمعنى الانتخابات البلدية والاختيارية، وخروج المنخرطين فيها على الشأن الحزبي ـ السياسي.

قد يقول قائل ان بعض الاحزاب الكبرى تحالفت في البلدات الصغرى كما المدن الكبرى، وهذا صحيح عمليا لجهة قراءة التحالف. لكنه غير صحيح على الاطلاق، اعتبار ان الاستحقاق هو معيار صالح للقياس عليه، واعتماد نتائجه في الانتخابات النيابية المزمعة العام المقبل.

يبقى اخيرا، ان الدولة، عهدا وحكومة وقضاء وقوى امنية وادارة رسمية، تمكنت من انجاز هذا الاستحقاق على الرغم من بعض الشوائب والحوادث التي حصلت، ليكون مثلا يحتذى في الممارسة الديموقراطية التي تشكل عاملا مهما ورئيسيا في العقل والوجدان اللبناني. ويأمل اللبنانيون في ان يتمكن العهد الجديد مع الرئيس جوزف عون، من اعادة بناء الدولة على اسس متينة تليق بتاريخهم وتؤسس لمستقبل واعد لأجيالهم.

"الامن العام"

الأمن العام

مواطنية صالحة وطن أفضل

حزيران ٢٠٢٥ عدد ١٤١ السنة الحادية عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

08 اللواء حسن شقير في يوم التحرير : ستعود المناطق المحتلة الى الدولة واهلها

36 روجيه ديب وأحمد الغزّ : إنعكاسات فكّ العقوبات عن سوريا

40 شكري صادر : مشروع تعديل قانون القضاء العدلي نقلة نوعية

42 مسعود معلوف: الإدارة الأميركية تعي صعوبات التطبيع

50 أحمد الشرع محاصر بأحداث داخلية وضغوط خارجية

56 إعادة تأسيس لما بعد روزفلت . الملك عبدالعزيز

62 الرقابة بين حرّية التعبير وحدود احترام الآخر

66 "الأمن العام" في مؤتمر "إحلال السلام وتعزيز الأمن"

72 لبنان بأمنيْه العام والداخلي ثانيًا بين 130 دولة

74 إحصاءات الشهر والوثائق المزوّرة

78 زياد حايك: الهيئات الناظمة حجر الزاوية في الإصلاح المفقود

82 جهاد الحكيم: للبنان مكاسب من رفع العقوبات على سوريا

92 الاباتي إدمون رزق: إرث البابا فرنسيس وآفاق إزدهار الكنيسة

94 جهاد بقرادوني: المشاكل تراكمت مع زوروس

98 تسلية

102 إلى العدد المقبل

حوار

هيئة التحرير

اللواء شقير في حوار مع "الأمن العام":

- لدى العهد القدرة على إمرار المرحلة الصعبة في المنطقة
- اجتماع جدة أوقف التصعيد على الحدود الشرقية وطرحنا الترسيم
- لم تقصّر الأجهزة الأمنية يومًا في مكافحة الإرهاب والجريمة
- العدو الإسرائيلي بتكوينه عدواني لا يعيش إلا بالتوسّع
- وضعنا المديرية على سكة التحوّل الرقمي والمكننة

في اول حوار مع "الامن العام"، قارب المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير ملفات عدة، من بينها مكافحة الفساد والتحول الرقمي والمكننة، الى حقوق الموظفين والمواطنين في آن، الى ضبط الحدود والعلاقة مع سوريا، والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة، وقضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات وغيرها من الملفات والتحديات

اكد المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير انه ليس متخوفا من الفشل، اذ ليس في قاموسه سوى النجاح. هو متفائل بالعهد وبالشعب الذي اثبت على مر السنين ان لديه القدرة على تجاوز الصعاب. ولفت في حديثه الى النشاط الكبير الذي يقوم به رئيس الجمهورية العماد جوزف عون على المستويين الاقليمي والدولي من خلال زياراته واتصالاته لوضع لبنان على سكة الامان، بعد خروجه من حرب قاسية، فيما لا يزال يعاني من احتلال العدو الاسرائيلي للنقاط الخمس واستمرار اعتداءاته على لبنان وعدم التقيد بالقرار 1701 في مقابل التزام لبنان الكامل هذا القرار.

واذ شدد اللواء شقير على ان قضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات على سكة الحل، متوقعا حلحلة تدريجية وصولا الى خاتمة سعيدة قريبا لكل العائلات، اكد ان الاتفاق الذي وقع في جدة بين وزير الدفاع اللبناني ونظيره السوري برعاية سعودية ادى الى توقف العمليات العسكرية ومعالجة اي خروقات.

■ تسلمتم مهامكم في الامن العام في ظل ظروف صعبة لكن اللبنانيين يعقدون آمالا كبيرة على هذا العهد الرئاسي بتحقيق الإنجازات؟ كيف تواجهون هذه المسؤولية؟ وهل تخشون من ان يخيب امل اللبنانيين؟

□ بعد فراغ لمدة سنتين بدأ عهد جديد بانتخاب فخامة الرئيس، فانتظم العمل الاداري في لبنان وبالتالي العمل السياسي. الناس تثق بالعهد الجديد لاسباب عدة، من بينها ان فخامة الرئيس قد اتى من مؤسسة اثبت فيها جدارة عالية، وحافظ عليها لتحافظ بدورها على اللبنانيين وامن البلد في ظل غياب رئيس للجمهورية في حينه. فكان الجيش اللبناني المؤسسة الأم وعلى قدر عال من المسؤولية واثبت جدارة في حفظ البلد وامراره في حقول الغام عدة بنجاح كامل. من الواضح منذ الايام الاولى لتسلم فخامة الرئيس، النشاط الكبير الذي يقوم به على المستويين الاقليمي والدولي من خلال زياراته واتصالاته لوضع لبنان على سكة الأمان، خصوصا وان هناك اعادة تكوين للمنطقة، ولبنان خرج من حرب قاسية ولا يزال يعاني من وجود العدو الاسرائيلي في خمس نقاط واستمراره في الاعتداءات على لبنان وعدم التقيد بالقرار 1701 في مقابل التزام لبنان الكامل هذا القرار. لست متخوفا من الفشل ابدا، اذ ليس في قاموسنا سوى النجاح. من الواضح ان فخامة الرئيس من خلال اختياره فريق عمله، وبالتعاون الوثيق مع السلطة التشريعية الممثلة بالرئيس نبيه بري والسلطة التنفيذية برئاسة رئيس الحكومة نواف سلام والوزراء والاجهزة الامنية، قادر على امرار هذه المرحلة الصعبة في المنطقة من خلال نشاطه وعلاقاته والجهد الكبير الذي يقوم به على مستوى المنطقة، وان يخرج لبنان من هذه الحلقة ونستعيد لبنان الدولة والمؤسسات والمواطنية.

■ يوم تسلمتم مهامكم في الامن العام تحدثتم عن التحديات وعن توجيه البوصلة لتحقيق امور كثيرة وهي متشعبة؟ ما اول الامور التي باشرتم القيام بها؟ وماذا عن مكافحة الفساد وترشيد الادارة؟

□ وضعنا في خطاب التسليم والتسلم برنامج عمل. واول عمل بدأنا به هو وضع المؤسسة على سكة التحول الرقمي والمكننة، فاتصلنا بشركات عدة لانشاء هوية رقمية لكل لبناني تتضمن صورته وبصمته وهويته الشخصية الكاملة من خلال منصة للامن العام تتمتع بمزايا الحفاظ على بيانات اللبنانيين، ليكون لكل لبناني هوية رقمية يختار من خلالها الخدمات المتوافرة في الامن العام، جواز سفر او افادة دخول وخروج او اقامة او تأشيرة ويرسل مستنداته من طريق scan الى الامن العام الذي يدرسها من خلال قواعد بياناته ويتأكد منها ويقوم باعادتها الى المواطن بعد قيامه بالدفع بطريقة الكترونية. بدأت الدراسات لهذا المشروع لمدة ثلاثة اشهر ثم ثلاثة اشهر أخرى لانشاء منصة، ومن ثم شهر للتجربة. نتوقع خلال اقل من سنة اطلاق هذا المشروع بخدماته.

المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير يتحدث الى "الامن العام".

هدفنا الاساسي هو الحفاظ على سرية المعلومات وعدم الخرق، وتسهيل امور المواطن ومحاولة ان ينفذ المواطن معاملاته بعيدا من الادارة وان لا يكون على تماس مع الموظفين. اصدرنا مذكرات عدة للتقيد بالدوام واستثمار الطاقة القصوى للعناصر البشرية عبر اجراء التشكيلات التي سيكون مقياسها الكفاءة والولاء للمؤسسة. كما اصدرنا مذكرات على مستوى التعامل مع المواطن ذكرنا فيها الى جانب القيافة والنظافة والترتيب، الابتسامة في وجه المواطن وهو حق من حقوقه. زرت في الامس المبنى رقم واحد ودخلت بين المواطنين من دون معرفة احد، ورأيت كيف ان المواطن ينتظر ويقدم معاملته وكيف يتعامل معه الموظف، وسجلنا بعض الملاحظات التطويرية التي بدأنا في تطبيقها. كذلك سنقوم بترميم ابنية الامن العام وفق نموذج واحد، واظهار الترتيب والنظافة في المكاتب والعمل على نفسية العسكري لاراحته من خلال الخدمة، وبالاخص ان الامن العام مؤسسة تقدم لموظفيها عطاءات. كل ذلك من اجل تكوين بيئة مريحة للموظف والمواطن في آن واحد. الفساد ثقافة نتيجة واقع معين في ظل غياب الرقابة، وبالتالي علينا معالجة اساس المشكلة في ان يكون الموظف مكتفيا وان يحصل المواطن على الخدمة التي يريدها، مما سيلغي اسباب الرشوة والفساد. وهذا ما نحاول القيام

> **لست خائفا على مستقبل لبنان بوجود هذا الشعب وهذه القيادة وهذا الجيش**
>
> **لدينا مخزون جوازات سفر يكفي 14 شهرا وانجزنا دفتر شروط لاجراء مناقصة**

به من خلال ابعاد المواطن عن الموظف، واعطاء الموظف حقوقه وتأمين حق المواطن بالاستحصال على خدمته بكرامة من دون منة من احد.

■ كلفكم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة متابعة قضية الموقوفين اللبنانيين في السعودية والامارات، وانتم على تواصل مع المعنيين فيهما، اين وصل هذا الملف وهل انتم متفائلون بحله؟

□ كلفت الملف منذ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وعند تسلم فخامة رئيس الجمهورية لمهامه اخذ هذا الملف على عاتقه وقام بجهد كبير ادى الى حلحلة اوضاع عدد من اللبنانيين الموقوفين وتوضيح الاسباب التي ادت الى توقيف بعضهم. في المقابل، كانت هناك ايجابية في التعاطي مع هذا الملف من المملكة العربية السعودية مشكورة، كما اثمرت زيارة رئيس الجمهورية الى الامارات عن نتائج ستظهر تباعا مع عودة الاخوة الاماراتيين، ولاحقا ان شاء الله الاخوة الخليجيين، لتتم حلحلة موضوع الموقوفين اللبنانيين لاسباب غير جنائية. فاللبناني الموقوف لاسباب ترتبط بحقوق الغير، موضوع قضائي لكن الذي خالف القوانين لعدم معرفته بمنع بعض الامور المسموح بها في لبنان، يمكن اخذها في الاعتبار ومعالجتها. الموضوع على سكة الحل، ونتوقع حلحلة الامور تدريجا للوصول الى خاتمة سعيدة قريبا لكل العائلات.

■ استطرادا لهذا الكلام هل لمست ان هناك نوعا من عودة الثقة او رد اعتبار للامن اللبناني في الدول العربية على مستوى التعاون، ان على مستوى الارهاب او العلاقات الثنائية وانت بصفتك رئيس جهاز امني اساسي في البلد؟

□ الارهاب عابر للحدود وكذلك الجريمة نتيجة تطور وسائل التكنولوجيا ووسائل التواصل، مما يحتاج الى جهد من كل الاجهزة. في رأيي، لم تقصر الاجهزة الامنية ولو للحظة في هذا الموضوع. قام الجيش اللبناني المؤسسة الأم اضافة الى الامن ◄

◄ العام وامن الدولة والامن الداخلي والجمارك بواجباتهم وتم ضبط عمليات تهريب مخدرات وتوقيف شبكات إرهابية. وكان الامن اللبناني دائما جاهزا رغم الامكانات الضئيلة، وعدم استطاعة الدولة في مرحلة معينة من تأمين الراتب الذي يسمح للعسكري العمل براحة نفسية ويؤمن حياة كريمة لعائلته، اضافة الى عدم استطاعة الدولة القيام بتطوير بعض البرمجيات والتجهيزات، لكن هذا كله لم يؤد الى انكفاء الامن اللبناني. نحن نعلم ان اللبناني هو انسان خلاق، والامن اللبناني هو امن ناشط وحاضر وضباطه في كل الدورات التي يشاركون فيها بالخارج هم من الاوائل فيها. ان انتظام الادارة حاليا واختيار قادة اجهزة ادخل نفسا جديدا ونظرية جديدة، خصوصا تحت مظلة فخامة الرئيس ورعايته للاجهزة واجتماعهم الدوري وتبادل المعلومات بين بعضهم البعض اضافة الى زيارات فخامة الرئيس الى الدول، مما ساهم في قيام قادة الاجهزة الامنية بزيارات عدة لهذه الدول وعقد اتفاقات على مستوى تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق لمكافحة الجريمة والارهاب والاتجار بالبشر وتهريب الاسلحة. هذا كله ادى الى استقرار امني، ابرز تجلياته انجاز الانتخابات البلدية من دون مشاكل تذكر، واستطاع الامن اللبناني تأمين البيئة الحاضنة لجميع المواطنين اللبنانيين للتعبير عن رأيهم واختيار ممثليهم.

■ رواتب العسكريين لا تزال على حالها ولم تواكب الغلاء الذي يحصل وهناك اعتراض من المتقاعدين او ممن هم في الخدمة الفعلية، ماذا ستفعلون في هذا الموضوع؟

□ الحكومة اعطت تقديمات تحت عناوين انتاجية واساسات راتب إضافية، لكنها لم تصل الى ما كانت عليه في العام 2018. الا ان راتب العسكري ازداد اليوم، علما اننا كجهاز نعطي مساعدات اجتماعية. انا قلت سابقا ان اللبناني يعوّض هذا النقص المادي بجهده، ونرى في الجيش او في الاجهزة الامنية الاخرى كيف ان العسكري لا يزال يقوم بواجباته ويعرض نفسه الى المخاطر. اما بالنسبة الى المتقاعدين ففي رأيي يجب انصافهم. عندما يخدم العسكري حوالى 30 او 35 سنة، من حقه ان يعيش بكرامته وان يأخذ حقه ومنهم من يكون مصابا. ان شاء الله قريبا، بعد استقرار الوضع السياسي وانتظام الادارة وتحسين الجباية، نصل الى ان تعطي الدولة هؤلاء حقوقهم بعد ان خدموا البلد وقدموا من دمهم وتعبهم. انا عسكري واعلم جيدا كيف ان اولادنا كبروا ولم نرهم.

■ تشاركون في الاجتماعات التي تعقد مع الجانب السوري وآخرها كان الاجتماع في المملكة العربية السعودية، أين وصل هذا الملف وكيف أصبحت العلاقة مع الجانب السوري بعد الاحداث التي حصلت على الحدود الشمالية الشرقية وفي موضوع ترسيم الحدود، ماذا تقولون بعد الذي حكي عن تخلي لبنان عن مزارع شبعا؟

□ برعاية كريمة من المملكة العربية السعودية وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية بعد الاحداث التي حصلت على الحدود الشرقية نتيجة القيام باعمال تهريب، توجهت الى جدة مع معالي وزير الدفاع اللواء منسى والعميد قهوجي، وكان من الجانب السوري وزير الدفاع مع فريق عمله، وذلك برعاية من المملكة العربية السعودية ممثلة بالامير خالد بن سلمان. جرت مباحثات مطولة اثمرت عن وضع آلية عمل لضبط الحدود من خلال تقسيم الحدود اللبنانية - السورية الى ثلاثة قطاعات وفي كل قطاع هناك غرفة عمليات تنسق مع غرفة العمليات السورية، اضافة الى غرفة عمليات مركزية من الجانب اللبناني تضم ضابطا من الجيش اللبناني وضابطا من المخابرات وضابطا من الامن العام، ومن الجانب السوري ايضا من الوظائف نفسها، يقومون بالتنسيق اليومي واللحظوي عند حدوث اي تطور. ومنذ شهرين استطاع هذا الاتفاق بأن يوقف العمليات العسكرية وان يعالج الخروقات، وتعلمون ان جزءا كبيرا من الحدود اللبنانية – السورية (352 كلم) متعرج وتضاريسه صعبة. ويعود التهريب بين لبنان وسوريا الى عشرات السنين، فيما يستفيد المهرب من هذه التضاريس على الحدود.

اما بالنسبة الى ترسيم الحدود، فالجانب اللبناني طرح المسألة وابدى السوريون كل تجاوب في الذهاب الى الترسيم، لكن في انتظار تكوين السلطة الامنية والعسكرية في سوريا لمواكبة اللبنانيين بهذا الموضوع. اما عن مزارع شبعا فلم تتم مناقشة الموضوع اطلاقا. هو عمل بين دولتين على مستوى رفيع من اختصاص فخامة الرئيس ومجلس النواب ومجلس الوزراء، وهو يحتاج الى اعمال طوبوغرافية وهندسية استنادا الى وثائق. اللجنة في جدة مهمتها ضبط الخروقات الامنية والعسكرية على الحدود.

لن نسمح بأن يستجدي اللبناني جواز السفر

اجتماعات في دول عربية وضعت اسسا لتبادل المعلومات والتعاون لمكافحة الإرهاب

نحن في صدد انشاء هوية رقمية لكل لبناني من خلال منصة للامن العام

■ يضطلع الامن العام بمهام عدة من بينها حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية ومكافحة الإرهاب، ما هي الخطوات الاساسية التي تقومون بها اليوم في ظل المتغيرات التي تحيط بنا؟

□ بالنسبة الى الإرهاب، سبق وقلت ان فخامة الرئيس قام بزيارات عدة مهدت لزياراتنا، وفعلا نحن قمنا بزيارات الى دول عدة منها العراق والسعودية ومصر وسوريا والدوحة، وهناك زيارة لاحقة الى الامارات في القريب العاجل. لقد وضعت هذه الاجتماعات اسسا لتبادل المعلومات والتعاون ومكافحة الإرهاب، كما وضعت اسسا لمكافحة الاتجار بالاسلحة والمخدرات ولا نزال نقوم بهذه الاتصالات والاجتماعات لوضع آلية عمل.

اجتماع جدة لم يناقش اطلاقا موضوع مزارع شبعا

الذكرى 25 لتحرير الجنوب

في الذكرى الخامسة والعشرين لتحرير الجنوب، وجّه المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير كلمة الى العسكريين قال فيها انها "تأتي هذا العام والعدو الاسرائيلي لا يزال يحتل خمس نقاط جديدة، بالاضافة الى الاراضي المحتلة على الخط الازرق ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا، بينما تتواصل جهود السلطات الرسمية لدى المجتمعين العربي والدولي من اجل انهاء الاحتلال وارغام العدو على احترام مندرجات القرار 1701 واستعادة السيادة الوطنية".

اضاف اللواء شقير: "كونوا على ثقة بأن الدولة اللبنانية بقيادة الرئيس جوزف عون بالتعاون مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، لن تتوانى عن استرداد حقها وتحرير اراضيها المحتلة بدعم من الشعب اللبناني والدول العربية والصديقة، وستعود المناطق المحتلة الى الدولة واهلها ويتحرر الجنوب، ويوضع حد للانتهاكات الاسرائيلية الجوية والبحرية للسيادة الوطنية ايا طال الزمن".

وحض العسكريين على "التمسك بشعار الامن العام تضحية وخدمة، من اجل حماية لبنان الى جانب القوى العسكرية والامنية وعلى رأسها الجيش اللبناني، ومساعدة المواطنين وتسهيل معاملاتهم وانجازها بالسرعة الممكنة استنادا الى القوانين والتعليمات، اذ لا تقل المهمة هذه شأناً عن تحرير الارض والدفاع عن الوطن".

■ لبنان لا يزال يواجه الاعتداءات الإسرائيلية واستمرار احتلال النقاط الخمس، هل تتخوفون من ان الاحتلال الإسرائيلي يريد فرض واقع جديد على لبنان؟

□ واظب العدو الاسرائيلي منذ نشأة كيانه على الاعتداء على لبنان منذ العام 1948 اضافة الى اغتصابه ارض فلسطين وتهجير اهلها فيما عانى لبنان من هذه الاعتداءات وصولا الى يومنا هذا. العدو الاسرائيلي لا يزال يحتل خمس نقاط ويقوم باعتداءات يومية مخالفا القرارات الدولية وعلى رأسها 1701، والعدو الاسرائيلي بتكوينه عدواني واسرائيل لا تستطيع العيش الا من خلال توسعها وعدوانيتها. لكننا لا نخاف، وقد اثبت الشعب اللبناني منذ سنة 1975 لغاية الآن، ان لديه قدرات لتجاوز صعاب اكبر من تلك التي مرت علينا. على سبيل المثال، سنة 1982 وصل العدو الاسرائيلي الى بيروت لكنه عاد وخرج واستطعنا اخراجه من ارضنا وانطلقنا. مررنا بعدها بصعوبات في الاعوام 2005 و2006 و2008 وصولا الى الاحداث الاخيرة. اعتقد ان للبنان القدرة من خلال قياداته والعهد، ومن خلال شعبه وتماسكه وولائه لوطنه، وقد تعلمنا مما حصل في الحرب الاخيرة بأن نكون شعبا واحدا وان نلتقي على محبة بلدنا. لست خائفا على لبنان ولا على مستقبله بوجود هذا الشعب وهذه القيادة وهذا الجيش.

■ هل تمت معالجة مسألة جوازات السفر، وماذا تقول للبنانيين حول هذا الموضوع؟ وما هي الخطط الموضوعة للمستقبل لانجاز معاملات جواز السفر في لبنان وفي الممثليات اللبنانية في الخارج؟

□ بالنسبة الى جوازات السفر لدينا مخزون حاليا يكفي 14 شهرا استنادا الى ما نطبعه يوميا. لقد انجزنا دفتر شروط لاجراء مناقصة تم ارسالها الى معالي وزير الداخلية لدراستها وتوقيعها وتعميمها على الشركات المقبولة. ستجرى المناقصة وفقا لقانون الشراء العام، وفي حال فشلت هناك مرسوم يسمح للامن العام بانجاز اتفاق رضائي والاموال محجوزة وتم تدويرها الى العام 2025 ويجري العمل لأن تكون المناقصة او الاتفاق منجزا قبل 14 شهرا ولن نسمح في ان يستجدي اللبناني جواز السفر. اما بالنسبة الى الممثليات فهناك خياران: الخيار الاول هو وضع آلات البصم في القنصليات اللبنانية الاكثر وجودا للبنانيين فيها، وثمة خيار ثان تتم دراسته تعتمده دول اوروبية واميركية مع شركات معروفة بشفافيتها تقوم بأخذ هذه البصمات مع الحفاظ على سريتها وضمن دفاتر الشروط ورقابة مشددة. تجري مفاضلة ما بين ارسال هذه الماكينات إلى القنصليات وتدريب عناصر لاستعمالها، او اسوة ببعض الدول التعاقد مع شركات شفافة ومعروفة ولديها تاريخ في هذا العمل لانجاز هذه البصمات لحصول اللبناني في الخارج على جواز السفر البيومتري.

الملف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

قراءة في نتائج الانتخابات البلدية: بين ثقل العائلات وصراع الأحزاب وتبدّل التحالفات

انجزت الانتخابات البلدية والاختيارية بعد فترة من التحديات التي مر بها لبنان، مما جعل اتمامها خطوة لا تعد فقط انتصارا للعمل الديموقراطي، بل هي ايضا فوز لمؤسسات الدولة اللبنانية التي نجحت في تنظيم هذا الاستحقاق في وقت حساس، خصوصا وانه يعتبر محطة مهمة في مسار تجديد المؤسسات المحلية وتعزيز دورها التنموي

عكس اهتمام العهد الجديد وحكومته، ليس فقط من حيث الشكل، بل في المضمون ايضا، التزاما جديا بإنجاز هذه الانتخابات في موعدها، بعد تأجيلها ثلاث مرات متتالية، مما وجه رسالة واضحة الى الداخل والخارج مفادها ان لبنان متمسك بمبدأ احترام المهل الدستورية، وملتزم اجراء الاستحقاقات الديموقراطية كافة في اوقاتها المحددة. يعد هذا النهج خطوة اساسية تعزيز مسار بناء الدولة التي اثبتت جدارتها ونزاهتها، بفضل مواكبة مستمرة من المؤسسات الادارية والامنية، تحت اشراف الرئيس العماد جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام. جاءت الانتخابات لتبرز خليطا معقدا من العوامل العائلية والسياسية والحزبية، وتميزت بمشهد سياسي متبدل اتسم بتحولات وتحالفات جديدة، فرضتها تطورات داخلية واقليمية بارزة. جرى الاستحقاق في ظل استمرار الاعتداءات الاسرائيلية المدمرة على الجنوب والضاحية الجنوبية والبقاع، مما ترك تداعيات من دون اي تأثير على التوافقات والتزكية التي نسجها حزب الله وحركة امل في المناطق ذات الغالبية الشيعية. كما انها جاءت عقب انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون، حيث خاض تياره الوطني الحر الانتخابات من موقعه الجديد كحزب خارج السلطة وبعد خروج عدد من قياداته السياسية، مما انعكس على حضوره وتكتيكاته الانتخابية. كما شكل قرار تيار المستقبل بالعزوف عن المشاركة، عاملا مؤثرا في المناطق السنية التي باتت ساحة مفتوحة امام فاعليات وشخصيات مستقلة. اما في الساحة المسيحية، فقد سعت القوات اللبنانية بشكل خاص الى استثمار المشهد المتغير لتعزيز مواقعها، في ظل تراجع ادوار تقليدية كانت تشكل جزءا من التوازن السابق.

ففي محافظة جبل لبنان التي شهدت تغيرات ملحوظة وتوازنات محلية جديدة عكست حجم القوى السياسية والحزبية، سجلت الانتخابات فيها تراجعا في نسبة الاقتراع بلغت 11 في المئة مقارنة بالانتخابات السابقة، في حين ارتفعت نسبة المرشحين بنسبة 4,6 بالمئة، ولم تتجاوز اجمالي نسبة المشاركة 45,26 في المئة في مقابل 56 في المئة في انتخابات 2016. وتقدمت منطقة كسروان بنسبة مشاركة هي الاعلى في المحافظة وبلغت 59 في المئة، تلتها جبيل 56 في المئة، بينما كانت ادنى نسبة مشاركة في المتن الشمالي حيث بلغت 37 في المئة فقط، مما عكس تغيرات في رغبة الناخبين وحجم التنافس بين الاحزاب والمرشحين.

لكن عدد المرشحين ارتفع من 6797 بينهم 528 مرشحة في جبل لبنان في الانتخابات السابقة، الى 7252 في الانتخابات الحالية، بينهم 783 مرشحة اي ما نسبته 10 في المئة، وفازت 70 بلدية بالتزكية في مقابل 53 في الدورة السابقة.

على الرغم من تأكيد الاحزاب قبل الانتخابات على عدم تدخلها في الاستحقاق البلدي، فقد بدأت بإعلان فوزها بعد صدور النتائج، مشيرة الى البلديات والمخاتير الذين تم انتخابهم من جانبها.

واظهرت النتائج، ان الزعامة المسيحية في محافظة جبل لبنان، التي تعتبر ذات غالبية مسيحية، ليست محصورة في حزب واحد، فقد توزع النفوذ بين العديد من الاحزاب المسيحية وقواها، ولم تتمكن القوات اللبنانية من السيطرة منفردة، ولم يستعد التيار الوطني الحر مكانته القيادية كما كان في السابق، بل اكدت جميع الاحزاب حضورا قويا وفعالا بنسب متفاوتة في مختلف الاقضية.

ففي مدينة جونية، التي تعتبر "عاصمة" المسيحيين رمزيا، تحالفت القوات اللبنانية مع الكتائب والنائبين نعمة افرام وفريد الخازن والنائب السابق منصور البون، في مقابل لائحة مدعومة من التيار الوطني الحر، ورغم فوز التحالف الواسع فان اللائحة المنافسة اظهرت وجودا لا بأس به، ونالت 37 في المئة من اصوات المقترعين.

في بلدة العقيبة، التي تعتبر معقل النائب عن القوات اللبنانية شوقي الدكاش، خسرت اللائحة المدعومة منه لصالح اللائحة المدعومة من التيار الوطني الحر، وانسحب الوضع ذاته على دير القمر مسقط رأس النائب جورج عدوان، حيث فازت اللائحة المدعومة من التيار الوطني الحر وحزب الوطنيين الاحرار، بينما خسرت اللائحة المدعومة من القوات اللبنانية.

ابرزت الانتخابات تبدلا في التحالفات

> **حزب الله وامل حافظا على قدرتهما التنظيمية وتصويتهما الكثيف انقذ الميثاقية في بيروت**

بين القوى المسيحية، على سبيل المثال في بلدة الجديدة - البوشرية، تحالفت القوات اللبنانية والكتائب والطاشناق مع النائب ابراهيم كنعان وفازت ضد تحالف التيار الوطني الحر والنائب ميشال المر والعائلات.

كما شهدت البلدات الشيعية في اقضية المحافظة، لاسيما في قضاءي بعبدا وجبيل، تحالفات بين حزب الله وحركة امل، اطلقا عليها لوائح "التنمية والوفاء"، ارخت بظلالها الايجابية على سير العملية الانتخابية ونتائجها. لكن في بلدتي المغيري ومشان المختلطتين في بلاد جبيل، لم ينتخب مجلسهما البلدي وفق الاعراف التاريخية الراسخة للعيش الواحد بين المسلمين والمسيحيين، كما تم تسجيل خروقات على صعيد المخاتير في حارة حريك، حيث فاز المختارون المحسوبون على النائب الان عون الخارج من التيار الوطني الحر.

وساهم عزوف تيار المستقبل العلني في نسج تحالفات بين الاحزاب والعائلات، ففازت في شحيم الجماعة الاسلامية بـ13 مقعدا من اصل 21، وفازت في برجا لائحة الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب ◄

◄ الشيوعي اللبناني والجماعة الاسلامية بـ18 مقعدا من اصل 21.
وخلت البلدات الدرزية من المعارك المحتدمة بعد توافق بين الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديمقراطي اللبناني.
في الجولة الثانية، شهدت الانتخابات في محافظتي الشمال وعكار تراجعا ملحوظا في نسبة المشاركة، حيث بلغت نسبة الاقتراع الاجمالية 43,29 في المئة، توزعت بين 37,25 في المئة في الشمال و49,33 في المئة في عكار. ورغم هذا التراجع حافظت المعركة الانتخابية على سخونتها في اقضية البترون والكورة وزغرتا وبشري، الى جانب عدد من بلدات عكار التي سجلت تنافسا حادا بين اللوائح المتصارعة، فيما فازت 85 بلدية بالتزكية من اصل 289 في المحافظتين.
تداخلت في هذه الانتخابات التحالفات السياسية مع الاعتبارات العائلية، مما افرز مشهدا انتخابيا متقلبا وغير تقليدي. فقد شهدت بعض المدن والبلدات تحالفات غير مسبوقة بين خصوم سياسيين تقليديين، بينما احتدمت المنافسة في مناطق اخرى بين القوى ذاتها.ففي بلدة القبيات مثلا، ساد مناخ توافقي جمع بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، رغم التباعد السياسي المعروف بينهما، الى جانب قوى محلية وفاعليات اجتماعية. في المقابل اندلعت مواجهات انتخابية حادة في قرى وبلدات اخرى في المحافظتين بين لوائح مدعومة من القوات اللبنانية واخرى من التيار الوطني الحر، في مشهد يعكس هشاشة تلك التفاهمات السياسية.
في البترون، المدينة المحسوبة على التيار الوطني الحر ورئيسه جبران باسيل، برز تحالف انتخابي نادر جمع القوات اللبنانية والكتائب وتيار المردة، بدعم من باسيل نفسه، لصالح لائحة "كلنا للبترون"، مما شكل خرقا لاصطفافات كانت تعد حتى الامس القريب خطوطا حمرا في السياسة المحلية. لكن خسارة تيار المردة في شكا الذي تحالف مع التيار الوطني الحر، في مواجهة القوات اللبنانية والكتائب ومجد حرب، كانت لافتة اذ حملت دلالة مهمة نظرا الى الرمزية التاريخية التي تتمتع بها شكا منذ الحرب اللبنانية. وشكل التحالف بين النائب السابق القومي سليم سعادة مع القوات اللبنانية في اميون الكورة، في مواجهة تيار المردة والتيار الوطني الحر، مفارقة كبرى في هذه الانتخابات نظرا الى حالة العداء التي سادت بين الفريقين، وترك هذا التحالف غير المتوقع تداعيات على الحزب القومي الذي عانى من نكسة داخل صفوفه. الا ان اللافت ايضا، ان زعامة القوات اللبنانية توسعت في هذا القضاء بعدما استقطبت جمهور 14 اذار، مستفيدة من وفاة النائب السابق فريد مكاري وانكفاء نجله، اضافة الى وفاة النائب السابق نقولا غصن.
في المقابل، خيمت البرودة الانتخابية على المناطق ذات الغالبية السنية، خصوصا في طرابلس، ثاني اكبر المدن اللبنانية، التي سجلت ادنى نسبة مشاركة في الشمال وعكار عند 24,7 في المئة، هذا العزوف الواسع يعزى الى انسحاب تيار المستقبل من المشهد السياسي، مما فتح الباب امام طفرة في عدد المرشحين بلغت 218 مرشحا تنافسوا ضمن ست لوائح على 24 مقعدا.
سجلت النتائج فوز لائحة "رؤية طرابلس" بـ12 مقعدا، في مقابل 11 للائحة "نسيج طرابلس" ومقعد واحد لحراس المدينة، مما شكل هزيمة مدوية للمجتمع المدني، ولم تحسم اي لائحة رئاسة البلدية من حصتها (13 مقعدا)، وغاب العنصر النسائي عن المجلس الجديد رغم وفرة المرشحات (13)، كما غاب ايضا التمثيل المسيحي خلافا للعرف رغم ضآلة المرشحين (خمسة)، وانحصر التمثيل العلوي بعضو واحد رغم كثافة التصويت في جبل محسن والتي ظهرت في نتائج المخاتير.
في الجولة الثالثة، تركزت الانظار على مدن بيروت وزحلة وبعلبك، وتوزعت نسب الاقتراع على الشكل التالي: بيروت 21 في المئة، زحلة 44,75 في المئة، البقاع الغربي 41،11 في المئة، راشيا 37,70 في

المئة، الهرمل 34,15 في المئة، وبعلبك 48,88 في المئة.
في بيروت، ادى الحشد الحزبي والعائلي الى فوز لائحة "بيروت بتجمعنا" بـ23 مقعدا من اصل 24، وسجل خرق طفيف للتوازن الطائفي من خلال فوز المرشح محمود الجمل، على المقعد المسيحي، ضمن لائحة "بيروت بتحبك"، الا ان هذا الخلل في الميثاقية يكاد لا يذكر مقارنة بما حدث في طرابلس.
واظهرت النتائج مؤشرات ودلالات مهمة، من ابرزها التراجع الملحوظ في دور المجتمع المدني الذي مني بهزيمة لافتة، وارتفع التصويت الشيعي من 9200 مقترع في العام 2016 الى 19800 صبوا للائحة "بيروت بتجمعنا"، واسهموا في تأمين المناصفة والمحافظة على الميثاقية.
في المقابل، انخفض التصويت المسيحي من 27 الف مقترع في عام 2016 الى 21 الفا، فيما شكل التصويت السني الثقل الاكبر في العاصمة وبلغ 68 الف مقترع بعد ان كان 59 الفا في 2016، وتشتت اصواته على اللوائح الست.

> **اثبت حزب الكتائب والتيار الوطني الحر وحركة الاستقلال والمردة حضورهم**

في زحلة، حققت القوات اللبنانية منفردة فوزا ساحقا، متفوقة على الاحزاب الاخرى مجتمعة، وخطفت الانظار ليس فقط بسبب الفوز في ذاته، بل بسبب الارقام اللافتة التي حصدتها وبلغت ضعف اصوات اللائحة المنافسة.
في بعلبك الهرمل، خاض حزب الله وحركة امل اول اختبار شعبي لهما بعد الحرب الاسرائيلية الاخيرة، من دون ان يسجل اي تغيير يذكر في المزاج الانتخابي للبيئة الشيعية. ففي مدينة بعلبك تحديدا، شهدت المعركة الانتخابية فوز لائحة التنمية والوفاء على لائحة المجتمع المدني بفارق 6400 صوت، مقارنة بفارق 2600 صوت في الانتخابات السابقة، مما عكس اتساع الفجوة بين الطرفين.
في المرحلة الاخيرة من محافظتي الجنوب والنبطية، اكتسب حضور الرئيس العماد جوزف عون في الجنوب اهمية خاصة لجهة تصميمه على اجراء الانتخابات في تلك المنطقة، وتنقل بين صيدا والنبطية وصولا الى مسقط رأسه في العيشية حيث ادلى بصوته للمرة الاولى. وواكب وزير الداخلية العميد احمد الحجار ايضا العملية الانتخابية وتنقل بين صيدا والنبطية ومرجعيون وشبعا وحاصبيا وبنت جبيل وصور، كما توجه رئيس الحكومة نواف سلام الى وزارة الداخلية حيث اكد على التحضير للانتخابات النيابية في العام المقبل.
المفارقة ايضا ان التزكية طغت على 122بلدية من اصل 272 وفازت لوائح التنمية والتحرير في عدد كبير من البلدات باستثناء بعض الخروقات في دير الزهراني والزرارية. فيما اتجهت الانظار الى جزين حيث اكتسحت لائحة التيار الوطني الحر مدعومة من النائب السابق ابراهيم عازار لائحة القوات اللبنانية والكتائب، وعكس فوز التيار مشهدا بالغ الدلالة وتعزيزا لصورته بأنه ما زال لاعبا اساسيا في الساحة المسيحية.
وعكس توزيع المقاعد الـ 21 على ثلاث لوائح في صيدا، تعددية سياسية ومجتمعية وتوازنات دقيقة. فحصلت لائحة "سوا لصيدا" (11 مقعدا) على الاغلبية البسيطة وليست المطلقة، اي يمكنها قيادة المجلس البلدي بالتحالف مع آخرين. وتمثل لائحة "نبض البلد" (7 مقاعد) معارضة وازنة وتستطيع ان تلعب دورا رقابيا مهما. بينما تمثل لائحة "صيدا بدها ونحن قدها" (3 مقاعد) كتلة ترجيحية، وقد تكون بيضة القبان في القرارات والتحالفات.

الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

الإقتراع البلدي والمحلي دليل على إرادة وطنيّة قويّة شمس الدين: لا أحد ربح بمفرده ولم يُستبعد أي طرف

في ظل ظروف سياسية واقتصادية دقيقة، تمكن لبنان من انجاز الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها على الرغم من التحديات. شكل هذا الاستحقاق محطة مفصلية اكدت من خلالها الدولة قدرتها على احترام مواعيدها الدستورية وادارة العملية الانتخابية بكفاية

رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها الحكومة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، تمكنت من اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية بنجاح، مما عكس ارادة وطنية قوية للحفاظ على الاستقرار وتعزيز المسار الديموقراطي في البلاد. أتت هذه الخطوة الاساسية بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار الوطني، وتمكين المجتمع من ادارة شؤونه بشكل فعال وشفاف

تعتبر البلديات والمؤسسات المحلية هي الاقرب الى المواطن، حيث تتولى مسؤولية تقديم الخدمات الاساسية مثل ادارة الموارد، التخطيط العمراني، تطوير البنى التحتية، تنظيم المرور، الحفاظ على النظافة العامة، اضافة الى تعزيز الامن وتنمية المجتمع. من خلال الانتخابات البلدية، يتم اختيار ممثلين قادرين على ترجمة تطلعات السكان وحاجاتهم الى سياسات عملية تساهم في تحسين جودة الحياة في المناطق التي يمثلونها. هذا الامر يعزز مبدأ المحاسبة والشفافية، حيث يكون المنتخبون مسؤولين امام الناخبين بشكل مباشر، مما يدفعهم للعمل بجدية اكبر لتحقيق المصلحة العامة.

لعبت هذه الانتخابات دورا تمهيديا في تعزيز الديموقراطية على المستوى الوطني، حيث شكلت مرحلة تدريبية وتجريبية للفاعلين السياسيين الجدد، وساهمت في ترسيخ ثقافة المشاركة والحوار البناء بين مختلف الفئات الاجتماعية. كذلك، فانها فتحت المجال امام آليات الحكم الرشيد الذي يعتمد على احترام القانون.

"الامن العام" حاورت الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

■ كيف تقيّم نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية؟

□ بعد تأخير دام اكثر من ثلاث سنوات، اجرت الحكومة اللبنانية هذه الانتخابات على اربع مراحل شملت 1006 بلديات باستثناء بلدتي الناعمة وحارة الناعمة. لقد سجلت نسب الاقتراع تراجعا ملحوظا تراوح بين 10% و12% مقارنة بانتخابات العام 2016، اذ انخفضت في جبل لبنان من 56% الى 45%، وفي عكار من 61% الى 49% وفي الشمال من 39% الى 37%، وفي البقاع وبعلبك - الهرمل من 57% الى 45%، وفي الجنوب من 46% الى 34%، في حين ارتفعت في بيروت من 20% الى 21.4%. يعزى هذا الانخفاض بشكل اساسي الى هجرة وسفر نحو 640 ألف لبناني بسبب الازمات المتتالية التي مر بها البلد، اضافة الى فوز عدد كبير من البلديات بالتزكية منها 127 بلدية من اصل 272 في الجنوب، و72 بلدية في جبل لبنان و95 بلدية في عكار، مما يظهر ارتفاعا واضحا في عدد البلديات غير المتنافس عليها. من ابرز ملاحظاتي، تراجع حضور منظمات المجتمع المدني، حيث انخفضت اصوات "بيروت مدينتي" من 29 الف صوت بنسبة 38% في العام 2016 الى 7200 صوت اي بنسبة 8% فقط. في طرابلس بلغ متوسط اصوات المجتمع المدني نحو 1200 صوت اي بنسبة 3%، كما تراجع الحضور في صور بفارق 7200 صوت، مما يدل على غياب أي تأثير فعال لها في البلديات.

■ كيف تقيّم التمثيل النسائي في هذه الدورة؟

□ لقد شهد تمثيل النساء تطورا ملحوظا على مستوى المجالس البلدية حيث ارتفعت نسبة الفائزات الى نحو 12%، مما يعادل حوالى 1540 امرأة، مقارنة بنسبة 6% فقط في الانتخابات الماضية. هذا النمو يعكس زيادة وعي المجتمع على أهمية مشاركة العنصر النسائي في الحياة السياسية المحلية. وعلى الرغم من ان النسبة لا تزال متواضعة مقارنة مع الدعوات لتحقيق تمثيل نسائي متساو، فان هذا التقدم يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز دور المرأة في صناعة القرار. كما شهدت الانتخابات ترشح اكثر من 25 امرأة لرئاسة البلديات، وهو مؤشر قوي على رغبتهن في خوض مواقع المسؤولية التنفيذية، وتحدي الصورة النمطية التي ظلت تربط المناصب القيادية بالرجال فقط. هذا الامر يعتبر تمهيدا حقيقيا نحو مشاركة نيابية اوسع في المستقبل، خصوصا مع وجود مبادرات لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان ودعم مرشحات في الدوائر الانتخابية. رغم ذلك، لا يزال تمثيل السيدات في البرلمان الحالي ضعيفا، حيث لا يتجاوز عدد النائبات الثماني، مما يعكس التحديات الهيكلية والثقافية التي تواجهن في الوصول الى اعلى مستويات صنع القرار السياسي.

■ ما هي المناطق التي شهدت حماوة ملحوظة؟

□ عاشت دير القمر - اقدم بلدية في لبنان (تأسست عام 1864) - تنافسا بين ثلاث لوائح، حيث فازت لائحة "2030" برئاسة ناجي جرمانوس المدعومة من التيار الوطني الحر والكتائب والوطنيين الاحرار بـ13 مقعدا وبنسبة 50% من الاصوات، في حين نالت لائحة "دير القمر بتجمعنا" المدعومة من القوات اللبنانية وجورج عدوان وناجي البستاني 5 مقاعد اي بنسبة 44.5%، بينما لم تحصل لائحة "دير القمر مدينتي" على اي مقعد، مع فارق 174 صوتا بين التيار والقوات. في بلدية الحدث، فاز التيار الوطني الحر بكامل المقاعد الـ18 عبر

الباحث في الدولية للمعلومات محمد شمس الدين.

لائحة برئاسة جورج عون، في مواجهة لائحة "انماء الحدث" برئاسة عبده شرفان المدعومة من مناصري القوات اللبنانية ومن قدامى التيار الوطني الحر وحصلت على نحو 40% من الاصوات، مما يدل على تقدم التيار رغم المنافسة. في بلديات الضاحية الجنوبية، سادت التزكية معظم المجالس، باستثناء معارك خفيفة في الغبيري وحارة حريك، مما اكد استمرار نفوذ حزب الله في المناطق الشيعية والمختلطة. في الزلقا، فازت اللائحة المدعومة من آل المر بنسبة 56% في مقابل 44% للائحة المنافسة، اما في جونية، فقد ربح تحالف القوات اللبنانية وفريد الخازن ومنصور البون ونعمة افرام بنسبة 66% بينما حصلت لائحة التيار على 40%. وفي جبيل، تفوقت لائحة "جبيل احلى" على "القرار الجبيلي". في بلدة رحبة، حالف الحظ "رحبة وفية" بنسبة 64.6%، بينما خسرت اللائحة الاخرى. في اميون، تحالفت القوات اللبنانية مع النائب السابق سليم سعادة، وفازت لائحة "نعم لأميون" المدعومة منه، كما حافظ تيار المردة على وجوده في قضاء زغرتا لفوز لوائح مدعومة منه. في زحلة، انتصرت اللائحة المدعومة من القوات اللبنانية بجميع المقاعد الـ21، مستفيدة من تراجع التيار الوطني الحر، وفي راشيا، خاض الحزب التقدمي الاشتراكي معركة صعبة امام المجتمع المدني،

> **التحالفات كانت متبادلة ولا نفوذ قويا لاحد**

وتمكن من الفوز بفارق 205 اصوات، مما يعكس حدة المنافسة. في بعلبك تنافست لائحة "التنمية والوفاء" مع لائحة من المجتمع المدني، وانتهت المعركة بفوز الاولى بفارق 6 الاف صوت، اما في بيروت، فقد تم الاتفاق على تكريس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وتشكلت لائحة مشتركة بدعم من احزاب متناقضة مثل القوات والكتائب وحزب الله وحركة امل والحزب الاشتراكي والطاشناق، وفازت بـ23 مقعدا مع خرق واحد لصالح العميد المتقاعد محمود الجمل. اما القرى الجنوبية، فقد شهدت بعض البلديات تزكية، بينما دار تحد في اخرى بين العائلات والثنائي الشيعي. اما في الدوائر المسيحية، فلم يستطع اي طرف حسم السيطرة منفردا، حيث فرضت الظروف تحالفات متعددة. في الشمال، اكد تيار المردة حضوره، كما سجل مجد حرب نتائج بارزة في بعض قرى قضاء البترون.

■ كيف انعكست النتائج على مختلف المناطق؟

□ كشفت التحالفات عن تعقيدات المشهد السياسي المتشابك، حيث برزت حقيقة ان الشارع المسيحي لا يخضع لهيمنة جهة واحدة، بل شهد توازنا داخليا بين مختلف الاطراف الذين باتوا يعتمدون بشكل متزايد على التحالفات والتوافقات المتبادلة بدلا من محاولة فرض سيطرة احادية. هذا الامر عكس مستوى معينا من الوعي السياسي والنضج الانتخابي لدى الناخب المسيحي، الذي بات يرفض الانحسار خلف قوى او زعامات واحدة، مما يدل على تطور في اساليب المشاركة وتنوع الخيارات المتاحة، رغم وجود الانقسامات التقليدية. على الجانب الاخر، اكد الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة امل، تمسكه بحضوره القوي في مناطقه مستفيدا من هيكل تنظيمي متماسك وقاعدة شعبية واسعة، مما مكنه من الحفاظ على موقع متقدم وبأن هذا الحضور القوي يمثل عنصر استقرار داخلي. لكنه في الوقت نفسه، عزز من قبضته على المشهد السياسي في المناطق الشيعية، مما ادى الى تراجع فرص بروز قوى جديدة او مستقلين، كما ساهم في تضييق نطاق التنوع داخل هذه البيئة.

■ ما هو تقييمك لدور المجتمع المدني في الانتخابات؟

□ هذا المجتمع الذي كان يحمل آمالا كبيرة في ان يكون قوة فاعلة ومنافسة حقيقية على الساحة السياسية، واجه في هذه الدورة تراجعا واضحا في تأثيره وقدرته على تحقيق نتائج ملموسة على مستوى المقاعد والمناصب. يعود ذلك الى اسباب متشابكة، ابرزها ضعف البنية التنظيمية الداخلية حيث تعاني هذه القوى من قصور في بناء هيكل تنظيمي قوي ومستدام قادر على دعم المرشحين، وتوفير الدعم اللوجستي والسياسي اللازم خلال الحملات الانتخابية. اضافة الى ذلك، واجه صعوبة كبيرة في تشكيل قواعد انتخابية راسخة ومتينة، قادرة على المنافسة في ظل بيئة سياسية معقدة تسودها اجواء طائفية ومذهبية متجذرة، تعيد انتاج نفسها بشكل مستمر ◄

من خلال الاحزاب التقليدية التي تمتلك نفوذا واسعا، سواء عبر شبكات الدعم الشعبي او عبر آليات الضغط والموارد المالية التي تسخر لصالحها، مما يجعل من الصعب على القوى المدنية المستقلة اختراق هذه الحصون. على صعيد آخر، مثلت مسألة التمويل والموارد تحديا اضافيا كبيرا لقوى المجتمع المدني، التي غالبا ما تفتقر الى المصادر المالية الكافية لتغطية تكاليف الحملات الانتخابية، وكذلك الى الخبرات في استراتيجيات التواصل السياسي والتسويق الانتخابي التي تساعد في الوصول الى الناخبين بشكل فعال. هذا النقص في الموارد، اعاق قدرتها على بناء تحالفات استراتيجية قوية مع قوى اخرى، وهو امر حيوي للنجاح في بيئة انتخابية معقدة ومتنافسة. الوضع الصعب عكس أيضا صورة مؤلمة عن النتائج الحالية للأصوات المستقلة والمدنية في لبنان، وطرح تساؤلات جدية عن مدى قدرتها على احداث تغيير جوهري في المعادلة التي ظلت قائمة لعقود، والتي تستند بشكل اساسي الى نظام المحاصصة الطائفية والتوازنات الحزبية الضيقة. ما اود قوله هو بروز تحد اكبر يواجه البلاد، وهو ضرورة تجاوز الانقسامات التي لا تزال تحكم العلاقات بين مختلف الاطراف الموجودة على الساحة المحلية، وهذا امر اساسي من اجل فتح الطريق امام بناء نظام اكثر شمولية يضمن تمثيلا فعليا للجميع.

■ على ماذا اقتصر نجاح العملية الانتخابية؟

□ لم ينحصر فقط على توزيع المقاعد او الارقام التي حصل عليها كل طرف، بل ارتبط بشكل اساسي بفهم الجميع بأن لا جهة تستطيع تحقيق مكاسب سياسية حقيقية بمفردها. فكل شخص وكل طرف يحتاج الى الاخر، ولا يمكن لأي قوة ان تفرض نفسها او تهيمن على المشهد من دون بناء تحالفات وتوافقات. هذا الاعتماد المتبادل يشكل الاساس لأي حراك وطني قادر على اعادة توازن القوى بين مختلف الفاعلين، ويتمثل في قدرة هذه الاطراف المختلفة على تجاوز الانقسامات والخلافات التقليدية، والانخراط في حوار بناء يوجه البلاد نحو مسار اصلاحي شامل يهدف الى انهاء حالة الاستقطاب الحاد التي تعاني منها الساحة اللبنانية. هذا المسار الاصلاحي لا يمكن ان يتحقق الا عبر شراكة حقيقية بين مختلف القوى، تقوم على مبادئ العدالة والمساواة، وعلى تعزيز دولة المؤسسات والقانون. بالتالي، تمثل الانتخابات محطة حيوية للتقييم، اذ لا يكمن التحدي في مجرد حصد المقاعد، بل في كيفية استثمار هذه النتائج لإحداث تغيير فعلي على الارض. هذا يستلزم تعاونا وثيقا بين القوى السياسية والمجتمع المدني، لتشكيل جبهة وطنية موحدة تعزز الوحدة وتمكن قوى التغيير من دفع لبنان نحو مستقبل اكثر شفافية واستقرارا. بعبارة اخرى، لا يمكن لأي طرف ان ينجح بمفرده، بل يكمن التفوق الحقيقي في القدرة على بناء جسور التفاهم والتكامل بين ابناء الوطن الواحد، ليصبح المشهد اللبناني أكثر ديناميكية وفعالية في مواجهة الصعوبات الحالية. ما اثبت اليوم، انه لا يمكن لأي شخص ان يحقق النجاح بمفرده من دون تعاون الاخرين. فكل انسان يحتاج الى دعم ومساندة لتحقيق اهدافه. لذلك، فان التماسك والتناغم امران ضروريان لتحقيق الانجازات المشتركة.

الملف

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

الدور المطلوب من البلديات بعد الانتخابات شبيب: في انتظار اللامركزية يمكن تطوير القانون

بعدما انتهت المعارك الانتخابية في البلديات وعلى المناصب الاختيارية، وانجز الاستحقاق الدستوري الاول في عهد الرئيس جوزف عون، برز الى الواجهة سؤال مركزي ومهم بعيدا من الحملات الانتخابية والشعارات: هل فعلا كانت تستحق هذه المعركة الانتخابية كل هذه المواجهات والخلافات والتحديات السياسية والحزبية والعائلية؟

في هذا السياق، ماذا عن الدور والصلاحيات المتاحة للمجالس البلدية والقدرات المالية وغير المالية، التي قد تساعد في انجاز مشاريع تنموية للقرى والبلدات والمدن كون المجالس البلدية مثابة حكومات محلية؟

مما لا شك فيه، ان الانتخابات البلدية والاختيارية، تمثل احد اوجه الممارسة الديموقراطية الراقية، كما تشكل فرصة للمواطن كي يختار الافضل والانسب والاكفأ لإدارة شؤون بلدته او قريته او مدينته. فالبلدية ادارة محلية تقوم ضمن نطاقها بممارسة الصلاحيات التي يخولها اياها القانون، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالين المالي والإداري. يتألف المجلس البلدي من سلطة تقريرية يتولاها المجلس البلدي بكامل اعضائه، وسلطة تنفيذية يتولاها رئيس المجلس ونائب الرئيس بتكليف من الرئيس، وتمتد ولاية المجالس البلدية والاختيارية ست سنوات. نظرا الى ما حملته المعارك الانتخابية الاخيرة، لا بد من الاضاءة على الدور الاساسي للعمل البلدي والاطار الذي يحكم هذا العمل ونصوص القانون وما اذا كانت كافية ام تحتاج الى تطوير وتعديل.

"الامن العام" التقت محافظ بيروت السابق القاضي الدكتور زياد شبيب.

■ ما هو الدور الاساسي للعمل البلدي؟

□ الدور الاساسي للعمل البلدي، كما رسمه قانون البلديات، هو ادارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المستدامة ضمن النطاق البلدي. يناط بالبلديات تأمين خدمات اساسية للسكان كالنظافة العامة، تنظيم السير، صيانة الطرق، الانارة، العناية بالمساحات الخضراء، الرقابة الصحية، ادارة الاسواق العامة، اضافة الى ادوار تخطيطية وتنظيمية. غير ان التطبيق العملي لهذا الدور يواجه عقبات عدة، ابرزها ضعف الموارد المالية وغياب الاستقلالية الفعلية في اتخاذ القرار، مما يحول دون قيام البلديات - خصوصا الصغيرة منها - بدورها الانمائي الكامل.

■ ما هو الاطار الذي يحكم عمل المجلس البلدي؟

□ الاطار القانوني الناظم لعمل المجالس البلدية هو المرسوم الاشتراعي رقم 1977/118 (قانون البلديات)، الذي حدد تكوين المجلس البلدي، آلية انتخابه، صلاحياته، وعلاقته بالسلطة التنفيذية. المجلس هو سلطة تقريرية منتخبة يتخذ القرارات التي تمس المصلحة العامة ضمن النطاق البلدي، على ان تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ تلك القرارات. في معظم البلديات اللبنانية، يكون رئيس البلدية هو في الوقت نفسه رئيس السلطة التنفيذية. اما في بيروت، فهناك خصوصية تخرجها عن هذا النموذج، اذ يتولى المحافظ رئاسة السلطة التنفيذية.

■ هل يمكن القول بان هناك ثغرا في القانون بناء على التجارب السابقة؟

□ نعم. رغم ان القانون ارسى مبدأ الفصل بين السلطتين التقريرية والتنفيذية داخل البلدية، الا انه في التطبيق عطل هذا الفصل عندما جمع بينهما في شخص واحد هو رئيس البلدية، باستثناء مدينة بيروت. هذا التمركز للسلطة في يد شخص واحد اضعف الرقابة الداخلية والحوكمة. ثغرة اخرى تتمثل في عدم تفعيل آليات الشفافية والمساءلة، وضعف دور المجتمع المحلي في الرقابة والمشاركة، اضافة الى ان العديد من احكام القانون اصبحت قديمة ولا تواكب التحديات المعاصرة. ثمة ايضا اشكالية في توزيع الصلاحيات بين وزارة الداخلية والبلديات، وفي طريقة تمويل البلديات واعتمادها على الصندوق البلدي المستقل الذي يخضع للتجاذبات السياسية.

■ هل يمكن ان نشرح صلاحيات رئيس البلدية؟ وماذا عن سلطة الرقابة على البلديات؟

□ في معظم البلديات اللبنانية، يعتبر رئيس المجلس البلدي هو نفسه رئيس البلدية، اي انه يتولى رئاسة السلطتين التقريرية والتنفيذية معا، مما يمنحه صلاحيات واسعة جدا. اما في بيروت، فالوضع مختلف. فبموجب القانون، يتولى المحافظ رئاسة السلطة التنفيذية في بلدية بيروت، بينما يرأس رئيس المجلس البلدي السلطة التقريرية فقط، وهذا يكرس فصلا فعليا بين مَن يقرر ومَن ينفذ. المجلس البلدي، كهيئة تقريرية، يتمتع بالصلاحيات التالية:

- اقرار الموازنة السنوية والحساب القطعي.
- الموافقة على عقد النفقات الكبيرة ضمن الاعتمادات المرصودة.
- قرار دفاتر الشروط والموافقة على نتائج المناقصات والتلزيمات.
- تسمية الشوارع والساحات والمرافق العامة.
- قبول الهبات والتبرعات.
- اقتراح انشاء مرافق عامة وخطط انمائية.
- ابداء الرأي في المشاريع العامة التي تؤثر على النطاق البلدي.

اما صلاحيات رئيس المجلس البلدي، فهي:

- ترؤس جلسات المجلس البلدي.
- اعداد جداول الاعمال.
- توقيع محاضر الجلسات.
- تمثيل المجلس البلدي في المحافل الرسمية.
- التنسيق مع المحافظ لضمان تنفيذ القرارات.

■ ماذا عن صلاحيات المحافظ؟

□ تكمن صلاحيات المحافظ (في بيروت) في:

- تنفيذ قرارات المجلس بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية، وبعد الموافقة عليها من ديوان المحاسبة اذا كانت تتطلب ذلك ولاسيما المناقصات.
- ادارة شؤون البلدية اليومية وتوقيع العقود والمعاملات.
- الاشراف على الموظفين والدوائر البلدية.
- اعداد مشروع الموازنة.
- اصدار تراخيص البناء والترميم والهدم بعد موافقة الدوائر الفنية وتراخيص المؤسسات المصنفة وغيرها من التراخيص.

اما الرقابة في بلدية بيروت، فتخضع قرارات المجلس البلدي لرقابة وزير الداخلية حصرا، وليس للمحافظ. اي ان المحافظ لا يملك حق رد او تعديل قرارات المجلس، بل يلتزم تنفيذها بعد تصديقها من الوزارة. اضافة الى الرقابة الإدارية، تخضع البلدية لرقابة مالية من ديوان المحاسبة.

■ ما هو المسار الاداري الذي يمكن ان يعتمد من اجل التطوير؟

□ المطلوب اليوم بعد انتهاء الانتخابات البلدية ان يتم العمل على انجاز اللامركزية الادارية التي نص عليها اتفاق الطائف والى حين الانتهاء من تلك العملية، وبالتوازي يمكن تطوير العمل البلدي في لبنان عبر اقرار اصلاحات أساسية تشمل: تعديل قانون البلديات لتحديثه ومواكبته لمفاهيم الحكم المحلي المعاصر، تعزيز استقلالية البلديات اداريا وماليا، رفع كفاءة الموارد البشرية عبر التدريب وتحديث الهيكليات، اعتماد الشفافية والمساءلة في الانفاق والقرارات، اشراك المجتمع المحلي في تحديد الاولويات والمراقبة، اصلاح آلية توزيع اموال الصندوق البلدي المستقل بما يضمن العدالة والشفافية.

■ كونك شغلت منصب محافظ بيروت، ماذا عن ازمة الصلاحيات بين المحافظ والمجلس البلدي؟ وكيف يمكن ان تعالج؟

□ في موضوع الصلاحيات يتم افتعال مشكلة غير موجودة حوله في كل مرة يحتاج طرف من الاطراف الى تحقيق هدف آخر او الهرب من الواقع. خصوصية بيروت تكمن في الفصل القانوني بين السلطتين التقريرية والتنفيذية، حيث يرأس رئيس المجلس البلدي السلطة التقريرية، بينما يرأس المحافظ السلطة التنفيذية. نظريا، هذا النموذج يحقق توازنا صحيا ويعزز الرقابة المتبادلة، وهو يتماشى مع مبدأ فصل السلطات. لكن في التطبيق العملي، تحدث توترات احيانا بسبب تضارب في الاولويات او غياب التنسيق. المعالجة لا تكون بإلغاء هذا الفصل، بل على العكس، بتفعيله عبر احترام متبادل للأدوار المحددة قانونا، تفعيل التنسيق المؤسساتي المنتظم بين المجلس البلدي والمحافظ، تحديث النصوص الاجرائية لتوضيح بعض التفاصيل التي لا تزال رمادية، نشر الوعي لدى اعضاء المجالس البلدية والموظفين التنفيذيين حول حدود وصلاحيات كل طرف. تجربة بيروت، على الرغم من صعوباتها، هي فرصة لتطوير نموذج حوكمة محلية اكثر توازنا، يمكن ان يحتذى به اذا ما طبق بالشكل السليم. اما التصويب على هذه الصيغة من زاوية طائفية وعلى خلفية عدم إدراك حسناتها المؤسساتية، فانه يفتح الباب امام استخدامها في الصراع السياسي الطائفي في كل مرة يجد اطراف الطبقة الحاكمة حاجة الى ذلك، وهذا يأتي بالضرر على المدينة واهلها.

محافظ بيروت السابق القاضي الدكتور زياد شبيب.

ابرز صلاحيات المجلس البلدي

صلاحيات المجلس البلدي واسعة الى درجة تشبه صلاحيات الحكومة ضمن الدولة، اي ان المجلس البلدي هو مثابة حكومة محلية.

من هذه الصلاحيات:

- **السهر على تطبيق القوانين النافذة وحفظ الامن والاستقرار ومكافحة كل انواع الجرائم.**
- **مراقبة سير المرافق العامة واعداد تقارير عن سير العمل فيها الى الادارات المعنية.**
- **اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحماية البيئة والصحة العامة.**
- **تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها وانشاء الحدائق والساحات العامة.**
- **انشاء الاسواق والمتنزهات واماكن السباق والملاعب والحمامات والمتاحف والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمكتبات وامثالها.**
- **تنظيم النقل على انواعه وتحديد التعرفة عند الاقتضاء ضمن النطاق البلدي.**
- **البرامج العامة للاشغال والتجميل والتنظيفات والشؤون الصحية ومشاريع المياه والانارة.**

كما يتمتع المجلس البلدي بصلاحيات امنية وصحية وبيئية وتربوية واسعة، من خلال السهر على امن المواطن وحماية صحته ومكافحة الفساد.

الملف

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

كيف واكب الإعلام الانتخابات البلديّة والإختياريّة؟ رؤية مهنيّة وحياديّة عكست نبض الشارع

تعتبر التغطية الاعلامية من الركائز الاساسية في نقل الحقائق وتدعيم الشفافية، خصوصا في الفترات الانتخابية. فهي تساهم في توعية المواطنين على حقوقهم التمثيلية، وتساعد في تقديم برامج المرشحين بموضوعية ووضوح. كذلك تراقب سير الانتخابات عن كثب، مما يضمن نزاهتها ويعزز الثقة في العملية الديموقراطية كما يشجع على المشاركة الفعالة والواسعة

تعد الانتخابات البلدية والاختيارية من أبرز المحطات الديموقراطية التي تعكس ارادة المواطن في ادارة شؤونه المحلية والمساهمة المباشرة في رسم السياسات الانمائية لمجتمعه. فهي لا تقتصر على انتخاب مجالس محلية، بل تشكل المدخل الاساسي لتحقيق تنمية متوازنة وتعزيز المشاركة الشعبية في صناعة القرار. من هنا، يبرز دور الاعلام في مواكبة هذا الاستحقاق الوطني بأسلوب مهني ومسؤول، باعتباره يوفر المعلومات الدقيقة للمواطنين حول المرشحين، والقوانين ومراحل الاقتراع. فهو الجهة التي يفترض ان تقف على مسافة واحدة من الجميع، من دون تحيز او اصطفاف سياسي، ويساهم في رفع الوعي الجماهيري عن اهمية المشاركة، كما يلعب دورا رقابيا من خلال رصد المخالفات وتسليط الضوء على الانتهاكات، في حال وجدت، مما يضغط في اتجاه احترام القانون.
"الامن العام" حاورت مديرة الاخبار والبرامج السياسية في تلفزيون لبنان دينا رمضان، مدير الوكالة الوطنية للاعلام زياد حرفوش، ورئيس تحرير موقع vdlnews جورج غرة.

رمضان: نحافظ على الاعتدال ونتجنب الترويج

■ ما مدى حيادية تلفزيون لبنان في تغطيته للانتخابات البلدية؟
□ حرص تلفزيون لبنان، باعتباره مؤسسة اعلامية وطنية عامة، على الحفاظ على اقصى درجات الحيادية خلال تغطيته للانتخابات البلدية والاختيارية. لذا تجنبنا الترويج لأي جهة سياسية او مرشح بشكل مباشر، خاصة في فترة الصمت الانتخابي. فعملنا الاعلامي كان مضبوطا وفق قواعد محددة، وظهر هذا الالتزام جليا عندما كان أحد المراسلين يقوم بتغطية في منطقة ساحل المتن، فاقترب منه احد المرشحين فتم استدراك الامر على الفور واعتذرنا بطريقة لبقة احتراما لفترة التوقف عن الدعاية، ولم تسجل اي مخالفة.

■ هل منح التلفزيون مساحة متساوية لجميع المرشحين او اللوائح؟
□ كوننا قناة رسمية، لم نعتمد مبدأ التسويق للمرشحين او اللوائح بل تجنبنا تقديم برامج دعائية. وبدلا من ذلك، تم تخصيص فقرات محددة ضمن البرامج السياسية العامة لاستضافة مرشحين او شخصيات سياسية مؤثرة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والسياسي قدر الامكان. ما يمكن قوله، ان الجهود التي بذلت كانت كبيرة لضمان التوازن في التغطية التي تعبر عن الواقع الانتخابي في مختلف المناطق.

■ كيف قيم المواطنون اداءكم في نقل وقائع الانتخابات البلدية؟
□ جاءت ردود الفعل ايجابية الى حد كبير، فقد لمس فريقنا تفاعلا كبيرا من الناس وترحيبا واضحا بما نقوم به. ابدوا اهتماما بالمشاركة في المقابلات، وهو ما يعكس ثقتهم بجهودنا.

■ هل التزمتم المعايير المهنية والصحافية في اثناء التغطية؟
□ تقيدنا بشكل صارم بالأخلاق الاعلامية كما تم الالتزام بكل التوجيهات الصادرة عن وزير الاعلام بول مرقص، التي تتعلق بضوابط التغطية خلال فترة الانتخابات. فالعاملون تمسكوا بمبدأ الحياد في الاداء الصحافي، مما عزز صدقية المحطة.

■ ما نوع البرامج او الفقرات الخاصة التي تم تقديمها خلال فترة الانتخابات؟
□ تم توظيف برنامج "لبنان اليوم"، وهو سياسي يومي، كمجال مفتوح لمناقشة المواضيع الانتخابية وقمنا باستضافة شخصيات لها علاقة بالاستحقاق، لكن لم يتم عرض الدعايات المدفوعة. في هذا السياق، اؤكد ان تلفزيون لبنان لا يتقاضى اي اموال في مقابل التغطية الاعلامية خلال الانتخابات، ويعمل ضمن مسؤولية وطنية لخدمة المواطن.

■ هل شملت تغطيتكم مقابلات مع الناخبين والمرشحين من مختلف المناطق اللبنانية؟

مديرة الاخبار والبرامج السياسية في تلفزيون لبنان دينا رمضان.

□ حرصنا على الاحاطة التامة بالموضوع حيث تم التواصل مع الناخبين والمرشحين وفق الامكانات المتوافرة. المراسلون عملوا على تغطية الحدث من زوايا مختلفة ووثقوا آراء المواطنين، ونقلوا الاجواء من القرى والمدن على حد سواء، مما ساهم في تقديم صورة وطنية متكاملة عن هذا الاستحقاق.

■ كيف تقارن تغطية تلفزيون لبنان بالقنوات اللبنانية الاخرى؟
□ على الرغم من الفروقات في الموارد والامكانات، نملك معدات متطورة ويعتبر اداؤنا أفضل من حيث الحيادية والمهنية، عكس بعض المحطات التجارية التي قد ترتبط بجهات سياسية او تتأثر بأجندات محددة، فنحن نلتزم تقديم خدمة عامة، وننقل الصورة الواقعية بلا تحيز. لا نعتبر انفسنا في موقع المنافسة مع القنوات الخاصة، بل نهدف الى تقديم صورة مشرفة عن بلدنا بكل تنوعه، بعيدا من التجاذبات السياسية او المصلحة الاعلانية.

عكسنا نبض الناس في انتخابات بلدية حاسمة

■ هل ساهمتم في التوعية على اهمية الحدث؟
□ ساهمت التغطية بشكل كبير في رفع الوعي الشعبي على اهمية الانتخابات البلدية والاختيارية، خاصة لجهة دور البلديات في التنمية المحلية. تم التأكيد على اهمية عملها الذي يعد انه الاساس في تحسين الخدمات والبنية التحتية، وقد يكون الاقتراع نقطة انطلاق لكفاءات وطنية، كما حصل في تجارب دول كفرنسا، حيث انطلق رؤساء جمهوريات من المجالس البلدية. وقد حفزنا الناس على المشاركة وشددنا على ان صوتهم يحدث فرقا.

■ هل ركزتم على الانتهاكات او الشكاوى الانتخابية التي كانت كثيرة في بعض المناطق؟
□ كان فريقنا الاخباري على جهوز تام لرصد اي تجاوزات او انتهاكات، وتمت متابعتها وتغطيتها في النشرات الاخبارية، مما اضاف بعدا رقابيا ومهنيا على اداء التغطية.

حرفوش: التزمنا الموضوعية والحياد التام

■ ما مدى شمولية تغطية الوكالة الوطنية للانتخابات البلدية من حيث المناطق الجغرافية؟
□ احاطت الوكالة الوطنية للاعلام، عبر شبكة مندوبيها في بيروت ومراسليها المنتشرين في مختلف المناطق اللبنانية، بكل مفاصل العملية الانتخابية. لقد بذلت جهودا ملحوظة في سبيل تحقيق تغطية شاملة وغير منقوصة، فلم تغفل اي دائرة بل حرصت على نقل الصورة الميدانية من كل المحافظات والاقضية، وهو ما عكس شمولية وعمقا في التغطية، بما يتناسب مع الدور الوطني الذي تضطلع به الوكالة في تأمين حق المواطن في الوصول الى المعلومة الانية من مصدر موثوق به.

■ هل تم توفير تغطية متوازنة لجميع الاحزاب والقوائم المرشحة؟ ◄

◄ □ غالبا ما اتسمت تغطيتنا بالاتزان والموضوعية، لا سيما في المحطات الانتخابية التي تقتضي معايير دقيقة من العدالة في نقل الوقائع. فالمبدأ الذي نعتمده هو عدم تقديم فريق على آخر او الترويج لجهة دون سواها، انطلاقا من التزامنا الحياد التام. وقد حرصت فرق العمل التحريرية والميدانية على التعامل مع الاخبار الواردة من مختلف اللوائح والمرشحين بتجرد، من دون الانجراف خلف الميول الحزبية او الانتخابية، الامر الذي ساعد في الحفاظ على منسوب عال من التوازن الاعلامي في تغطية الاستحقاق الديموقراطي.

■ كيف تقيمون مستوى الوضوح في نقل المعلومات خلال عملية الاقتراع؟

□ الشفافية كانت حجر الزاوية في عمل مندوبينا ومراسلينا الذين التزموا نقل ما يجري داخل اقلام الاقتراع وعلى هامش العملية الانتخابية كما هو، من دون مبالغة او نقص، ومن دون اجتهادات صحافية او تحليلات ذات طابع شخصي. فكل معلومة تم تداولها انطلقت من مشاهدات ميدانية ومعاينات مباشرة، مما اضفى صدقية على التغطية، وجعل منا مصدرا مرجعيا يعتمد عليه في توثيق سير الانتخابات بشكل واقعي ودقيق.

■ هل كانت هناك تغطية مباشرة للاحداث المهمة (مثل افتتاح مكاتب الاقتراع، فرز الاصوات، اعلان النتائج)؟

□ واكبنا مجريات العملية الانتخابية لحظة بلحظة، بدءا من فتح صناديق الاقتراع صباحا، مرورا بسير العملية في مختلف الاقلام ونقل نسب المشاركة وتفاعل الناخبين، وصولا الى اقفال الصناديق وانطلاق عمليات الفرز، وانتهاء باعلان النتائج الرسمية. كما سبقنا يوم الانتخاب

واكبنا مجريات العملية الانتخابية لحظة بلحظة

مدير الوكالة الوطنية للاعلام زياد حرفوش.

بتغطية متواصلة لإعلان اللوائح رسميا في جميع المناطق اللبنانية، مما منح جمهور المتابعين صورة واضحة ومتكاملة عن التحضيرات. كان لمراسلينا ومندوبينا الدور المحوري في تغذية "اذاعة لبنان" برسائل صوتية ومداخلات مباشرة من الارض، مما ساهم في تأمين تغطية آنية حيوية وواسعة.

■ ما الوسائل التي استخدمتها الوكالة في تغطية الانتخابات (تلفزيون، اذاعة، موقع الكتروني، وسائل التواصل)؟

□ اعتمدنا على مجموعة من الوسائل والمنصات الاعلامية تمثلت في موقعنا الالكتروني الذي كان يبث الاخبار الآنية لحظويا، مما مكن الجمهور من تسقط التطورات تباعا. وكانت الدائرة الاذاعية التابعة للوكالة، على تماس مباشر مع دائرة الانباء العامة لإعداد المواجز والنشرات ونقلها عبر "اذاعة لبنان" مباشرة من المراسلين المنتشرين في كل المناطق. اضافة الى تعاون غير مباشر مع وسائل الاعلام الاخرى، التي استندت الى ما نشرته الوكالة كمصدر رئيسي وموثوق به، مما يدل على اتساع نطاق التأثير الذي مارسناه خلال الانتخابات.

■ كيف راعيتم المعايير المهنية (الحياد، والتحقق من المعلومات، وعدم التحيز)؟

□ كانت التغطية على مستوى عال من المهنية والصرامة التحريرية. اذ لم يكن هناك مجال لأي خطأ في نقل الوقائع بفضل الحضور الميداني الفعال لمندوبينا ومراسلينا الذين عملوا على التحقق من كل معلومة قبل ارسالها للنشر. وقد خضعت الاخبار لعملية غربلة دقيقة من فرق التحرير المركزية، لضمان صحتها وحيادها التام. فالانحياز، أيا كان مصدره او طبيعته، لا يجد له مكانا داخل السياسة التحريرية للوكالة الوطنية، التي تعنى بإيصال المعلومة كما هي، مجردة من اي تأثير سياسي او حزبي.

غزة: التغطية مرهقة لكنها فعالة

■ هل كنتم مستعدين لهذه العملية الانتخابية وكيف تقيمونها؟

□ هذه العملية كانت في منزلة مفاجأة لعدد كبير من المراقبين والمواطنين، وحتى الاعلاميين. فقبل موعد الانتخابات سادت قناعة عامة بأن الاستحقاق لن يجرى في وقته، نتيجة التوترات السياسية والضغوط اللوجستية، اضافة الى المماطلة السابقة في عدد من المواعيد الدستورية. الجميع كان يراهن على التأجيل، الا ان رئيس الجمهورية اتخذ قرارا حاسما بإجراء الانتخابات في موعدها، مما أربك الحسابات واجبر مختلف القوى على الدخول سريعا في السباق. اما نحن كموقع اخباري، فكنا على اتم الاستعداد والجهوز للسيناريو الاسوأ او الافضل، فدفعنا بكل طاقمنا الميداني الى العمل على الأرض. كانت التغطية مرهقة ولكنها فعالة. المواجهات الانتخابية في بعض المناطق كانت عنيفة من حيث المنافسة، والمثال الابرز على ذلك كان مدينة جونية التي شكلت المشهد الانتخابي الابرز، واستحقت لقب "ام المعارك" بامتياز نظرا الى حجم الاستقطاب والمشاركة وعدد اللوائح. لقد ركزنا على المناطق التي تحتل موقعا سياسيا حساسا او تشهد منافسة لافتة. في هذا السياق، قمنا بانتقاء الاخبار التي تعكس واقع الشارع، وليس فقط ما يصدر من تصريحات او بيانات رسمية.

■ كيف تعاملتم مع المعطيات الخاطئة؟

□ في خلال الانتخابات ومع بدء عمليات الفرز، يبدأ دائما سيل من الاخبار غير الدقيقة التي تجتاح وسائل التواصل، معظمها يصدر عن ماكينات حزبية او جهات مجهولة تحاول التأثير على الرأي العام او الترويج لفوز مرشحيها قبل اعلان النتائج الرسمية. في بعض الحالات، يتم

رئيس تحرير موقع vdlnews جورج غرة.

انتقينا الاخبار التي تعكس واقع الشارع

التواصل معنا مباشرة من قبل مواطنين او معنيين، ويشيرون الى ان مواقع حزبية اعلنت فوز مرشحين لم تثبت بعد نتائجهم، وصار الجميع يتبنى الفوز، كما لو ان المعركة انتهت لصالحه. هذه الظاهرة جعلت مهمتنا أصعب، خاصة في ظل غياب هيئة اشراف قوية تراقب هذا النوع من التجاوزات الاعلامية. لذا قررنا الا ننجر خلف اي معلومة غير مؤكدة، وامتنعنا عن نشر أي نتائج غير منسوبة بوضوح. حصرنا التعاطي مع الارقام التي تصل من الماكينات الانتخابية التابعة للوائح نفسها، وحرصنا على الاشارة الى مصدرها.

■ ما الفرق بين الانتخابات في السابق واليوم في ظل السوشيال ميديا والتطور الرقمي؟

□ في الماضي كانت السيطرة على الخطاب الانتخابي أسهل، وكانت المعلومة تمر عبر قنوات اعلامية تقليدية تخضع الى حد ادنى من المعايير المهنية. اما اليوم، فقد تغير كل شيء مع دخول قنوات التواصل الاجتماعية كعنصر فاعل واساسي في العملية، أصبح المرشحون أكثر وعيا لأهمية التواجد الرقمي، فباتوا يفتحون صفحات على فايسبوك وانستغرام وينشرون المحتوى الاعلاني يوميا. "اللايك" و"الشير" صارا هدفا سياسيا، والتنافس على الخطاب لم يعد داخل القاعة او المنبر فقط، بل اصبح على كل شاشة وهاتف ذكي.

الملف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

جمعيّة "لادي": خروقات متكرّرة إشكالات ودفع رشى انتخابية

في ظل ظروف سياسية واقتصادية دقيقة، تمكن لبنان من انجاز الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها على الرغم من التحديات. شكل هذا الاستحقاق محطة مفصلية اكدت من خلالها الدولة قدرتها على احترام مواعيدها الدستورية وادارة العملية الانتخابية بكفاية

يسجل لوزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار نجاح ملحوظ في ادارة المحطات الانتخابية، حيث جاء الاداء على اعلى مستوى من المهنية والفعالية، اداريا وامنيا ولوجستيا. هذا الانجاز الذي لم يجر في لبنان منذ تسعة اعوام شكل علامة فارقة في مسار الاستحقاقات الدستورية، على الرغم من تسجيل اشكاليات لم تتجاوز الاطر العادية، في معظم البلديات البالغ عددها 1065، حيث كان يدار حوالى 10 في المئة منها من القائمقام او المحافظ بسبب فقدان نصف اعضائها جراء الاستقالة او الوفاة.

■ كيف يتم توزيع المراقبين في جمعية "لادي" ودورهم في العملية الانتخابية؟

□ تعمل الجمعية على توزيع المراقبين وفق قواعد محددة تضمن تغطية شاملة وفعالة لكل مراحل العملية الانتخابية، ويضم فريقها اكثر من الف مراقب ومراقبة، يتوزعون بين فرق ثابتة واخرى متجولة، ويتمحور دورهم ضمن الاطار القانوني المعمول به، ويقتصر عملهم على مراقبة مدى التزام المعنيين بالشأن الانتخابي بالمعايير الديموقراطية المتعارف عليها. يبدأ المراقبون عملهم منذ اعلان دعوة الهيئات الناخبة، ويركزون على رصد كل التحضيرات على مستوى القائمقاميات، مع التأكد من التزام المرشحين القوانين والاجراءات المعمول بها. وهناك مراقبون خلال النهار الانتخابي يتابعون سير الاقتراع وعمليات فرز الاصوات. هذه الاليات ضرورية لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

■ ما هي ابرز المشاهدات العامة التي وثقها مراقبو الجمعية؟ وكيف تقيمين اجراء هذا الاستحقاق البلدي والاختياري في موعده رغم الظروف التي احاطت به؟

□ يمكن الحديث عن عدد من الايجابيات في هذه الانتخابات، بدءا من النجاح في اجراء الاستحقاق في موعده رغم كل الظروف المحيطة به، وكل الشكوك حول تأجيل الانتخابات، وصولا الى استجابة وزارة الداخلية السريعة للشكاوى. لا بد من الاشارة الى السياق العام الذي جاءت فيه هذه الانتخابات، وهو سياق استثنائي ودقيق، مما يعزز من اهميتها. فهي الاولى منذ تسع سنوات، بعد ثلاثة تمديدات متتالية للمجالس البلدية والاختيارية، كما انها تجرى للمرة الاولى، منذ بدء الانهيار الاقتصادي في العام 2019 الذي اضعف قدرات البلديات وفاقم الازمات المعيشية والخدماتية في مختلف المناطق اللبنانية. كما جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية وامنية معقدة، بفعل تداعيات الحرب الاسرائيلية الاخيرة على لبنان واستمرار الاعتداءات على بعض مناطقه، الى جانب تصاعد الخطاب الطائفي خلال الحملات الانتخابية. كذلك احاطت اجواء من الضبابية بهذه العملية الانتخابية حتى اللحظات الاخيرة مع استمرار الشكوك في إمكان اجرائها ضمن المهلة الدستورية، مما انعكس تفاوتا في الحماسة الشعبية للمشاركة بين منطقة واخرى.

■ ما هي المخالفات التي رصدها مراقبو الجمعية خلال سير العملية الانتخابية؟

□ برزت ثغر اعترت العملية الانتخابية، خصوصا في ما يتعلق بضعف التدريب والتأهيل الذي تلقته هيئات اقلام الاقتراع، وعدم المامها ايضا بالقانون الانتخابي، حيث لاحظت "لادي" غيابا واضحا للمعلومات الدقيقة والتوجيهات الكافية في شأن آلية سير العملية، مما ادى الى ارباك وتأخير في بعض الأقلام. تكررت هذه الاشكالية في مختلف الاقضية، مما يشير الى خلل منهجي يستدعي مراجعة جدية من وزارة الداخلية لآليات تدريب هيئات القلم. كذلك برزت اشكالية على مستوى الاطار القانوني، حيث يطبق قانون الانتخابات النيابية رقم 44/2017، في حين ان معظم بنوده تأتي خارج سياقها الطبيعي في الانتخابات البلدية، مما افضى الى ارباك قانوني واجرائي، لا سيما في ما يخص الصمت الانتخابي. وقد سجلت "لادي" خروقات فاضحة للصمت الانتخابي من قبل العديد من وسائل الاعلام، خصوصا المرئية التي بثت تصريحات لمسؤولين سياسيين وحزبيين خلال يوم الاقتراع، فضلا عن استصراح المرشحين وحتى الناخبين وسؤالهم عن خياراتهم الانتخابية، مما شكل نوعا من الدعاية الانتخابية. ورغم الجدية التي ابدتها وزارة الداخلية، وثقت "لادي" مخالفات تمثلت في خروقات متكررة لسرية الاقتراع. يمكن القول ان الخروقات تزايدت في الجولة الثانية، خصوصا على مستوى سرية الاقتراع والصمت الانتخابي. اضيفت الى هذه الخروقات تحديات امنية، تمثلت في الفوضى والاشكالات المتنقلة بين مراكز الاقتراع، واستدعت تدخل القوى الامنية للمعالجة، وبرزت ايضا عمليات دفع رشى انتخابية وتوقيف بعض المتورطين بها. في الجولة الثالثة، وثقت "لادي" 430 مخالفة تضمنت مشاكل لوجستية، وخرقا للصمت الانتخابي، وحالات لم يدخل الناخبون الى خلف العازل. لم تخل الجولة ايضا من الاشكالات الامنية داخل العديد من مراكز واقلام الاقتراع، مما ادى الى حصول فوضى وتوقف عملية الاقتراع في بعضها، ولم يختلف المشهد في الجولة الرابعة عما سبقه.

■ كيف كان تأثير هذه الثغر على المستوى اللوجستي للعملية الانتخابية؟

□ ادى ضعف التحضير والتدريب لدى هيئات القلم الى تأخير في فتح عدد من الاقلام، في حين كانت لوائح الشطب ناقصة في بعض المراكز، ولم يختم بعض صناديق الاقتراع بالشمع الاحمر، كما سمح احيانا الاقتراع بناء على اخراج قيد فقط.

■ كيف تمت عملية فرز الاصوات؟

□ جرت بشكل جيد، مع تسجيل بعض التأخير في سرايا عاليه وبعبدا وكسروان نتيجة الضغط في تسليم الصناديق، وتأخير مقلق في صدور النتائج في مدينة طرابلس يعود بشكل رئيسي الى عدم تدريب رؤساء هيئات الاقلام واعضائها على اسس العملية الانتخابية، الامر الذي انعكس على الجو العام وادى الى تشكيك بعض المرشحين في نزاهة العملية، وتزامنت مع بعض الحوادث المثيرة للقلق، خصوصا على مستوى اطلاق النار العشوائي.

■ في ظل غياب هيئة الاشراف على الانتخابات، هل تولت جمعيتكم مهام الرقابة لتعويض هذا الفراغ القانوني؟

□ في المبدأ لا يمكن القول ان الجمعية قامت بأداء هذا الدور المنوط بهيئة الاشراف على الانتخابات، وذلك لأن القوانين تنظم آلية عمل هيئة الاشراف بشكل واضح، كما تحدد دور منظمات المجتمع المدني التي تعتبر منظمات غير حكومية وغير ربحية. اما دور جمعية "لادي" فهو يقتصر على الرقابة التي تبدأ قبل العملية الانتخابية، وصولا الى الطعون امام مجلس شورى الدولة. من المهم توضيح ان هيئة الاشراف تمتلك صلاحيات تختلف عن تلك التي تمتلكها جمعية "لادي"، حيث ان الاخيرة تقوم بدور رقابي محدود ضمن اطار عمل منظمات المجتمع المدني.

■ لماذا لم يتم تأليف هيئة الاشراف على الانتخابات؟ هل لأن مهمتها تقتصر على الاستحقاق النيابي فقط؟

□ تتمثل المشكلة الاساسية حاليا في غياب قانون خاص بالبلديات، اذ ان القانون الحالي للبلديات يعتبر ملحقا لقانون الانتخابات النيابية، رغم اختلاف قواعد الانتخابين بشكل جوهري. ظهرت الاشكالية بشكل كبير مع تعديل قانون الانتخابات النيابية من النظام الاكثري الى النسبي، اذ ان بعض الاحكام النيابية غير قابلة للتطبيق على الانتخابات البلدية، خاصة في ما يتعلق بالانفاق الانتخابي والاعلام والدعاية، نظرا لاختلاف عدد الدوائر الانتخابية بين الاستحقاقين النيابي والبلدي. على سبيل المثال يحتوي قانون الانتخابات النيابية على 15 دائرة انتخابية، بينما في الانتخابات البلدية لدينا 1065 دائرة انتخابية. لذلك لا يمكن تطبيق سقف الانفاق الانتخابي المحدد لدائرة كبيرة في الانتخابات النيابية على دوائر بلدية صغيرة. ينطبق الامر نفسه على ضوابط الاعلام والدعاية الانتخابية والظهور الاعلامي، لذا من الضروري ان يراعي التشريع آلية عمل هيئة الاشراف في اطار قانون البلديات، وليس قانون الانتخابات النيابية. في اختصار، نحن في حاجة الى قانون خاص بالانتخابات البلدية مستقل عن قانون الانتخابات النيابية، انشاء هيئة اشراف مستقلة وخاصة للانتخابات البلدية، منح هذه الهيئة صلاحيات واضحة لمراقبة العملية الانتخابية وضبط آلية الانفاق الانتخابي.

■ ما هي توصيات "لادي" حيال الاستحقاق البلدي؟ وما هي الامور التي يجب التنبه اليها في الاستحقاقات المقبلة؟

□ تتركز التوصيات اولا على ضرورة وضع قانون انتخابي جديد للبلديات يقوم على اساس النظام النسبي، ويعتمد دوائر انتخابية كبرى بدلا من العدد الكبير الحالي الذي يصل الى 1065 دائرة انتخابية على مساحة جغرافية محدودة. لا توجد دولة في العالم تمتلك هذا الكم الهائل من البلديات ضمن مساحة جغرافية مشابهة، مما يطرح تساؤلات حول جدوى هذا التوزيع وتأثيره على التنمية المتوازنة. فكيف يمكن الحديث عن انماء متوازن في ظل وجود بلديات كبرى ذات موارد مالية مهمة مثل بلديات بيروت، صيدا وطرابلس، مقابل بلديات صغيرة لا تتجاوز 9 مقاعد وتفتقر الى الموارد اللازمة؟ الحل يكمن في تجاوز الافكار الطائفية والعائلية الضيقة، والانتقال الى مفهوم المواطن الذي ينتخب برامج تنموية تهدف الى تحقيق الازدهار الشامل، بعيدا من الانقسامات التقليدية التي تعيق التقدم والتنمية.

المديرة التنفيذية للجمعية اللبنانية من اجل دمقراطية الانتخابات "لادي" ديانا البابا.

توصيتنا تتركز على وضع قانون انتخاب جديد على اساس النسبية

تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

100 يوم من عمر الحكومة.. ماذا أنجزت؟ تعهّدت وباشرت التنفيذ: إصلاحات وتعيينات

بعد تشكيل حكومة "الاصلاح والانقاذ" ونيلها ثقة المجلس النيابي، باشرت الحكومة تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري من دون تأخير، واقرت رزمة من مشاريع القوانين الاصلاحية بالتوازي مع وضع آلية للتعيينات الادارية في كل وزارات الدولة واداراتها ومؤسساتها وباشرت التعيين على اساسها، الى جانب خطوات تنفيذية للبنود الاخرى من البيان

في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء قبل نيل الثقة، أكد رئيس الجمهورية ان المهم اثبات الثقة بالحكومة ومكافحة الفساد واجراء التعيينات الادارية والقضائية والامنية، اضافة الى التصدي للامور الطارئة راهنا. جرى خلال الجلسة تشكيل لجنة صوغ البيان الوزاري، الذي تضمن بعد اقراره خلال فترة لا تزيد عن اسبوعين في ابرز بنوده:

- تلتزم الحكومة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1701 كاملا، من دون اجتزاء ولا انتقاء. وتلتزم الحكومة، وفقا لوثيقة الوفاق الوطني المقرة في الطائف، اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيها، بقواها الذاتية حصرا، ونشر الجيش في مناطق الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا.

وفعلا باشر الجيش اللبناني انتشاره في مناطق الجنوب التي تم تحريرها من الاحتلال، وصولا الى قرى الحدود الامامية، لكن قوات الاحتلال اعاقت استكمال انتشاره في بعض النقاط ووضعت الحواجز والسواتر امام تقدمه، واستهدفت بعض الاحيان القوى المنتشرة مما ادى الى سقوط شهداء وجرحى من العسكريين، والى عرقلة تنفيذ كاملما تعهدت به الحكومة، وذلك بشهادة قيادة القوات الدولية (اليونيفيل) التي اقرت بالتزام لبنان وخرق اسرائيل لوقف اطلاق النار واستهداف جيش الاحتلال لعناصرها ومواقعها في الجنوب، بالرصاص والقذائف.

- الاسراع في ملء الشواغر بنساء ورجال متميزين بنزاهتهم وكفاءاتهم وولائهم للدولة، وذلك وفق الية شفافة تضعها الحكومة في اقرب وقت تضمن تكافؤ الفرص بين اللبنانيين. تعيين مجالس الادارة والهيئات الناظمة او تفعيلها: في قطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني والاعلام وسواها، وتفعيل الهيئات الرقابية كافة وتعزيز المساءلة والمحاسبة لمكافحة الهدر والفساد وتسهيل معاملات المواطنين وزيادة انتاجية القطاع العام وكفاءة العاملين فيه والعمل على تأهيلهم وانصافهم.

في هذا الشق، تم وضع الية لطلبات الترشح الى الهيئات الناظمة ومجلس الانماء والاعمار، وتقدم المئات من اصحاب الكفاءات العلمية لهذه المراكز وبوشرت التعيينات وفق الالية.

• ترسيخ استقلال القضاء العدلي والاداري والمالي وتحسين اوضاعه واصلاحه وفق اعلى المعايير الدولية، والاسراع في اجراء التعيينات والمناقلات والتشكيلات القضائية، والحؤول دون منع او تأخير عمل المحققين، وخاصة في قضية انفجار مرفأ بيروت وقضايا الفساد المالي والمصرفي واستكمال التدقيق المحاسبي والجنائي.

• وقد تم فعلا العمل على هذين الامرين، لاسيما لجهة استكمال التعيينات القضائية، واستكمال القاضي العدلي طارق البيطار التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، واستدعاء المطلوبين للتحقيق من وزراء سابقين ومسؤولين امنيين، قبيل اصداره القرار الظني في القضية.

• ستتفاوض الحكومة على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي وتعمل على معالجة التعثر المالي والمديونية العامة. وستعمل ايضا من اجل النهوض بالاقتصاد الذي لا يقوم من دون اعادة هيكلة القطاع المصرفي ليتمكن من تسيير العجلة الاقتصادية. وستحظى الودائع بالاولوية من حيث الاهتمام من خلال وضع خطة متكاملة، وفق افضل المعايير الدولية، للحفاظ على حقوق المودعين.

وفعلا جرت في نيسان وايار المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين بين بيروت وواشنطن عبر وفد ضم وزيري المال ياسين جابر والاقتصاد وسام البساط وحاكم مصرف لبنان المركزي كريم سعيد. وقد حصل لبنان على قرض بقيمة 250 مليون دولار لإصلاح البنى التحتية المدمرة جراء العدوان الاسرائيلي وفي مناطق اخرى، مضافا اليها قرض آخر بقيمة 75 مليون دولار.

• يتوجب على الدولة العمل على اصلاح قطاع الاتصالات وتطويره والتطبيق الكامل لقانون تنظيم قطاع خدمات الاتصالات. وينطبق ذلك كله على قطاع النقل وشبكة الطرق وتطوير المرافئ وخاصة مرفأي بيروت وطرابلس، بما فيه المنطقة الاقتصادية الخاصة، وتشغيل مطار رينيه معوض في القليعات لأهميته الإنمائية، وتوسعة وتطوير مطار رفيق الحريري الدولي، والتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالاملاك البحرية والنهرية.

بناء على ذلك، تم تعزيز قدرات مرفأ بيروت وضبط المعابر الشرعية واقفال عشرات المعابر غير الشرعية بين لبنان وسوريا. وفيما يتعلق بتشغيل مطار رينيه معوض في القليعات، اكد رئيس الحكومة وضع مشروع لتشغيله، مشيرا الى اهتمام شركات اجنبية بهذا الموضوع.

• ترى الحكومة اننا امام فرصة لبدء حوار جاد مع الجمهورية العربية السورية يهدف الى ضمان احترام سيادة كل من البلدين واستقلالهما وضبط الحدود من الجهتين وترسيمها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، والعمل على حل قضية النازحين السوريين التي لها تداعيات وجودية على لبنان اذا لم تتحقق عودتهم الى وطنهم.

بدأ الحوار فعلا مع سوريا عبر زيارة رئيس الحكومة الى دمشق مع وفد وزاري، وتم التفاهم على اليات تنسيق عبر لجان وزارية لمعالجة الملفات العالقة، اهمها ملف ضبط الحدود ومنع التهريب، والبحث في مصير المفقودين اللبنانيين في سوريا منذ عقود وفي ملف عودة النازحين.

سبق ذلك لقاء بين وزيري الدفاع اللبناني والسوري في مدينة جدة برعاية سعودية، تم خلاله الاتفاق على وقف الاشتباكات التي شهدتها الحدود في مناطق الهرمل، ووضع آلية لترسيم الحدود بين البلدين.

وكان تنفيذ هذه البنود - التعهدات في اولوية القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في الجلسات التالية:

• في جلسة 6 آذار: قرر مجلس الوزراء الذي انعقد اول مرة بعد نيل الحكومة ثقة مجلس النواب برئاسة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون وحضور رئيس الحكومة نواف سلام في قصر بعبدا، اصدار موازنة العام 2025 بمرسوم، وبالتوازي تم اقرار مشروع مرسوم من وزارة المالية بعد اسبوع لإعادة النظر بعض الرسوم تخفيفا عن كاهل المواطنين. كما تم الاتفاق على وضع الوزارات لائحة تفصيلية بالمسائل الاصلاحية المطلوبة في كل وزارة ووضع جدول زمني لتنفيذها، في مهلة 30 او 60 او 90 يوما، بحسب اولوياتها، اضافة الى الامور التي سيتم العمل عليها في المدى المتوسط.

كما تم الاتفاق على وضع آلية شفافة للتعيينات الادارية المقبلة، اضافة الى تشكيل الهيئات الناظمة مع وزارة التنمية الادارية ومجلس الخدمة المدنية.

• في جلسة 13 آذار، عين مجلس الوزراء العميد رودولف هيكل قائدا للجيش، العميد رائد عبدالله مديرا عاما لقوى الامن الداخلي، العميد حسن شقير مديرا عاما للامن العام، العميد ادغار لاوندس مديرا عاما لجهاز امن الدولة بعد ترقيتهم الى رتبة عماد لقائد الجيش ولواء للقادة الامنيين. واقر مجلس الوزراء البند المتعلق بتطويع 4500 جندي في الجيش على 3 دفعات بهدف تعزيز عديد الجيش وقدراته لاسكتمال انتشاره في كامل مناطق الجنوب.

• في جلسة 17 آذار تمت مناقشة موضوع اصلاح القطاع العام وتحديثه، وقد جرى تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري وعضوية وزراء الثقافة والتكنولوجيا والتنمية الادارية والشؤون الاجتماعية. اسفرت الجلسة عن مجموعة من القرارات الهامة التي تتعلق بتعزيز اجراءات ضبط الحدود، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية لتقديم الاقتراحات اللازمة لضبط الحدود ومراقبتها ومكافحة التهريب، في خطوة تهدف الى تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

• في جلسة 20 آذار: اعلن رئيس مجلس الوزراء اعتماد آلية التعيينات التي عمل عليها مجلس الوزراء، لاختيار المرشحين للتولي وظائف الفئة الاولى ومراكز رؤساء واعضاء مجالس الادارة في المؤسسات العامة والمجالس والهيئة الناظمة والمصالح ◄

الحكومة اقرت موازنة 2025 بمرسوم تلافيا للتأخير

المستقلة والصناديق، وذلك في اطار ورشة الاصلاح الاداري التي اطلقتها الحكومة. تعتمد الالية على المؤهلات العلمية والادارية، الكفاءة والجدارة والنزاهة، على ان يصار الى اعتماد مبدأ المناصفة في وظائف الفئة الاولى من دون تخصيص اي وظيفة لأي طائفة كما تنص المادة 95 من الدستور. كما تم التركيز على مسارين متكاملين، التعيين من داخل الملاك والتعيين من خارج الملاك.

• في جلسة 27 آذار: اقر مجلس الوزراء تعيين كريم سعيد حاكما لمصرف لبنان، كما عين مجلس الوزراء القاضي جمال الحجار مدعيا عاما تمييزيا بالاصالة، القاضي ايمن عويدات رئيسا لهيئة التفتيش القضائي، القاضي يوسف الجميل رئيسا لمجلس شورى الدولة، ووضع القاضي فادي الياس في تصرف وزير العدل. كذلك عين مجلس الوزراء ايضا اعضاء المجلس العسكري:

• العميد الركن فادي مخول: رئيسا للمفتشية العامة.

• العميد الركن محمد الامين: في المديرية العامة للادارة.

> **وضع آلية تعيينات للادارات والمؤسسات والهيئات الناظمة**

• العميد يوسف حداد: عضو متفرغ.

لاحقا، استكملت التعيينات القضائية عبر انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالتزكية القاضي حبيب رزق الله رئيسا للغرفة التاسعة لدى محكمة التمييز، والقاضية ندى دكروب رئيسة للغرفة الثامنة لدى محكمة التمييز. وسيتم استكمال تأليف مجلس القضاء الاعلى بعد هذه الانتخابات عبر صدور مرسوم بتعيين العضو العاشر في هذا المجلس.

• تم في جلسة 8 نيسان اقرار مشروع قانون يرمي الى اجراء تعديلات على قانون سرية المصارف (رفع السرية المصرفية ضمن ضوابط)، كخطوة اولى وكشرط ضروري للمحاسبة ولمعرفة دقيقة للفجوة المالية، وبمفعول رجعي لمدة 10 سنوات من تاريخ تقديم كل طلب، وتمهيدا كخطوة ثانية لوضع مشروع قانون لمعالجة الفجوة المالية الذي يسمح بإعادة التوازن للانتظام المالي. الا ان مشروع القانون هذا لن يدخل حيث النفاذ الا بعد اقرار قانون معالجة الفجوة المالية، وتمت احالته الى مجلس النواب الذي اقره بتعديلات طفيفة.

• في جلسة 11 نيسان، وفي الموضوع التربوي تم اقرار مرسوم يرمي الى اعطاء تعويض موقت الى جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي وتعويضات لمديري واساتذة المدارس الرسمية.

• في جلسة 12 نيسان تم اقرار مشروع القانون المتعلق باصلاح وضع المصارف واعادة تنظيمه، وقد ادخلت عليه بعض التعديلات اللازمة والضرورية لاقراره وفقا للروحية التي اتى بها.

• في جلسة 17 نيسان وافق مجلس الوزراء على تمديد ولاية قوات اليونيفيل.

• في جلسة 2 ايار اقر مجلس الوزراء مشروع القانون الرامي الى تعزيز استقلالية القضاء، والموافقة على منح المتضررين من الحرب الاسرائيلية الاخيرة بعض الاعفاءات من الضرائب. كما تبنى توصية المجلس الاعلى للدفاع لناحية تحذير حركة "حماس" من القيام بأي تحرك يمس الامن ووضع حد نهائي لأي عمل ينتهك السيادة اللبنانية.

• في جلسة 4 ايار انجزت اول جولة من الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة جبل لبنان، تلتها انتخابات في الشمال يوم 11 ايار، ثم في بيروت والبقاع في 18 منه، واخيرا في الجنوب في 24 ايار.

استكمل مجلس الوزراء خلال ايار انجاز بعض مشاريع القوانين المكملة لعملية الاصلاح في كل القطاعات. واقر في جلسة 14 ايار تعيين الدكتور المهندس محمد علي قباني رئيسا لمجلس ادارة مجلس الانماء والاعمار، على ان يتم لاحقا تعيين بقية الاعضاء.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

الوزارة تنطلق مجدّدًا بمكننة العمالة وتنظيمها حيدر : قانون إنساني للعمل وزيادة تقديمات الضمان

باشرت وزارة العمل انطلاقة جديدة مع العهد الجديد، وقامت بإعادة ترتيب اوضاعها وتحديد برامجها ومشاريعها، بعد تراجع الازمات التي عرقلت عملها منذ جائحة كورونا. كان الهدف الجوهري من الانطلاقة، الى جانب اهداف اخرى، معالجة الازمة المعيشية للعمال والموظفين، تنظيم العلاقات بين ارباب العمل والعمال عبر رفع الحد الادنى للاجور، وتقرير الزيادات المعيشية للقطاع الخاص

من ابرز اعمال وزارة العمل استكمال تنظيم العمالة الاجنبية والعربية، بحيث اصدر وزير العمل الدكتور محمد حيدر قرارا في 17 نيسان الفائت، هو الاول له، لحماية اليد العاملة اللبنانية، طلب فيه من كل مؤسسات القطاع الفندقي والمطاعم والمقاهي والملاهي، عدم استخدام يد عاملة اجنبية بطريقة غير قانونية، ولا تحوز على اجازة، تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية في حق المخالفين.

قبل ذلك بفترة، بلغ عدد الموافقات المسبقة الممنوحة الى العمال العرب والاجانب في العام 2024، 171 موافقة فقط. فيما بلغ عدد الموافقات على استقدام عاملات للخدمة المنزلية في العام ذاته 47650 موافقة.

كذلك تركز عمل الوزارة على حماية اليد العاملة اللبنانية وتنظيم العمالة الاجنبية، وعلى اعادة تنظيم عمل الوزارة اداريا ولوجستيا، من حيث توفير ادوات العمل للمكاتب والاقسام فيها، وصولا الى المكننة الكاملة.

في الاطار المعيشي، احيا الوزير حيدر عمل لجنة المؤشر بعد توقف سنوات نتيجة الازمات المتتالية، وعقد اجتماعات في مطلع ايار الماضي مع ارباب العمل والاتحادات العمالية ورئيس مجلس ادارة الضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، تقرر في نتيجته كمرحلة اولى حسب قول الوزير: "رفع الحد الادنى للاجور الى 28 مليون ليرة، مع زيادة التقديمات العائلية التي ارسلنا فيها مرسوما بما يعادل الضعفين، وزيادة التقديمات المدرسية ضعفين ونصف، مع المحافظة على قيمة بدل النقل لأنه لم تطرأ اي زيادات في الفترة الاخيرة، الى دراسة وضع المؤسسات العامة الخاضعة لقانون العمل التي لم تلحظ في المراسيم السابقة. على ان تلي ذلك، اجتماعات دورية للجنة المؤشر كل شهرين لكي تدرس تطور الوضع الاقتصادي والتحسن في سوق العمل خلال الاشهر الستة المقبلة. في كانون الاول ستجتمع اللجنة لتقييم الوضع ودراسة تصحيح الاجور، وسيترافق ذلك مع اعداد الموازنة العامة التي ستقوم الحكومة في ذلك الوقت بدرسها من اجل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام لسنة 2026".

لكن الاتحاد العمالي العام تحفظ واعترض على بعض بنود الاتفاق، مصرا على ان يكون مؤشر غلاء المعيشة ضمن المرحلة الاولى، بينما الوضع الاقتصادي حاليا لا يسمح بتحميله ذلك في المرحلة الحالية.

في اطار الحماية الاجتماعية، بحث الوزير حيدر مع وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد سبل التعاون المشترك في مجالي الحماية الاجتماعية والادماج الاقتصادي في سوق العمل. كما ناقش مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ملفات اجتماعية اساسية، ابرزها: تعويضات نهاية الخدمة، المعاش التقاعدي، اجتماع لجنة المؤشر، تقديمات الضمان الاجتماعي. كذلك تطرق الى الاعباء الاضافية التي ستترتب على ارباب العمل تجاه الضمان، في ظل عدم اقرار تسوية عادلة لتعويضات نهاية الخدمة. علما ان "قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي اقر في تشرين الثاني 2024، لا يزال في حاجة الى مراسيم تطبيقية، وهو ما تعمل الوزارة على انجازه حاليا، علما ان تطبيق هذا النظام سيساهم في حل مشكلة التعويضات نهائيا".

"الامن العام" حاورت وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

■ هناك انطلاقة جديدة لوزارة العمل بعد الجمود الذي اصابها نتيجة الازمات المتتالية من ازمة كورونا الى الازمة المالية الى الشغور الرئاسي، ما ابرز عناوين هذه الانطلاقة؟

□ الامر الاهم بالنسبة الى انطلاقة الوزارة هو اعادة تنظيم العمل فيها بما يتناسب مع المرحلة، والخطوة الاولى هي في العمل على اعادة العمل بالمكننة ليقوم بعمله بشكل كبير ويغطي كل المجالات. ثم تنظيم عمل مكاتب استقدام عاملات الخدمة المنزلية، وتنظيم عمل شركات استقدام العمال الاجانب واستخدامهم. كذلك ايجاد فرص عمل جديدة للبنانيين وتحسين ظروف عملهم، وبالتأكيد اعداد قانون جديد للعمل بدأنا العمل على تحضيره وسنستمر حتى انجازه.

■ هل تأمنت كل المستلزمات الادارية للوزارة مثل بطاقات العمل للاجانب وايصالات الدفع وغيرها من مستلزمات لوجستية؟

□ بالنسبة الى هذا الموضوع، بطاقات العمل للاجانب وايصالات الدفع وغيرها من امور ادارية ولوجستية، لكننا ما زلنا في المرحلة التحضيرية لاعادة العمل بالبطاقة المعتمدة التي توقف العمل بها اثر الازمة الاقتصادية. حاليا نحن في صدد الحصول على البطاقة الجديدة لاعادة استعمالها كما يجب. اما بالنسبة الى ايصالات الدفع، فهي ما زالت قائمة لأننا نعاني من نقص في الالات الطابعة "Printers"، لكننا نعمل جاهدين على توفيرها عبر ايجاد تقديمات من المنظمات الوطنية والدولية.

وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

■ ما هي ابرز الخطط والمشاريع التي تعملون عليها خلال توليكم الوزارة لاسيما لجهة تحسين الرواتب والاجور؟

□ اهم الخطط التي نعتمدها هي التواصل مع منظمات العمل العربية والدولية لتحسين الصورة العامة لوزارة العمل في لبنان، ووضع هذه المنظمات في الخطوات التي تعمل عليها الوزارة لتحسين ظروف العمل، والتواصل بين العمال واصحاب العمل من اجل تحسين ظروف العمل وايجاد فرص عمل جديدة للعمال، على ان تتواصل الاتصالات في لجنة المؤشر بين العمال واصحاب العمل لتحسين رواتب العمال. هناك امور اخرى مثل الوصول الى المكننة الكاملة، بحيث يستطيع المواطن لاحقا تقديم الطلبات لكل العمال من الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة عبر الانترنت "اون لاين"، والحصول على الجواب ايضا "اون لاين"، وطبع الورقة لاحقا لاستعمالها مع الجهات المعنية للسلطات. اضافة الى انشاء تطبيق على الهاتف يستطيع من خلاله المواطن ان يقوم بإجراء كل المعاملات بشكل اسهل واسرع. ايضا العمل على تنظيم عمل النقابات وحثها على القيام بدورها، ومتابعة العمالة الاجنبية في كل القطاعات، والتشدد في تنظيم عملهم والحصول على اجازات العمل. من اجل ذلك، نعمل مع فريق التفتيش في وزارة العمل على مراقبة القطاعات المعنية، وقد بدأنا بقطاع المطاعم والفنادق. هناك ايضا العمل على تنظيم اجازات العمل لأصحاب العمل الاجانب، بحيث يتم تنظيم الشروط والاستحصال على شروط جديدة.

> **سنعيد تنظيم استقدام العمال الاجانب وايجاد فرص عمل جديدة للبنانيين**

■ ما هي التوجهات التي تم الاتفاق عليها في لجنة المؤشر وغلاء المعيشة، وكيف ستطبق في ظل الخلافات القائمة؟

□ بالنسبة الى لجنة المؤشر كانت هناك عروض لرفع الحد الادنى للاجور، لكن الاتحاد العمالي العام طالب برفع الرواتب مع غلاء معيشة لكل العاملين، الا اننا لم نستطع تلبية هذا الطلب بعد اتصالات مكثفة في اكثر من 11 جلسة بين ممثلي العمال واصحاب العمل. لذلك قررنا تقسيم الموضوع الى قسمين: الاول رفع الحد الادنى للاجور، ثم تصحيح الاجور لاحقا، على ان تتوالى الاتصالات كل شهرين لايجاد حل لهذا الامر. لكن الاتحاد العمالي سجل اعتراضه على هذا الامر، فقررنا رفع الامر الى مجلس الوزراء. اعتقد ان الحصول على رفع الحد الادنى لفئة من العمال الكادحين، هو امر جيد وسيؤدي الى تحسن في تقديمات الضمان وتعويضات نهاية الخدمة.

■ ماذا عن تنظيم عمالة الاجانب وتخفيف المنافسة غير المشروعة عن اليد العاملة اللبنانية، هل من جديد؟

□ نحن نعمل على تنظيم هذه العمالة من خلال استحداث شروط تنظيمية جديدة سيعلن عنها قريبا، بحيث تغطي القطاعات التي يوجد فيها نقص ليغطيها اللبناني، فيما نشجع عمل اللبناني في القطاعات الاخرى مما يخفف المنافسة غير المشروعة عن اليد العاملة اللبنانية. كما نعمل على شرعنة عمل العامل الاجنبي بالتنسيق مع الاجهزة المعنية للقيام بالتفتيش للتأكد من ◄

◄ خلو القطاعات المنتجة من العمال غير الشرعيين الذين لا يملكون اجازات عمل او إقامة. هنا اشدد على ان هذا الامر سيكون امرا تنفيذيا، ويطال ايضا تفتيش الضمان بحيث يوقف التعامل مع القطاعات التي تخالف القوانين. نعمل ايضا على تحديد القطاعات التي تتطلب عمالة لبنانية بشكل مكثف، وتشجيع اللبنانيين للعمل في هذه القطاعات في لبنان او في الوطن العربي، مما يؤمن فرص العمل في لبنان وخارجه. كما نعمل ايضا على التدريب المستمر في وزارة العمل لعمال بعض القطاعات، ونشجع المواطنين على التدريب للحصول على الخبرات الضرورية. اخيرا وليس آخرا، ان وزارة العمل هي وزارة العمال واصحاب العمل، وستعمل على دراسة سوق العمل لتنظيم هذا الامر ومساعدة العمال على تحديد القطاعات المنتجة بالنسبة اليهم، مع حفظ حقوقهم الانسانية والاجتماعية والعمل مع اصحاب العمل لتأمين حقوق العمال كافة.

نتواصل مع منظمات العمل العربية والدولية لتحسين ظروف العمل

■ هل من توجه لتعديل قانون العمل الذي اصبح في حاجة الى تحديث لجهة تنظيم المهن الجديدة واستحداث مهن ليد عاملة مهنية متخصصة، وتنظيم النقابات العمالية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يكون قانونا يحظى بطابع انساني - اجتماعي اكثر مما هو تقني؟

□ نعم، هناك توجه لتعديل قانون العمل، ونحن نعمل للوصول الى قانون للعمل حديث ومتطور من حيث تنظيم المهن واستحداث مهن جديدة تتطلب يد عاملة مهنية وحرفية متخصصة. نعمل اكثر لكي يحمل قانون العمل طابعا انسانيا واجتماعيا بما يؤمن العدالة لجميع العمال واصحاب العمل، ويحفظ تاليا حقوق العمال، ويوفر المتطلبات المطلوبة من اصحاب العمل لحفظ حقوق العمال جميعا.

■ متى تصدر المراسيم التطبيقية لقانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية؟

□ ما زلنا نعمل على هذا الموضوع وستأتي النتائج تباعا، وقد تستغرق من 9 اشهر الى سنة لاصدارها.

■ ما الجديد الذي يتم العمل عليه في خصوص تقديمات الضمان الصحي وتخفيض كلفة الاستشفاء المرتفعة وزيادة تغطيتها؟

□ من اهم المواضيع التي نعمل عليها ولها اولوية، موضوع الضمان. ما قمنا به هو اعادة تفعيله، من خلال انجاز امور عدة تتعلق بمجلس الادارة واللجنة الفنية وايضا اللجنة الاستشارية. كما عملنا على تطبيق نظام التقاعد الذي اقر في العام 2013 وتنفيذ المراسيم التطبيقية له. هذا الامر يوصلنا الى تحسين الجباية للضمان، وبالتالي تحسين التقديمات. ولضمان أصبح مؤخرا يغطي ما يقارب بين 80 الى 90 في المئة من الحالات التي كان يغطيها في العام 2019 مع رفع الاسعار في اغلب التقديمات الصحية. تم رفع اسعار اعمال المختبرات والتصوير الشعاعي والسكانر والرنين المغناطيسي وغيرها من الفحوص التشخيصية. كذلك تم تفعيل السلف للمستشفيات بحيث تعود لتغطية المضمونين بشكل أفضل. الامر لا يزال في حاجة الى عمل، لكن بما يتناسب مع وضع الضمان في هذه الظروف. الضمان يعمل ايضا على تعويضات نهاية الخدمة لتحديثها وحل المشكلات التي تفاقمت خلال الازمة المالية بين العامين 2019 و2023. هذا الامر يتطلب جهدا كبيرا، وبخاصة لجهة استرداد اموال الضمان من الدولة اللبنانية.

■ لكن هناك مستشفيات لا تلتزم التعريفات التي يحددها الضمان ولا تزال مرتفعة؟

□ اصدرنا منتصف ايار الماضي قرارا بتعديل برنامج التسعير الذي يحتاج فترة اسبوعين الى ثلاثة لتطبيقه، علما ان الاسعار القائمة حاليا هي الاسعار القديمة، لكن القرار اتخذ وسيصدر قريبا. المواطن سيشعر بالفارق في نهاية حزيران، وسيتأكد من ان الضمان عاد كما كان، وبشكل فعال.

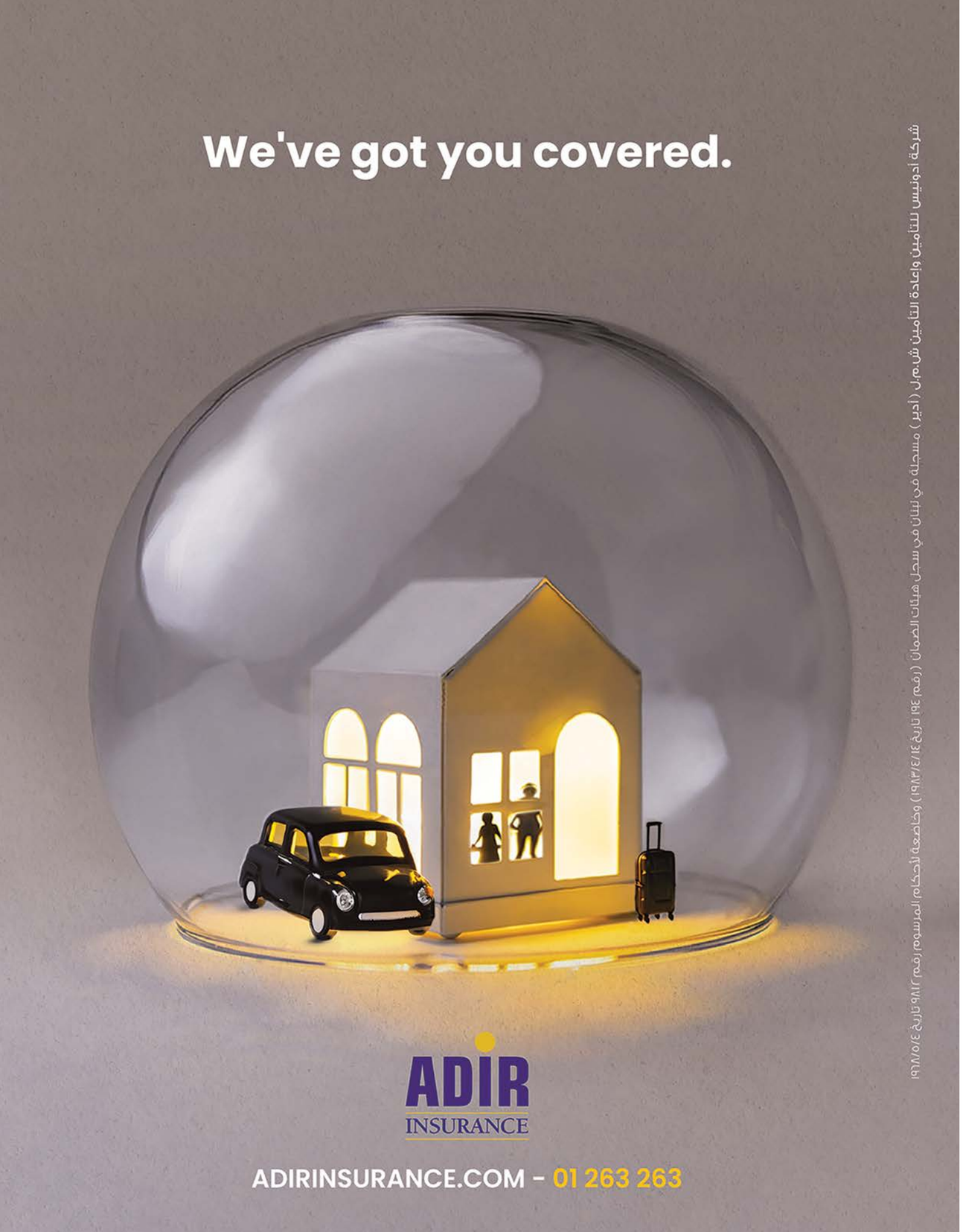

تحقيق

جورج شاهين

فكّ العقوبات على سوريا وإنعكاساته على لبنان الوضع على ما هو عليه من حالة اللا يقين

فرضت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الاميركي دونالد ترامب الى المملكة العربية السعودية وجارتيها الخليجيتين في منتصف الشهر الماضي، اعادة قراءة شاملة ومعمقة لمسارات استراتيجية دولية متعددة الوجوه والغايات. لكن ابرز ما فيها قرار فك العقوبات عن سوريا وتداعياته على لبنان والمنطقة، وكيفية مقاربة المحطات المقبلة مع ما يمكن ان تحويه من مفاجآت

في قراءة مستقبل المنطقة وما ستخلفه الزيارة من انعكاسات اقتصادية ومالية، التقت "الامن العام" كلا من الوزير السابق المهندس روجيه ديب والكاتب السياسي احمد الغز.

ديب: بن سلمان حصد اكثر من ترامب

■ كيف قرأت نتائج زيارة الرئيس ترامب الى الخليج وتداعياتها على معظم المستويات؟

□ انا على قناعة بأن السعودية وولي عهدها محمد بن سلمان حصدا اكثر من ترامب من هذه الزيارة. فما حصده ترامب انه دخل في اعماق بعض القضايا التي ربما لم يكن يريد ذلك او لا يستطيع، فرأى نفسه يدخل في ملف سوريا لكنه مطمئن الى ان بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى جانبه، فقال لرئيسها الانتقالي احمد الشرع "نعطيكم فرصة لكي تنجح وازيل عنك العقوبات". كأنه ترجم قناعته برؤية بن سلمان عن سعيه الى تحويل الشرق الاوسط الى "اوروبا جديدة"، وكان بجانبه يومها سعد الحريري وكانه كان رفيق الحريري. ما اعتقده ان ترامب رأى انه سيكون لبلاده مصلحة كبيرة، وقد تفتح له ابواب عمل كبيرة. اضاف ترامب الى محفظته ثقلا كبيرا زاد على ما لديه، بما يمكنه من استخدام القوة الاقتصادية والتكنولوجية مع قوته العسكرية والاستخباراتية. اما الربح الاكبر فهو لبن سلمان الذي نجح بما لديه من سلطة ومال، في ان يظهر بأنه صاحب مشروع برؤية هائلة، وجلب الاهتمام الغربي والشرقي لبلاده التي لم تعد صاحبة ثروة نفطية فحسب وانما لها استثمارات في اوروبا وصاحبة دور سياسي عالمي، تستطيع ان تتدخل كوسيط في اكثر من ازمة دولية.

■ هل كنت تتوقع من زيارة ترامب ما حصل، وهل فاجأك فك العقوبات عن سوريا؟

□ رأيت من خلال هذه الزيارة عمق النهضة الخليجية والسعودية تحديدا، بمعناها السياسي وبمعنى وجود الدولة والرؤية والتأثير، وخصوصا عندما رصدت ذهول رئيس اكبر دولة في العالم بما رآه. كما نجح بن سلمان في ان يقدم نفسه مرآة لكل الخليج بعدما كان في مكان آخر قبل 10 سنوات، كما نجح ومعه القطريون في نسج علاقات ود مع جيرانهم وتحسين علاقاتهم مع ايران. عن موضوع فك العقوبات عن سوريا، انا اعرف ان الرئيس الشرع على اتصال دائم مع الاميركيين وعملوا معا لسنوات. فهم في سوريا ولديهم اكثر من 3000 جندي، وهم من حموا الاكراد ولهم مراكزهم ومخابراتهم، لكنني رغم ذلك لم اتوقع ان يذهبوا الى حد فك العقوبات عن سوريا بهذه السرعة، لكني بقدر ما فوجئت سررت كثيرا.

■ ما هي الانعكاسات التي تتوقعها على الساحة اللبنانية في ظل تعدد الملفات المتشابكة مع سوريا؟

□ اود ان اعبر عن فرحي بانعكاسات ما حصل على الشعب السوري الذي اصابته نتائج الحروب وهجرته وقسمته وجوعته. سوريا جارتنا وما اصابها اصابنا وقد ذقنا المر نفسه من قبلهم، وحين اندلعت الحرب عندهم "اخترب بيتنا" من التهريب واللاجئين. آن الاوان ان يصبح في سوريا دولة تعتني بشعبها وتضبط حدودها، وهنا تكمن مصلحتنا أيضا. فقيام دولة محترمة لديهم تريد الذهاب الى الغرب، وهو ما يحصل لأول مرة منذ ان حكمها اديب الشيشكلي. فالشرع زار فرنسا ودولا غربية، ويستعد لزيارة بريطانيا بعد قطر والامارات والسعودية، ويمشي في خط محمد بن سلمان وعلى علاقة وثيقة معه ومع محمد بن زايد، فماذا نريد اكثر من ذلك؟ عندما يبدأ الاعمار في سوريا، هل ستكون وحدها المستفيدة؟ حتى وان استفادوا من عودة النازحين، سنستفيد نحن من اي توجه الى نهضة سورية. من مصلحتنا ان تكون لدينا دولة جارة جدية وقوية، وهو امر يسهل في التعاطي معهم في كل ما هو قادم علينا وعليهم. اذا توصلنا الى ترسيم الحدود بعد الرعاية السعودية والدعم الفرنسي، قد ينسحب الامر على معالجة قضية الرساميل السورية في المصارف اللبنانية.

■ هل سيكون سهلا فك العقوبات التي فرضها ترامب وتلك التي وضعها الكونغرس الاميركي؟

□ كلنا يدرك ان الرئيس ترامب يتمتع بأكثرية في الكونغرس ومجلس النواب، وهناك بعض العقوبات التقى حولها مع الديموقراطيين، وهو امر يسهل فكها. لكن ما اخشاه ان تبقى العلاقات سيئة بين النظام الجديد في سوريا وحزب الله نتيجة الحروب التي خاضها على أراضيهم، وهو ما ترجمته الاحداث على حدودنا الشرقية وقد ضبطها التدخل السعودي. لكن ذلك لا يطمئنني على المدى البعيد اذا بقي العنصر الايراني قائما بينهما، خصوصا ان لم يقدم حزب الله على قرار جريء فيعطي سلاحه للدولة. رهاننا على اللجنة التي تناقش هذه الخطوات، ولا اعرف الى اي مدى بات فيه الحزب محاصرا بين خصمين اسرائيل وسوريا، وهو في وضع لا يحسد عليه.

■ ما هو نصيب لبنان من الاستراتيجيا الاميركية الجديدة على المدى البعيد؟

□ حصة لبنان رهن قدراته على ضبط سلاح حزب الله، وهو ما يحدد حجم المساعدات والقروض، وما يعيق ذلك محاولة الحزب نقل مهمة سلاحه من مواجهة اسرائيل الى ما يسمونه منع اميركا واسرائيل من السيطرة على لبنان. وهو توجه يعاكس ما توجهت اليه سوريا وبلدان اخرى ودول الخليج بعدما وضعوا كل الخلافات جانبا. لذلك، فان اعتماد الدولة اللبنانية على الاساليب الناعمة والمهذبة، قد لا يفيد بقدر ما ستستفيد منه سوريا التي باشرت ضبط المجموعات المسلحة المتفلتة، وخصوصا انه لم يعد هنالك ميليشيات خارج مؤسسات الدول العسكرية.

الوزير السابق المهندس روجيه ديب.

"بمشاركة بن سلمان واردوغان اعطى ترامب الشرع فرصة بفك العقوبات عنه"

الغز: لم نعرف الدولة التعاقدية

■ ما هي الاطراف التي استفادت من زيارة ترامب الى الخليج وتداعياتها؟

□ زيارة الرئيس ترامب جاءت في لحظة تحول جيوسياسي كبير في العالم وليس في المنطقة فحسب، وبهذا المعنى نستطيع ان نتحدث عما استطاع ان يعيد الرئيس ترامب صياغته. ما يمكن قوله ان العالم بات في مرحلة من "التحلل الاستراتيجي"، فهو اليوم أصبح بلا مجلس امن ولا امم متحدة، وقد نشهد عودة بريطانيا الى الاتحاد الاوروبي. وطالما اننا في مرحلة التحلل الاستراتيجي، نرى سعيا اميركيا للعودة الى ما يسمى بـ "الانتظام العام" وبناء نظام عالمي جديد. وهو دور ليس غريبا على الولايات المتحدة التي تبحث عن نوع من الاقتصادات الجديدة باعتبارها دولة حريات وتنافس. طالما ان الصين تعيش الازمة العالمية نفسها كما دول العالم، فان ترامب يتطلع الى "الثروة الطبيعية" الايرانية وليس الى ملفها النووي، ذلك ان ايران واحدة من اكبر 5 دول تحوي هذه الثروة، وان الطاقة النووية موجودة لديها كما في اسرائيل وباكستان والهند، واذا تحدث عن تخصيب اليورانيوم في ايران عليه ان يخشى استخدامه في باكستان والهند ايضا.

■ هل خرجت الزيارة عما كنت تتوقعه، وما هي الظروف التي قادت الى فك العقوبات على سوريا؟

□ فكت العقوبات عن سوريا عندما تم التخلي عن الاسد علنا، وقد بدأ تحضير "هيئة تحرير الشام" لتكون البديل منذ العام 2020. كلنا نعلم ان اكثرية السوريين في الخيم، وتزامن ذلك مع ما يجري في غزة، لذا بات من ◄

◄ الطبيعي التوجه الى ترميم الوضع في سوريا لاستيعاب الكتلة الشعبية الكبرى التي يجب ان تعود الى الانتظام العام، وهو امر يعيدها من لبنان وتركيا والاردن ومن كل دول العالم، وهم في حدود الـ 13 او 14 مليونا. وعليه، نتوقع الهجرة المعاكسة باتجاه الداخل، وهو امر يريح بلدان النزوح من الهجرة. لذلك وجب انهاء النزاع ورفع العقوبات عنها واعادة الاستثمارات لتكوين جاذبية سورية لعودة السوريين على الأقل، وهو امر بدأنا نتلمسه من الاستثمارات الجديدة في مرفأي اللاذقية وطرطوس. ولا ننسى ان هناك عقوبات يمكن فكها رئاسيا بسهولة، واخرى تحتاج الى قوانين في الكونغرس.

■ ما الذي تتوقعه من انعكاسات على لبنان والمنطقة وسط الانقسام في تقديرها؟

□ للأسف، نحن نعيش في لبنان مرحلة ما يسمى بـ"الوعي المهزوم". فهزيمة الوعي تعني تعزيزا للفساد وقبولا بالاحتلالات والاستتباعات، وهي تقدم الانتماء الطائفي على الوطني بطريقة تستباح فيها المؤسسات. بهذا المعنى يمكن القول ان ما يجري التداول به لجهة الحديث عن حل الدولتين في فلسطين، فكرة عظيمة معطلة منذ صدور القرار 181 بتقسيم فلسطين الى دولتين في 29 تشرين الثاني 1947 التي رفضها العرب، ولم تقم الدولة التعاقدية التي لم نعرفها الى اليوم وتحولنا الى انظمة وسلطات بأشكال متعددة، منها ما هو قهري او قبلي وطائفي. لذلك، نحن لم نعرف الدولة التعاقدية في اي يوم من الايام. في سوريا اليوم مساع لتكون دولة في معزل عن نظامها ان كان فيدراليا او كونفيدراليا، وبهذا المعنى نحن نسعى في لبنان ايضا لاقامة دولة، كي ينتهي بذلك كل ما هو قائم على النزاع في البلدين. وكما في الماضي، كل ما يجري في سوريا له تبعاته على لبنان منذ ان كان لدينا نظام يتماهى مع نظامه. في انتظار قيام الدولتين في بلدينا، يمكننا الخروج من "حالة اللا يقين"، وان بقيت ستبقى الامور على حالها. لن يتعزز هذا التوجه اذا لم تقم الدولة في ايران بدلا من الثورة للانتقال الى مرحلة استخراج ثرواتها وليوافيها ترامب بغزله بـ"الشعب الايراني العظيم والمزدهر" تحضيرا لما يريده من اتفاقات.

الكاتب السياسي احمد الغز.

"كل ما يتعلق بلبنان وسوريا بات رهن الذهاب الى "مدريد 2""

■ هل تعتقد ان عملية اعمار سوريا ولبنان ممكنة، وكيف ترى المنطقة مستقبلا؟

□ انا على قناعة بأن كل ما يتعلق بلبنان وسوريا بات رهن الذهاب الى "مدريد 2" وهو ما اتمناه. ففي مدريد 1" كانت هناك طاولتان واحدة ثنائية، واخرى متعددة جمعت ممثلي 34 دولة من المستثمرين من الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما سيتكرر لنكون امام صيغة استثمارية جديدة في موازاة مساع لاجتماع مخصص لاوكرانيا وآخر لترتيب الوضع بين الهند وباكستان. وفور انتقالنا الى مرحلة ما بعد النزاع، سنشهد على تشكيل "الشرق الاوسط الجديد" والذي ستكون ايران وتركيا واسرائيل جزءا منه. وهو ما عناه بن غوريون عام 1956 عندما صنف دول المنطقة بين دول المحيط ودول الجوار.

■ كيف ستنعكس زيارة ترامب على علاقته بتل ابيب، وهل هناك ما يهدد حدود سايكس بيكو؟

□ بعدما الغى نائب الرئيس الاميركي زيارته الى تل ابيب، عادت الاتصالات بين البلدين وتراجعت اسرائيل عن حصارها المشدد على قطاع غزة، وبدأت البحث عن آلية ادخال المساعدات. في اعتقادي ان اسرائيل تخشى طرح حل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومن ان لا تستخدم اميركا حق النقض، وبالتالي ستتحول السلطة الفلسطينية الى "دولة" وهو المسار الطبيعي الذي يجب ان يسلكه لبنان ايضا. بالنسبة الى المخاوف عن حدود سايكس بيكو، اعتقد انه لم يعد هناك اي اهمية للجغرافيا في ظل التطور التكنولوجي. نحن ذاهبون الى نظم إقليمية، ومن الممكن ان نكون نحن والعراق وتركيا وسوريا وايران في تداخل جيوسياسي واقتصادي، وعندها قد تتحقق الخارطة التي رفعها نتنياهو مرتين في الامم المتحدة بعد استكمال التفاهمات الابراهيمية.

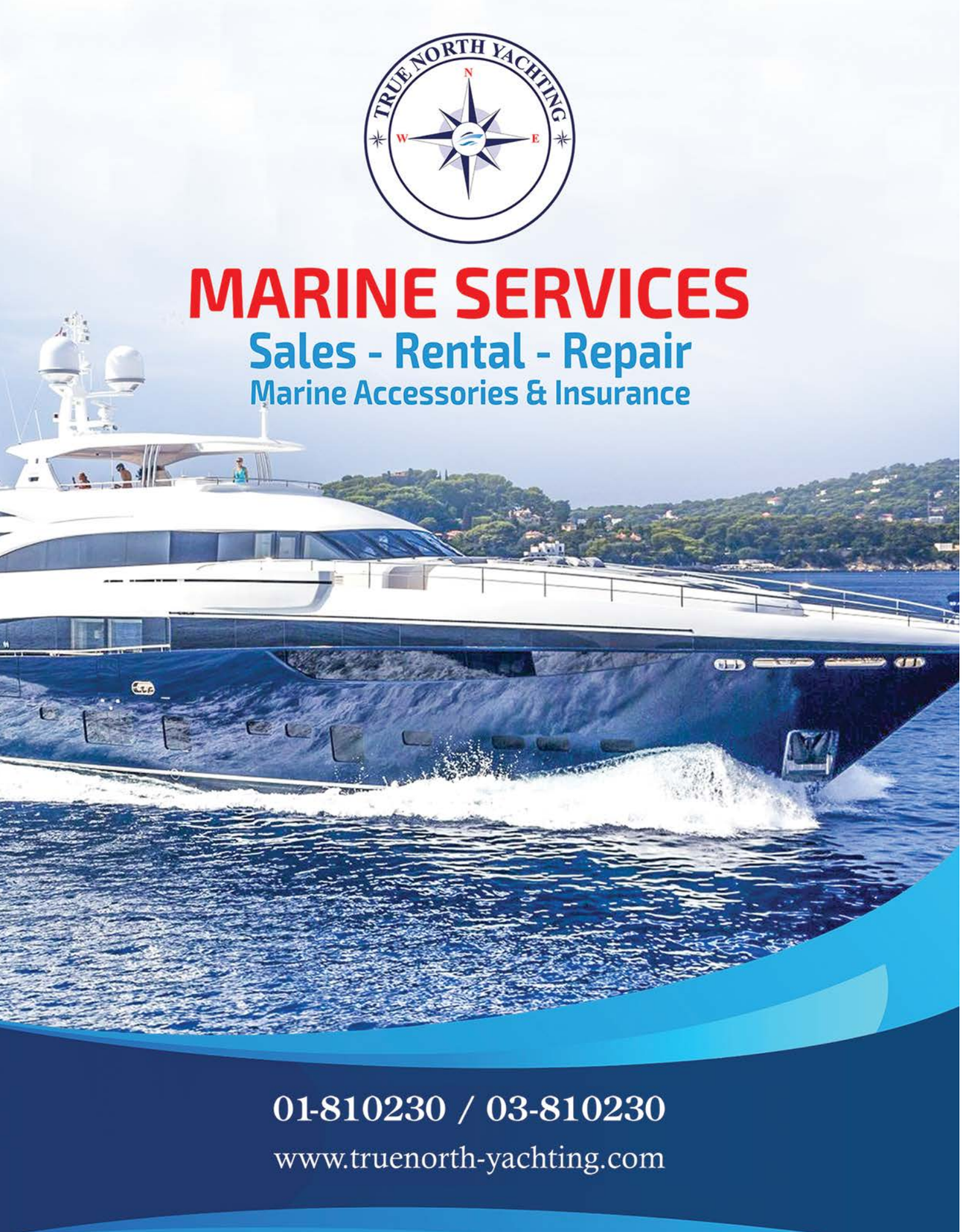

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

مشروع تعديل قانون القضاء العدلي صادر : نقلة نوعيّة في اتجاه استقلاليّة القضاء

في خطوة تمنح القضاء استقلاليته وتعيد له دوره الفعال، جاء اقرار الحكومة لمشروع قانون استقلالية القضاء او ما يعرف بمشروع تعديل قانون القضاء العدلي. اضافة الى كونه انجازا اصلاحيا، فهو المدخل الاساسي لترتيب شؤون القضاء والقضاة، وابعاد التدخلات السياسية عنهم من اي جهة اتت

هذا المشروع هو رافعة حقيقية للسلطة القضائية التي كانت في حاجة ماسة الى اعادة هيكلة منذ سنوات والى الشعور بهذه الاستقلالية المعنوية والمادية.
"الامن العام" حاورت رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

■ هل في الامكان شرح هذا المشروع؟
□ هو المرسوم الاشتراعي ورقمه 150 ويسمى قانون القضاء العدلي. هذا المشروع هو لتعديل قانون القضاء العدلي، كانوا يطلقون عليه في السابق عبارة "مبهبطة" وهو استقلالية القضاء، في حين يجب ان يسمى تعديل قانون القضاء العدلي اي المرسوم الاشتراعي الرقم 150. في الاساس جاء هذا القانون ليزيد من استقلالية القضاء، يعني في البداية كان هناك عضوان منتخبان ومجلس القضاء الاعلى مؤلف من عشرة قضاة، يضم ثلاثة اشخاص حكميين اي رئيس مجلس القضاء الاعلى والنائب العام التمييزي ورئيس التفتيش القضائي وبمجرد انه أصبح في هذا المركز يعني انه اصبح في مجلس القضاء الاعلى، وهناك سبعة قضاة ومع هؤلاء هناك اثنان منتخبان من زملائهم في محكمة التمييز، اذا اصبح هناك مع الثلاثة الحكميين خمسة. اما الخمسة الباقون فيتم تعيينهم من قبل السلطة التنفيذية اي من الحكومة. ما حصل على هذا الصعيد هو ان هناك ثلاثة حكميين ويتم زيادة اثنين منتخبين من محكمة التمييز واثنين من محكمة الاستئناف وقاض واحد منتخب من محاكم البداية، صار العدد ثمانية والوزير يعين اثنين. اذا تم الاخذ المعادلة، فان الحكميين الثلاثة يتم تعيينهم من السلطة التنفيذية، وهناك اثنان يعينان من قبل الوزير. حصل نوع من التوازن بين التعيين الذي تم من قبل السلطة التنفيذية وبين القضاة المنتخبين من قبل زملائهم، واضحى المجموع خمسة بخمسة. كيف يتم التعيين، مجلس القضاء الاعلى يرفع لائحة بثلاثة اسماء للوزير وعليه ان يختار اسما منهم، لا يمكن ان يعين وفق اهوائه، يجب ان ينتقي من الاسماء الذين اختارهم مجلس القضاء الاعلى. هذه نقلة نوعية بالنسبة الى استلام القضاء لشؤونه الداخلية، وهذا يعد اول تقدم انجز في القضاء العدلي. اما التقدم الثاني فيتصل بالتشكيلات القضائية، اذ انه في النص القاضي الذي يعين في مركز لا يمكن نقله منه قبل خمس سنوات. لقد وضعت هذه العبارة في النص صراحة اي عدم جواز نقل القاضي لمدة خمس سنوات، الا اذا ارتكب هذا القاضي مخالفة مسلكية واحيل الى التفتيش القضائي وعاقبه هذا التفتيش بفعل فساد، او اذا اصيب هذا القاضي لا سمح الله بعارض، اي اذا اصيب بمرض لا يسمح له بالحضور الى العدلية، ولا يمكنه مواصلة مهامه طيلة هذه السنوات. هذا التعديل يمنح ضمانة الى القاضي، اذ ليس كلما تبدلت حكومة، نعمد الى التشكيلات وننقل القاضي او غير ذلك. كما هو معلوم فانه في الوقت الحاضر، ما لم يكن هناك من ورق الهامش الذي نكتب عليه الاحكام، فلا بد من ان نطلبه من الوزارة، واذا كانت حاجة الى اصلاح المياه او المكيف، فلا بد من الطلب الى الوزارة. اما في هذا القانون، فقد ورد موضوع ادراج ميزانية خاصة بمجلس القضاء الاعلى وللرؤساء الاول لدى المحاكم الذين يتولون شؤون العدليات في المناطق اي الرؤساء الاول الاستئنافيون اضافة الى التفتيش القضائي، وقد منح هؤلاء ميزانية مالية مستقلة تسمح لهم بالتصرف بها عند الحاجة. كان قضاة عدليات معينة يتقاسمون في ما بينهم سعر نقلة المياه، وكلما كان يبحث الموضوع مع الوزارة كان الرد بأن لا اموال لديها. ما اود الاشارة اليه الى ان القاضي اضطر الى جلب اوراقه وادوات الحبر وجهاز الحاسوب الخاص به. اذا ما اقر في القانون يعزز من استقلالية القاضي بحيث انه لم يعد في حاجة الى احد. هكذا تلحظ الموازنة مبالغ مرصودة لمجلس القضاء والتفتيش القضائي والرؤساء الاول الاستئنافيين كي يتمكنوا من التصرف. الموازنة المستقلة موجودة لدى مجلس شورى الدولة. وهذه الامور الثلاثة التي ذكرتها هي اساسية لجهة التحسينات التي طالت القضاء، كذلك فان التشكيلات باتت تضم شروطا موضوعية، لم يعد المجال متاحا لتعيين ازلام هذا الشخص او ذاك ممن يعتبر نفسه له مونة على القضاء من السياسيين، وبالتالي تم وقف هذا التدخل، وقيل لهم ان التعيينات والتشكيلات في القضاء تتم وفق شروط موضوعية، اي ان القاضي يخضع لتقييم واجراء مقابلة معه لمعرفة ما إذا كان يصلح لهذا المركز او لا ومن بعدها يتم التعيين. انما لا بد من المرور بآلية معينة.

■ هل يعد هذا المشروع انتصارا للقضاء؟
□ نتحدث هنا عن نقلة نوعية في اتجاه استقلالية القضاء. ما اود اضافته هو انه قبل ذلك، كان مجلس القضاء هو من يعد التشكيلات ويرسلها الى وزير العدل، الذي يمكن ان تكون لديه ملاحظات او لا. ما لم تكن لديه ملاحظات، فلا مشكلة، اما اذا كانت لديه، فيعقد جلسة مع مجلس القضاء في محاولة لحل الخلاف بينهما. اذا لم يحل الخلاف، يعود مجلس القضاء الى عقد جلسة او يسير بتعديلات الوزير او لا. ما لم يسر بتعديلات الوزير، فيحتاج الى اكثرية محددة، اذ ان الاكثرية العادية هي ستة من عشرة، اما الاكثرية المتشددة فهي سبعة من عشرة واذا تم الاقرار بها، يصبح مرسوم التشكيلات نهائيا وفي النص القديم، تصدر التشكيلات بمرسوم اي تم ربط التشكيلات بالسلطة التنفيذية. اما في التعديل الجديد وفي حال كان هناك خلاف، فاذا اخذ هذا المجلس القرار بأكثرية سبعة من عشرة، فلن تعود التشكيلات تصدر بمرسوم، تصدر من مجلس القضاء الاعلى ولا حاجة للمرسوم، يعني تم رفع يد تدخل السلطة التنفيذية في موضوع التشكيلات. للسلطة التنفيذية ممثل في وزارة العدل وهو وزير العدل لكن الكلمة الاخيرة لا تعود اليه، في حين قبل ذلك كانت الكلمة الاخيرة تعود الى المرسوم اي السلطة التنفيذية.

■ هذا المشروع يحفظ السلطة القضائية؟
□ مر القضاء بظروف، وحورب من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية في العهود السابقة، وكانت القوانين معمولة كي تطبق بحسن نية ولم تكن بهدف وضع اشخاص تابعين لهذا او ذاك في المراكز المهمة، اذا هذه النقلة قطعت اليد الطولى للسلطة التنفيذية. واذا كان من حاجة لبناء القضاء، فان القضاة يعرفون مَن هو الجيد بينهم ومَن هو ليس كذلك، ومَن هو الذي يأتمر بأوامر معينة ذلك انطلاقا من القول: اهل مكة ادرى بشعابها. اصبح في الامكان ايجاد حل لكل هؤلاء اذا كان مجلس القضاء الاعلى غيورا على مصلحة القضاء وليس على مصالح شخصية.

رئيس مجلس شورى الدولة السابق القاضي شكري صادر.

"المشروع منح استقلالية مالية للقضاة ضمن موازنة مرصودة"

■ آلية التطبيق تعود الى السلطة القضائية، لكن هل من ثغر يتضمنها؟
□ الوضع البنيوي لقانون معين يجب ان يكون مثل الشبكة، اي يجب الا يتضمن ثغرا. فعندما يعدل قانون الايجارات عند وجوده كمشروع في مجلس النواب، يجب القول في هذه الحالة او تلك، وعندها يتغير معنى المادة كلها. عندما ننجز قانونا لا بد من ان يكون متناسقا ومتكاملا مع بعضه البعض، مع الامل بإقرار هذا المشروع كما هو دون تدخل فاضح للسلطة التشريعية لاقراره. هذا القانون تمت الموافقة عليه من السلطة التنفيذية التي وافقت على جميع بنوده، وقد شارك وزير العدل في تعديل قانون القضاء العدلي وعرضه على مجلس الوزراء واقر في الجلسة نفسها. من دون عدّة العمل لا يمكن بناء قضاء، فهو حورب الى درجة اصبح غير قابل لاعادة التأهيل، لا بل صار في حاجة الى اعادة اعمار من البداية.

■ ما هو دور هذا القانون؟
□ هذا القانون هو مَن يسمح للقضاء باستعادة زمام الامور بالنسبة الى سير العمل القضائي. القضاء هو مَن يؤمن الثواب والعقاب، ويكافىء القاضي الجيد ويقول للقاضي الذي لا يمارس عمله بشكل جيد انك لم تعد تنتمي الى هذه العائلة ولا اهلية لك لتولي شؤون القضاء. يجب البدء من مكان ما، لذلك ارى ان قانون القضاء العدلي هو قفزة نوعية في اتجاه اعادة بناء السلطة القضائية التي يستأهلها لبنان واللبنانيون.

■ هذا القانون مطلب اصلاحي؟
□ نعم، القضاء هو العمود الفقري لدولة القانون التي يطالبون بها. لذلك فان الحظ اقبل علينا، وكنا في انتظاره طيلة اربعين سنة لجهة قيام توافق على الاصلاح، وقبل هذا الامر، كان كل شخص يبغي مصلحته.

■ رئيس الجمهورية اورد هذا القانون في خطاب القسم؟
□ اعتبره الاول، اذا اورده في مقدمة الخطاب والبيان الوزاري للحكومة اعتبره اولوية ايضا. وبسبب ما تعرضنا له في السابق، اصبحنا في حاجة الى تلمس النتائج، ولا نريد الحكم على النيات. وحتى الان، هناك نتائج تدهشنا. اصبح في الامكان القول ان هناك تناغما ما بين السلطات، وليس محاربة السلطات. القضاء النزيه يشكل ضمانة للمواطن وهو الطريق الى دولة القانون.

مقابلة

جورج شاهين

مسعود معلوف: الإدارة الأميركية تعي الصعوبات التي تحول دون التطبيع

شكلت الزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي دونالد ترامب الى دول الخليج العربي الثلاث فاصلا بين مرحلتين، وباتت تحتسب على قاعدة ما قبلها وما بعدها نظرا الى ما حملته من مؤشرات لتحولات جديدة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والديبلوماسية، بطريقة اوحت بإعادة توزيع وتقاسم النفوذ في الخليج والشرق الاوسط وساحات عالمية مختلفة

انطلاقا من هذه المؤشرات الجديدة لم يكن هناك بد من البحث عن تداعيات ما حصل على الساحة اللبنانية، لاسيما بعد فك العقوبات عن سوريا وبروز خطاب جديد يحاكي حاجات ابناء المنطقة الى السلام، وصولا الى البحث عن موقع لبنان على الخارطة الاميركية.

"الامن العام" التقت السفير اللبناني الاسبق مسعود معلوف الموجود في واشنطن.

■ ما الذي حققته زيارة ترامب الى الخليج على المستويات الداخلية والخارجية كافة؟

□ زيارة الرئيس الاميركي الى كل من السعودية وقطر والامارات كانت مهمة جدا بالنسبة الى الولايات المتحدة والى المنطقة ككل والى الرئيس ترامب بالذات. على الصعيد الاميركي، استطاع ترامب ان يحصل على استثمارات من الدول الثلاث بنحو 4 تريليون دولار، وهي ستؤدي الى خلق مئات الاف ان لم يكن ملايين الوظائف في البلاد. كذلك ستنعكس انخفاضا ملموسا في نسبة البطالة في خلال السنوات المقبلة، وستنعش الاقتصاد الاميركي، كما ان الشركات الاميركية الكبرى ستستفيد كثيرا مثل شركة "بوينغ" التي ستصنع لقطر 210 طائرات. كذلك فان الولايات المتحدة ستزيد نفوذها في المنطقة خاصة في اطار المنافسة الصينية - الأميركية، اذ تمكنت الصين في السنوات الاخيرة من تحقيق تقدم كبير في هذه المنطقة على صعيد التجارة والاستثمار والعلاقات السياسية. على صعيد دول المنطقة، سترى هذه الدول تعزيزا كبيرا في علاقاتها مع الولايات المتحدة التي ستتكفل بحمايتها في وجه اي اعتداء محتمل من ايران، كما ان الاموال التي ستستثمرها في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ستعود عليها بفوائد جمة في المجالات التقنية المختلفة، ومن شأن ذلك ان يؤدي الى تطور مهم على قطاعها الصناعي. اما بالنسبة الى الرئيس ترامب بالذات، فهو يستطيع ان يتباهى بأنه حقق لبلاده فوائد كبرى على الصعيد الاقتصادي، واعاد لها نفوذها السابق في المنطقة، علما ان شعاره الانتخابي كان: "لنجعل اميركا عظيمة من جديد".

■ اين هو موقع لبنان على الخارطة الاميركية وما هو نصيبه من هذه الزيارة؟

□ لا بد من التوضيح منذ البداية، ان الاولوية الاولى للولايات المتحدة في الشرق الاوسط هي لإسرائيل بلا اي منازع، الى درجة ان البعض يعتبر انها الولاية الاميركية الحادية والخمسين. دول الخليج ايضا تحظى باهتمام اميركي واضح بسبب مخزونها النفطي الضخم وبسبب قربها من ايران التي لا تنظر اليها واشنطن بعين الرضى وتسعى الى عدم السماح لها بتوسيع نفوذها في المنطقة. هذا لا يعني ان لبنان لا يحظى باهتمام اميركي. ومع انه ليس في سلم اولويات سياستها الخارجية، فقد صرح الرئيس ترامب في اثناء وجوده في السعودية بأن بلاده تريد مساعدة لبنان وجاهزة لذلك، وهي تتمنى ان يقوم بما ينبغي عليه القيام به لتقديم المساعدة المرغوبة، والمقصود بذلك، ان يقوم لبنان بتنفيذ بعض الامور الاساسية مثل حصر السلاح بيد الدولة ومحاربة الفساد، علما ان مسألة تطبيع علاقات لبنان مع اسرائيل تهم كثيرا الادارة الاميركية التي وعدت بتقديم مساعدات كبرى للبنان في حال حصول ذلك، علما انها تعي تماما الصعوبات والمعوقات التي تحول دون التطبيع مع الدولة العبرية.

■ يخشى البعض من فرملة التحرك الاميركي تجاه لبنان، فهل من مبرر لذلك؟

□ لا شك في ان هنالك غيابا نسبيا لمبادرات اميركية تجاه لبنان رغم الازمات المتعددة والمختلفة التي يعانيها. من اسباب هذا الغياب هو ان سياستها الخارجية في الوقت الحاضر تركز على الملفات الاكثر سخونة مثل الحرب الروسية على اوكرانيا، والمواجهة مع الصين في شرق آسيا، وطبعا ما يجري في اسرائيل التي تعتبر اولى الاولويات الاميركية في منطقتنا. في هذه الظروف، وطالما ان لبنان لا يشكل مصدر تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة او لإسرائيل، فان سياستهم الخارجية ستركز على الامور الاكثر اهمية لها. تدرك الولايات المتحدة صعوبة وتعقيدات الوضع اللبناني لجهة نظامه السياسي الطائفي، ووجود طبقة سياسية تقاوم الاصلاح، لذلك فهي غير متحمسة لتقديم مبادرات سياسية، بل هي تنسق مع فرنسا في معظم الامور المتعلقة بالشأن اللبناني، مكتفية في معظم الاحيان بتقديم الدعم غير المباشر. وقد يكون ايضا لدى الولايات المتحدة رغبة في عدم التدخل المباشر في الشؤون اللبنانية في هذه الظروف بالذات، مكتفية بمراقبة الامور وعدم السماح بحصول بعض التطورات السلبية مثل انهيار الجيش اللبناني او تفلت الامور على الحدود الجنوبية.

■ عيّن جنرال اميركي جديد للجنة الاشراف والمراقبة وقيل انه مقيم دائم، لكنه لم يحرك ساكنا حتى اليوم؟

□ تم تعيين الجنرال الاميركي مايكل جي ليني خلفا للجنرال جاسبر جيفرز لرئاسة لجنة مراقبة وقف اطلاق النار بين لبنان واسرائيل، وقد تسلم منصبه في اواخر نيسان الماضي. بدأ مهامه بالتنسيق مع الجيش اللبناني ومع الجانب الاسرائيلي واليونيفيل من اجل تنفيذ بنود اتفاق وقف الاعمال العدائية، ولكن في اثناء تأدية مهامه واجه بعض الصعوبات والتحديات، منها اعادة تنظيم اللجنة على اثر الانتقادات التي وجهت لسلفه الذي اتهم بعرقلة عملها، وكذلك استمرار الخروقات الاسرائيلية الاف المرات، وهذه امور حالت دون تمكينه من ممارسة مهامه على اكمل وجه. لذلك، سيحاول الجنرال ليني العمل على تعزيز اليات المراقبة لتامين الالتزام بالقرار 1701 وينتظر منه ان يكون له دور فاعل في تأمين وقف اطلاق النار وتعزيز الاستقرار في الجنوب، علما انه سيواجه تحديات جمة في هذا الاطار من اسرائيل.

■ هل من شروط جديدة غير معلنة تنتظر اورتاغوس اجوبة عليها قبل ان تطلق خطواتها المقبلة؟

□ ان مواقف المبعوثة الاميركية الخاصة الى الشرق الاوسط مورغان اورتاغوس ومطالبها من لبنان معروفة، وقد عبرت عنها مرات عدة بوضوح تام. اولها نزع سلاح حزب الله، ثانيها منع مشاركة حزب الله في الحكومة، ثالثها دعم الاصلاحات الاقتصادية، ورابعها تعزيز سيادة الدولة على كامل اراضيها. هذه المطالب لم يكن حتى الان تحقيقها ممكنا لأسباب عدة اهمها ان الحزب لا يزال يرفض تسليم سلاحه الى الدولة، وهو يعتبر هذا السلاح ضروريا لمواجهة التهديدات الاسرائيلية المستمرة. كما ان لبنان يعاني من انقسامات داخلية كبرى مما يجعل تنفيذ الاصلاحات التي تسعى اليها الحكومة امرا شديد الصعوبة اذ انها ليست سياسية فحسب، بل هي ايضا طائفية، وهذا ما يؤدي الى تحديات كبرى عند تنفيذها. يضاف الى كل هذه الصعوبات وجود ظروف اقليمية غير مؤاتية مثل التوترات الحاصلة بين ايران واسرائيل مع ما لها من تأثير على الوضع الداخلي في لبنان. لهذه الاسباب اعتقد ان صعوبات جمة ستواجه المبعوثة الاميركية في اثناء زيارتها المقبلة الى لبنان، وهي ستكرر المطالبة بتطبيق الشروط التي سبق ان اعلنتها، والمسؤولون اللبنانيون سيؤكدون لها رغبتهم واستعدادهم لتنفيذ هذه المطالب، شارحين في الوقت نفسه التحديات القائمة وضرورة التريث وعدم التسرع في التنفيذ تجنبا لخلق المزيد من الانشقاق في المجتمع ◄

السفير اللبناني الاسبق مسعود معلوف.

"ترامب يريد مساعدة لبنان وهو جاهز

اورتاغوس تواجه صعوبات وستكرر المطالبة بتطبيق الشروط التي سبق ان اعلنتها"

◄ اللبناني في الوقت الذي يركز فيه رئيس الجمهورية جوزف عون على معالجة هذه الامور بالطرق الديبلوماسية وبالتفاوض بين الافرقاء المعنيين. صرحت السيدة اورتاغوس مؤخرا من قطر ان المسؤولين في لبنان انجزوا في الاشهر الستة الماضية اكثر مما فعلوا على الارجح طيلة السنوات الـ15 الماضية. اضافت ان لبنان ما زال امامه الكثير ليفعله من اجل نزع سلاح الحزب، مع التوضيح انها التي تشغل وظيفة ديبلوماسية رفيعة، غالبا ما تتصرف مع لبنان بطريقة بعيدة من الديبلوماسية.

■ ما الذي يعيق الانتقال من مرحلة تجميد العمليات العدائية الى مرحلة وقف النار الشامل؟

□ هنالك سبب واحد لعدم الوصول الى مرحلة وقف اطلاق النار الشامل والثابت وانهاء حالة الحرب، وهذا السبب بكل بساطة هو رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو. يعرف ان مصلحته الشخصية هي في استمرار الحرب ليس فقط في لبنان بل في قطاع غزة واليمن وسوريا، وهو يحاول اقناع الرأي العام الاسرائيلي بأنه يدافع عن الاسرائيليين على جبهات عدة، وذلك لعلمه ان انتهاء الحرب تعني نهاية حياته السياسية وعلى الارجح دخوله السجن بسبب محاكمته بالفساد. لذلك من غير المتوقع ان يتوقف نتنياهو عن قيام الجيش الاسرائيلي بعمليات عسكرية ضد لبنان، وهو يتذرع دائما بأن الحزب يحاول العودة الى الجنوب، ويقصف مواقع في شتى المناطق اللبنانية مدعيا انه يحاول القضاء على من يشكل تهديدا كبيرا لإسرائيل. لذا اصبح عندي شبه قناعة بأن نتنياهو سيستمر في القيام بعمليات عسكرية ضد لبنان، وان لجنة وقف اطلاق النار ستكتفي بتسجيل الخروقات الاسرائيلية من دون ان تتمكن من وضع حد لهذه الحرب ومن تطبيق القرار 1701 بصورة تامة.

اسرائيل تفضل ورقة الضمانات الاميركية على اي تفاهم

نتنياهو يعرف ان مصلحته الشخصية هي في استمرار الحرب ليس في لبنان انما على كل الجبهات

■ هل من مجال لتحريك المفاوضات الخاصة بتثبيت الحدود البرية مع فلسطين المحتلة ام ان العملية مؤجلة؟

□ يصعب البدء بمفاوضات تثبيت الحدود البرية الجنوبية طالما ان العمليات العسكرية مستمرة. ولا بد من وقفها عبر هدنة موقتة على الاقل ان لم يكن من الممكن التوصل الى وقف نار شامل وثابت، وبوساطة اميركية فاعلة، من اجل المباشرة بمفاوضات جدية بين الفريقين مثلما حصل بالنسبة الى الحدود البحرية. هذا مع العلم بأن اتفاق الهدنة الموقع بين لبنان واسرائيل في العام 1949 يوضح الحدود البرية بينهما، وقد يكون من الانسب للبنان مطالبة الامم المتحدة بالضغط على اسرائيل لتطبيق هذا الاتفاق الذي وقعته، وبذلك ربما لن يكون هنالك حاجة الى مفاوضات جديدة بين البلدين في حال تطبيقه والذي يحظى بإشراف الامم المتحدة عند توقيعه.

■ هل تفوقت ورقة الضمانات الاميركية على تفاهم 27 تشرين بدليل لجوء اسرائيل اليها بدلا منه؟

□ من الواضح ان اسرائيل تفضل ورقة الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة على تفاهم 27 تشرين، ومن جهة ثانية لأن في هذه الورقة مما يؤمن لها الإستمرار بتحركاتها في أي وقت ضد ما تسميه الإنتهاكات للالتزامات. كما أن هذه الورقة تعطيها الحق في الطلعات الجوية فوق اراضينا لأغراض استخبارية والمراقبة والإستطلاع، بينما تفاهم 27 تشرين لا يلحظ لها بمثل هذه الحقوق، بل يدعو الدولة العبرية الى الانسحاب من كامل الاراضي اللبنانية وتطبيق القرار 1701.

■ اخيرا، هل لديك تصور يشكل مخرجا لمسلسل المأزق في لبنان، وما هي الطريق الاقصر اليه؟

□ الخطوة الاولى تكمن في تطبيق البيان الوزاري وخطاب القسم لجهة حصر السلاح في يد الدولة، اذ ان ذلك سيؤدي الى ارتياح على الصعيدين الداخلي والدولي، وبصورة خاصة بالنسبة الى الولايات المتحدة التي تنتظر مثل هذه النتيجة من اجل تقديم الدعم الفعلي للبنان ومن اجل الضغط على اسرائيل لوضع حد لخروقاتها المتكررة لاتفاق وقف اطلاق النار، كما ان ذلك سيؤدي الى تأييد معظم اطياف الشعب اللبناني للدولة اذ ستظهر بانها تنفذ قراراتها والبرامج التي تتبناها، علما ايضا ان ذلك سيحرم نتنياهو من ذريعة استمرار الحرب لحماية الاسرائيليين من حزب الله. من جهة ثانية، ان حصول مثل هذه التطورات في الداخل من شأنها ان تزيد المعارضة الاسرائيلية لحكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة وستزداد الضغوط عليها لايقاف الحرب على غزة مثلما تم ايقاف الحرب على لبنان، وبذلك يمكن التكهن بعودة الهدوء الى المنطقة وهذا سيكون حتما لمصلحة لبنان.

مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

خطة لبنانية - سورية لإعادة النازحين تدريجاً
فرايسن: المرحلة تمهّد لرجوع كريم إلى الديار

يعمل لبنان على تنفيذ خطة منظمة بالتنسيق مع السلطات السورية والمفوضية الاممية لتأمين عودة آمنة للنازحين السوريين الى وطنهم. وقد سجل رجوع اكثر من 146 الف عائد من لبنان منذ تشرين الثاني الماضي، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الراغبين منهم في العودة الى وطنهم، وذلك لتحسن بعض الظروف الامنية والمعيشية في سوريا

في ظل تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وتراجع التمويل الدولي المخصص للاستجابة الانسانية، يتجه لبنان بشكل متسارع نحو تفعيل مسار اعادة النازحين السوريين الى بلادهم، ضمن خطة رسمية تعمل عليها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع السلطات السورية. تأتي هذه الجهود ضمن اطار تنسيقي تقوده اللجنة الوزارية الخاصة بالملف، والتي عقدت اخيرا اجتماعها الثاني في بيروت لبحث مسودة خطة من اجل تحقيق المطلوب من خلال التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية. في هذا السياق، كشف نائب رئيس الحكومة طارق متري عن تحضير خارطة طريق مشتركة مع الجانب السوري، مشيرا الى انها ستكون "اكبر واكثر تنظيما" من المحاولات السابقة، وانها ستسعى الى معالجة الثغر، خاصة في ما يتعلق بغياب البيانات الدقيقة حول اعداد هؤلاء ووضعهم القانوني والاجتماعي.
"الامن العام" حاورت ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن.

■ كيف تقيم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الظروف الحالية للنازحين السوريين في لبنان؟

□ لا يزال لبنان يستضيف اكبر عدد من النازحين في العالم بالنسبة الى عدد سكانه، اذ تقدر الحكومة اللبنانية عدد النازحين السوريين في لبنان بحوالى 1.4 مليون شخص. وجراء الازمة الاجتماعية والاقتصادية المقرونة بمضاعفات جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت والاوضاع في غزة وتصاعد الاعمال العدائية في اواخر العام 2024، 9 من اصل كل 10 نازحين سوريين في لبنان باتوا في حاجة الى مساعدات انسانية للتمكن من تلبية احتياجاتهم الاساسية. لا يزال الوضع في سوريا متقلبا ومعقدا، مع وجود العديد من العوامل التي تؤثر فيه. ومع استمرار تطور الاوضاع بشكل سريع في سوريا، يشكل السياق الحالي، بحسب المفوضية، فرصة ايجابية لعودة اعداد اكبر من النازحين السوريين الى ديارهم. فقد عاد اكثر من 146,000 نازح الى سوريا من لبنان منذ 8 كانون الاول 2024. في الوقت نفسه، وصل حوالى 120,000 لاجئ الى لبنان خلال الفترة نفسها الى بعلبك والهرمل، ومؤخرا الى شمال لبنان في اعقاب الاحداث الاخيرة في مناطق الساحل السوري. تشهد المفوضية، كالمجتمع الانساني بأكمله تراجعا كبيرا وسريعا وغير متوقع في التمويل خلال العام 2025، فقد بلغت نسبة تمويل المنظمة 15% في حلول نيسان 2025. ان تجميد الولايات المتحدة الاخير للتمويل، الذي اقترن بنقص اوسع في تمويل الجهات المانحة، زاد الوضع سوءا واثر بشكل كبير في القدرة على توفير الخدمات الاساسية لكل من النازحين والمجتمعات اللبنانية الاكثر حاجة، وتواجه المفوضية صعوبة في تأمين الموارد الكافية من اجل دعم التدخلات المنقذة للحياة والحفاظ على الاستجابة الانسانية الشاملة في لبنان. من جهة اخرى، تأثرت المساعدات النقدية بشكل كبير، حيث انخفض نطاقها بنسبة 64% منذ كانون الثاني الفائت، كجزء من برنامج المساعدات النقدية المشتركة بين المفوضية وبرنامج الاغذية العالمي. تأتي هذه التخفيضات بعد قرارات صعبة سابقة تم اتخاذها في بداية العام، بما في ذلك التقليص الكامل للدعم المقدم الى النازحين داخليا. تشهد المفوضية ايضا تخفيضا كبيرا في عدد موظفيها، وهي ستعمد الى تقليص قوتها العاملة بنسبة 30% اضافية في حلول نهاية العام 2025. كما سيتم تقليص حجم المكاتب الميدانية بشكل كبير، وسيكون وجود المفوضية في المجتمعات المحلية محدودا للغاية، على الرغم من الاحتياجات المستدامة. لكن، على الرغم من هذه الاوقات الصعبة وغير المسبوقة، تلتزم المفوضية بالبقاء وتقديم خدماتها في لبنان. لكننا ندعو المانحين الى مواصلة المسار وتكثيف المساعدات حيثما امكن في هذه المرحلة الحرجة، وذلك لدعم عودة اللاجئين ودعم جهودنا التي نبذلها في لبنان ومن اجله.

■ كيف سيتم التنسيق مع الحكومة اللبنانية وما هي المعايير المعتمدة للعودة؟

□ مع استمرار تطور الاوضاع بشكل سريع في سوريا، يشكل السياق الحالي، بحسب المفوضية، فرصة ايجابية لعودة اعداد اكبر من النازحين السوريين الى ديارهم، او البدء بالتفكير في العودة بطريقة واقعية ومستدامة. ان 27% من النازحين السوريين الذين شملهم استطلاع للرأي جرى مؤخرا في لبنان ومصر والاردن والعراق، قد اخبروا المفوضية بانهم يخططون للعودة الى سوريا خلال الاشهر الاثني عشر المقبلة، في حين ان هذه النسبة كانت اقل من 2% قبل سقوط نظام الاسد.

ممثل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ايفو فرايسن.

وتتطلع المفوضية الى تعزيز التعاون مع الحكومة اللبنانية من اجل تنفيذ مبادرات ملموسة لدعم الحكومة اللبنانية في مساعدة النازحين الذين هم على استعداد للعودة. وفي الوقت نفسه تعمل على توسيع نطاق الدعم الانساني داخل سوريا لضمان استدامة العودة. وعقب اصدار المفوضية للاطار التشغيلي الاقليمي للعودة الطوعية، وضعت المفوضية مع المنظمات الشريكة في المجال الانساني في لبنان، خطة عمل مشتركة بين الوكالات للعودة الطوعية من اجل مساعدة ما يقدر بنحو 400,000 نازح سوري، بما في ذلك 5,000 نازح فلسطيني من سوريا، على العودة الطوعية الى سوريا من لبنان كأفضل سيناريو ممكن في العام 2025.
تواصل المفوضية تنسيق التحضيرات المتعلقة بالعودة وتنفيذها من خلال الفريق العامل المعني بالحلول الدائمة، وهي تتعاون مع الحكومة اللبنانية، وتحديدا مع الامن العام، في ايجاد مسارات للعودة الطوعية التي تستند على مبادئ الحماية، وتسترشد بآراء النازحين وذلك لضمان الدعم للنازحين السوريين الذين يختارون العودة طوعا الى ديارهم.

> **يستضيف لبنان اكبر عدد من النازحين في العالم بالنسبة الى عدد سكانه**

اضافة الى ذلك، قام مكتب المفوضية في لبنان بتعزيز المعلومات المقدمة الى النازحين بشأن العودة الطوعية من خلال صفحة مركز دعم لبنان Help Lebanon الخاصة بها والهياكل المجتمعية، فضلا عن توفير المشورة في شأن العودة من خلال مركز الاتصال الوطني.

■ ما نوع الدعم الذي ستقدمه المفوضية للعائدين السوريين الى داخل سوريا، وماذا في شأن المساعدات التي كانت تقدم لهم داخل لبنان؟

□ تتواجد المفوضية داخل سوريا وتستجيب للاحتياجات الانسانية للنازحين واللاجئين العائدين. كما تشمل المساعدات التي تقدمها المفوضية في سوريا كلا من قطاع المأوى والحماية ودعم سبل العيش، وذلك من خلال وسائل مادية ونقدية لتعزيز الاعتماد على الذات والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود، بما يضمن استدامة هذه العودة على المدى الطويل. على الرغم من ذلك، وكما هي الحال في لبنان، تعاني المفوضية في سوريا من نقص حاد في التمويل. لقد اضطررنا، ويا للأسف، الى تقليص حجم عملياتنا البالغة الاهمية، وحال دون تقديمنا الدعم اللازم الذي كنا نأمل في تقديمه لتحسين ظروف العودة. ورغم محدودية الموارد، تواصل المفوضية تقديم الدعم في جميع انحاء سوريا، وذلك من خلال توفير المساعدات الاساسية لآلاف العائلات العائدة. يشمل هذا الدعم تقديم مواد اغاثة اساسية كالبطانيات والفرش والاجهزة الداخلية التي تعمل على الطاقة الشمسية للمساعدة على تلبية احتياجات الطاقة الاساسية، والكراسي المتحركة لذوي الاحتياجات الخاصة، وخزانات المياه لتحسين امكان الوصول الى المياه الصالحة للشرب في المناطق التي لا تزال فيها البنى التحتية محدودة. في ما يتعلق بسبل العيش، تدعم المفوضية المشاريع الصغيرة لمساعدة العائدين على اعادة بناء حياتهم في سوريا. وفي لبنان، يتم اغلاق ملفات النازحين السوريين العائدين الى سوريا من لبنان ويتوقفوا عن تلقي المساعدات. بدلا من ذلك، يمكنهم الحصول على الدعم من المفوضية داخل سوريا.

■ ما هو عدد النازحين العائدين وهل التنسيق الثلاثي بينكم وبين الحكومة اللبنانية والسورية جار على قدم وساق؟

□ في حلول 1 ايار 2025، وبحسب تقديرات المفوضية هناك حوالى 472,963 شخصا سوريا قد عبروا الحدود عائدين الى سوريا عبر الدول المجاورة، وذلك منذ 8 كانون الاول 2024 بما في ذلك 146,661 لاجئا عائدا من لبنان. وقد لاحظت المفوضية والمنظمات الشريكة، ارتفاعا في عدد النازحين داخل سوريا الذين عادوا الى ديارهم خلال الفترة ◄

◄ نفسها. وكان 1.1 مليون نازح قد عادوا الى ديارهم في سوريا، بما في ذلك 313,132 شخصا عادوا من مواقع النزوح منذ مطلع كانون الاول 2024.

■ ما هو دور الدول المانحة في دعم خطط لإعادة النازحين السوريين، وما التحديات التي تواجه ايصال هذا الدعم؟

□ في حال عدم اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي للنقص الحالي في التمويل، قد تتأثر الانشطة الحيوية المتعلقة بدعم العودة بشكل كبير. فقد تؤدي ازمة التمويل هذه الى تقويض التقدم نحو تحقيق الحلول الدائمة. على وجه الخصوص، ان الانشطة الرامية الى دعم العودة الطوعية الى سوريا الذي يصل الى 400,000 شخص مهدد بسبب النقص في التمويل. في هذا السياق المالي الحرج، قد يصعب استغلال هذه الفرصة النادرة للمضي قدما في عمليات العودة. وتحث المفوضية الدول المانحة على تكثيف دعمها للأنشطة المتعلقة بالعودة في لبنان والدول المجاورة وسوريا، وذلك لضمان امكان تحقيق عودة اكثر استدامة. تحتاج سوريا فقط الى السلام، فهي في حاجة ايضا الى فرص للعمل ومدارس ومستشفيات وخدمات اساسية مثل الكهرباء والمياه النظيفة. كما سيكون لرفع العقوبات دور حاسم في اعادة اعمار البلاد وتهيئة الظروف التي تسمح لمزيد من العائلات بالعودة الى ديارها.

■ ما هو موقف المفوضية من اعادة التوطين كحل بديل او مكمل للعودة، وهل هناك خطط لإعادة توطين النازحين السوريين من لبنان او غيره الى دول ثالثة؟

□ تشكل اعادة التوطين في بلد ثالث حلا محدودا للفئات الاكثر ضعفا، وهي تعتمد على الحصص التي تتلقاها المفوضية من بلدان اعادة التوطين. تستمر احتياجات اعادة التوطين في بلد ثالث من لبنان في الازدياد. فخلال العام 2024 بلغت حصة لبنان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اكثر من نصف النازحين المتوقع ان يكونوا بحاجة الى اعادة التوطين في بلد ثالث، والبالغ عددهم 460,000 لاجئ. ان مكتب المفوضية في لبنان قد تقدم بطلبات لإعادة توطين في بلد ثالث 7,718 شخصا وفي اكثر من 10 دول مختلفة خلال العام 2024. وقد غادر 6,246 شخصا الاراضي اللبنانية وتنذر التوقعات بصعوبات اكبر في العام 2025، اذ ان عدد الاماكن المحتملة لإعادة التوطين قد تقلص الى حوالى 2,000 نازح سوري فقط، في حين ان عدد الاشخاص الذين يحتاجون بشدة الى هذا الحل اكبر بكثير. تواصل المفوضية الدعوة الى زيادة حصص اعادة التوطين المخصصة من دول اعادة التوطين.

■ هل ستقوم المفوضية بمتابعة اوضاع النازحين السوريين بعد عودتهم الى سوريا، وكيف ستقدم تقارير دورية عن ظروف العودة لضمان استدامتها وتحقيق الاستقرار للعائدين؟

□ يتم ابلاغ فرق عمل المفوضية في سوريا عن كل عملية عودة تتم في إطار برامجنا الخاصة بالعودة الطوعية، وهي تضطلع بدور محوري في رصد الظروف عند الوصول وما بعده بالتنسيق مع السلطات المعنية. تتواجد هذه الفرق عند المعابر الحدودية الرسمية للتواصل مع العائدين، كما يتم التنسيق مباشرة بين السلطات اللبنانية والسورية. ان استمرار تواجد فرق عملنا وشبكات الحماية المجتمعية داخل سوريا، يسمح باستمرار متابعة الحالات واعداد التقارير المنتظمة عن اوضاع العائدين. يشمل الدور الذي تضطلع به المفوضية في برامج العودة المنظمة في لبنان تقييم الطابع الطوعي للعودة، وضمان حصولها بأمان وكرامة، وتنسيق عملية المغادرة مع السلطات عبر المعابر الحدودية الرسمية. قبل المغادرة، يشارك مكتب المفوضية في لبنان المعلومات المتاحة حول الخدمات والمراكز المجتمعية في سوريا من اجل دعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتقديم المساعدة حيثما امكن.

تشهد المفوضية تراجعا كبيرا في التمويل خلال العام 2025

تقرير

شوقي عشقوتي

الشرع محاصر بأحداث داخليّة وضغوط خارجيّة الإستراتيجيا الإسرائيلية في جنوب سوريا

لم تستتب الاوضاع في سوريا التي غادرت حقبة الحرب من دون ان تدخل مرحلة الاستقرار. تنزلق سوريا اكثر فاكثر في مشروع تفكيك الدولة على نار "الاسلام المتشدد" وصراع النفوذ الاسرائيلي والتركي على الارض السورية، في وقت يتراجع زخم الدعم الاوروبي، وتلوح واشنطن بورقة الانسحاب المتدرج، لكن يبقى ان مكمن الخطر الابرز هو المشروع الاسرائيلي

هذا المشروع يشق طريقه بالقوة العسكرية منذ اليوم الاول لسقوط نظام الاسد، والذي يتخذ من سوريا منصة لشرق اوسط جديد. فيما تواصل اسرائيل مساعيها لتحقيق اهدافها الاستراتيجية الطويلة الامد في سوريا، والتي تتمحور حول فصل الجزء الجنوبي من الجغرافيا السورية، عن مركز السلطة في دمشق. وهي استراتيجيا لا تتأثر بطبيعة الحال بهوية النظام الحاكم او قوته، بل تهدف خصوصا الى تمهيد الطريق للسيطرة على هذا الجزء من سوريا بشكل مباشر او غير مباشر، اذ تشير العمليات العسكرية التي نفذت في الاشهر والاسابيع الماضية، ومن ضمنها الهجمات الجوية المكثفة وتدمير البنى التحتية العسكرية، بوضوح الى ان اسرائيل تعمل على افراغ تلك المنطقة من سيطرة المركز السوري، ومنع الاخير من استعادة نفوذه عليها لاحقا.

وفي إطار مساعيها للسيطرة على الجنوب، قامت اسرائيل بتوسيع وجودها العسكري هناك، مما فرض واقعا جديدا، شمل الاستيلاء على مواقع استراتيجية، وتنفيذ توغلات برية، وهو ما تظن انه سيسهل عملية اغراء الطائفة الدرزية وبقية السكان المحليين بإعلان استقلالهم تحت رعاية اسرائيلية. والواقع ان تل ابيب لا تعمل فحسب على تدمير القدرات العسكرية للجيش السوري في الجنوب، بل تحرص ايضا على ضمان عدم عودة قوات النظام او الفصائل الرديفة له الى المنطقة مستقبلا، مما يعني انها تقوم بتحضير الميدان لترسيخ امر واقع جديد، يتمثل في "كانتون" منفصل عن النظام، حتى لو لم يتم الاعلان عنه رسميا ككيان مستقل.

وتؤكد اسرائيل انها ستبقى في المنطقة لفترة طويلة وغير محددة الزمن، مع التركيز على انه حماية سكان هضبة الجولان والجليل من اي تهديدات محتملة من قبل الجولاني او الجماعات الجهادية الاخرى المرتبطة به، اضافة الى بدء دمج افراد الطائفة الدرزية السورية في سوق العمل داخل المستوطنات الاسرائيلية في الجولان المحتل، في خطوة تهدف الى تعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي وتغيير ولاءاته. وتريد اسرائيل ايجاد مبرر لبروز عدائية النظام لها، بما يسهل عليها الاستمرار في تنفيذ استراتيجيتها الطويلة الامد في سوريا. والهدف النهائي هو انشاء منطقة ذات طابع خاص في الجنوب بعمق 80 كيلومترا داخل الاراضي السورية، تكون معزولة عن النظام وتحت النفوذ الاسرائيلي المباشر او غير المباشر.

وهذه المنطقة ربما تصبح مثابة "كانتون" مشابه للمناطق الكردية في شمال سوريا، حيث يتمتع السكان بقدر من الحكم الذاتي، تحت نفوذ قوى خارجية، وان جرى الحديث عن اتفاق "مصالحة وضم"، مشكوك في امكان تنفيذه، بين الاكراد ودمشق.

يرى مراقبون ان التدخل الاسرائيلي العلني رسالة سياسية تتجاوز حدود حماية الدروز التي تتحدث عنها اسرائيل، الى تكريس مشروع تقسيم سوريا. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات وزير المالية الاسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، اذ قال صراحة ان اسرائيل لن توقف الحرب قبل تقسيم سوريا، وانهاك حزب الله، ومنع ايران من امتلاك سلاح نووي. وعليه، ينظر الى ملف حماية الدروز، اسرائيليا، كإحدى ادوات الاستثمار في التحديات التي تواجهها الاقليات، تمهيدا لتحويل خيار التقسيم الى مطلب شعبي، لا مجرد طرحه من جهات سياسية او دينية مستفيدة او موالية لإسرائيل.

تسعى اسرائيل الى فرض واقع يتناسب مع مصالحها في الجنوب السوري، وهي تعمل في المدى الفوري على ترسيخ وجودها وسيطرتها ومنع النظام الجديد من التحرك جنوبا وطرده الى خارج المنطقة، في مسعى يمهد الطريق امام استقلال الاخيرة تحت رعايتها. في الوقت نفسه، تنتظر اسرائيل ما ستؤول اليه المقاربة الاميركية للساحة السورية. مع العلم ان الموقف الاميركي من الساحة السورية ومستقبلها متأرجح، ويميل الى الدفع نحو احداث تغييرات دراماتيكية في موقع البلد الجيوسياسي في المنطقة، عبر الحاقه باتفاقات

التطبيع، الامر الذي يوجب تغيير المقاربة الاسرائيلية لاحقا.

في سياق هذه الاستراتيجيا، تسعى اسرائيل الى فرض شروط سياسية وامنية على القيادة السورية الجديدة. تدخل هذه الشروط في إطار تغيير الشرق الاوسط الذي اعلنه رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو. وقد ارسلت عبر قنوات الوساطة لائحة مطالب وشروط للقيادة السورية الجديدة تتضمن الاتي:

1- اعلان منطقة الجنوب السوري منطقة خالية من السلاح، والعمل على نزع السلاح الموجود فيها.

2- ضمان حرية الحركة للجيش الاسرائيلي على عمق يراوح بين 35 و40 كيلومترا داخل الاراضي السورية في حال اشتبهت تل ابيب بأي تهديد وشيك او مصدر للخطر.

3- بحث نقل نصف مليون فلسطيني من قطاع غزة الى مناطق الشمال والشرق السوريين.

4- الابقاء على القواعد العسكرية الروسية في منطقة الساحل السوري من اجل ايجاد توازن بين روسيا وتركيا في سوريا. في هذا الاطار، اوفد نتنياهو احد مساعديه الى موسكو لحث الكرملين على البقاء في سوريا وعدم الخروج من منطقة الساحل، اذ تعتبر تل ابيب ان انسحاب موسكو من المنطقة سيعزز نفوذ تركيا في البحر المتوسط، وسيعزز تلقائيا نفوذها في الشمال اللبناني.

5- التطبيع الكامل للعلاقات بين دمشق وتل ابيب، من دون اي شرط مسبق بما يتضمن عدم المطالبة بالجولان المحتل او القمم المحتلة في الجزء السوري من جبل الشيخ، مقابل خفض التصعيد العسكري والسياسي.

ما يثير القلق ان اسرائيل بعد السابع من تشرين الاول 2023، باتت تتعامل مع الشرق الاوسط كساحة قتال مفتوحة من دون حدود. وليس تفصيلا ان نتنياهو يصر على اعتبار سوريا ضمن "الجبهات السبع" التي يقاتل عليها (وهي: قطاع غزة، والضفة الغربية، لبنان، سوريا، العراق، اليمن وايران)، وذلك على الرغم من سقوط نظام بشار الاسد وانسحاب ايران وفصائلها من سوريا. وهذا

"سوريا ليست اولوية اميركية وترامب يخطط لانسحاب متدرج"

يرفع منسوب القلق من ان تقدم تل ابيب على غزو بري لمناطق واسعة من جنوب سوريا حتى مشارف دمشق لفرض لائحة الشروط على القيادة السورية. وليس تفصيلا عابرا ما نشر عن مصادقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع قانون يسمح للجيش باستدعاء 400 الف جندي اضافي بحلول 29 ايار المقبل. فاستدعاء هذا العدد الهائل من الجنود بعد تنصيب ايال زمير (السكرتير العسكري السابق لنتنياهو) رئيسا للأركان، وهو الاتي من سلاح المدرعات، في سابقة في تاريخ رئاسة الاركان الاسرائيلية، لا يدل على ان هذا الحشد هو لغزة، بل لعملية في بقعة جغرافية واسعة يحتمل ان تكون سوريا.

هذه الاستراتيجيا الاسرائيلية التي "تصارع" مشروعا تركيا متقدما في سوريا يجري في ظل تطورين مهمين: الاول يتعلق بانسحاب اميركي محتمل ومتدرج من سوريا، والثاني يتعلق بموقف اوروبي "متذبذب" حيال سوريا وقيادتها الجديدة.

مشروع الانسحاب الاميركي يأتي ضمن توجه لتخفيض عدد القوات في سوريا، وضمن تكتيك اميركي قد يسمح لقوات دمشق بالدخول الى ارياف دير الزور الشمالية والشرقية التي تضم معظم ابار النفط والغاز في المحافظة، لافتة الى وجود مخطط اميركي قد يسمح بتسليم دمشق ريف دير الزور والرقة والطبقة، في مقابل السماح بحكم ذاتي للاكراد في محافظة الحسكة ومدينة كوباني. والواقع ان الخطوة الاميركية تأتي في ظل ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة على الارض، من خلال الضغط على كل من الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، لتنفيذ اتفاق العاشر من اذار، (الموقع بين القائد العام لـ"قسد"، مظلوم عبدي، والرئيس في الفترة الانتقالية، احمد الشرع)، والتي اتبعتها برسالة خطية الى الادارة السورية، تضمنت مجموعة من المطالب المتعلقة بضمان امن اسرائيل واخراج الفصائل الفلسطينية من سوريا، وعدم تسليم الجهاديين الاجانب اي مناصب قيادية في الجيش السوري او الحكومة السورية.

ويبدو، في هذا السياق، ان واشنطن تريد استمالة حكام دمشق الجدد، وصولا الى جرهم الى توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل، وضمان اخلاء سوريا من اي تواجد فلسطيني من الممكن ان يشكل خطرا على اسرائيل في المستقبل.

بعد خروج ايران وتراجع الدور الروسي، الارجح ان مكانة سوريا تراجعت في الحسابات الاستراتيجية لإدارة ترامب، فبات في امكانها توكيل شؤونها لفاعلين اقليميين ودوليين في المرحلة المقبلة، على ان تتولى بنفسها ادارة العلاقة بين تركيا واسرائيل، مع احتفاظها بأوراق قوة مثل التحكم بسلاح العقوبات وقاعدة التنف... فريق الرئيس ترامب للامن القومي لا يوجد فيه اشخاص يولون الملف السوري اهمية، خارج سياق الحرب على الارهاب وامن اسرائيل، وخصوصا بعد خروج سوريا من ◄

دائرة النفوذ الايراني. وترامب الذي يرغب بتطبيع العلاقات مع روسيا، قد لا يمانع ان يكون لروسيا دور متجدد في مستقبل سوريا من اجل الحفاظ على التوازنات في المنطقة، والحد من تعاظم النفوذ التركي الذي يقلق بعض المحيطين بالرئيس الاميركي. حتما هذه الانباء لا تسر كثيرا اسرائيل التي اعربت مؤسستها الامنية عن قلقها من حصول الانسحاب الاميركي اعتقادا منها بأنه "يفتح شهية تركيا" للسيطرة على المزيد من الاصول العسكرية الاستراتيجية في المنطقة، ويجعلها اللاعب الاقوى في سوريا والمنافس الفعال لها اقليميا.

التلويح الاميركي بالانسحاب يوازيه تلويح اوروبي بإعادة النظر في حجم ومستوى الدعم المقدم للسلطة السورية الجديدة. وبعدما كان هذا الموقف واضحا ومتحمسا لدعم الشرع في "حلته الجديدة وخطابه المنمق"، فانه بات يتسم بالتردد ويخضع للمراجعة، وبات الدعم الاوروبي مشروطا بقيام عملية سياسية تشمل الجميع وتشكيل حكومة جامعة، وانفتاح الحكومة على كل مكونات المجتمع السوري وحماية الاقليات.

في الواقع، "فرمل" الاوروبيون اندفاعتهم

> **اسرائيل ارسلت لائحة شروط ومطالب الى الشرع**

واجراءاتهم الداعمة للادارة السورية الجديدة، والذين تأملوا خيرا في التحولات التي طرأت على "ابو محمد الجولاني" وتحوله الى احمد الشرع، وصلوا الى مرحلة من الخذلان والحرج من سلوك السلطة الحالية واخطائها، التي لم يعد من الممكن التغاضي عنها، حتى ان اغلب الديبلوماسيين والامنيين الاجانب، والذين راهنوا خلال الاشهر الماضية على ذكاء الشرع، باتوا يرددون ان "السيناريو الذي كنا نخشاه يحصل الان".

وسواء كانت اعمال العنف والفوضى من جماعات تمون عليها سلطة الشرع او لا تمون، فان النتيجة واحدة، وهي الفوضى وضعف قدرة الرئيس الانتقالي على السيطرة على الفصائل وضبطها من جهة، وتفشي الافكار المتطرفة لدى القوات الامنية التابعة له والقوات التي يشكلها من متطوعين حديثا من جهة ثانية، بينما يجهد جيش المشايخ والفقهاء لإحداث تغييرات جذرية بشكل متسارع في بنية المجتمع السوري.

وباستثناء الاتراك والبريطانيين، صار التعويل الغربي على تحولات ايجابية في سلوك الشرع نادرا. وعلى العكس من ذلك، زادت مخاوف دول غربية كثيرة - الى جانب روسيا والولايات المتحدة - من مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان من ان مصير سوريا هو الفشل والسقوط في الفوضى، مع تكرار التوترات الطائفية وهيمنة المتطرفين السوريين والاجانب على الارض امنيا وعسكريا، بينما يتولى الشرع ووزراؤه محاولة تجميل الحقائق.

في الواقع وجد الشرع نفسه امام صراع متعدد الاطراف، داخلي وخارجي، يهدد بشكل مباشر الكرسي الذي وصل اليه من جهة، وشكل ومستقبل سوريا التي اصبح يحكمها من جهة اخرى.

منكن وفيكن
من الـ 1953
لبنان
أباً عن جدّ
Le Charcutier

مدارس الليسيه ناسيونال
Lycée National Schools

• الشويفات • بقعاتا • بيروت

السجلّ الذهبيّ
١٩٩٨ - ٢٠٢٤

المرتبة الأولى على صعيد لبنان في:
٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
* العلوم العامّة
* علوم الحياة
* الشهادة المتوسّطة

التألّق التاريخيّ

المرتبة الأولى على صعيد لبنان في:
٢٠١٦ - ٢٠١٧
* العلوم العامّة
* علوم الحياة
* الاجتماع والاقتصاد
* الشهادة المتوسّطة

17 مرتبة أولى
11 مرتبة ثانية

(537) تلميذًا من المرتبة الأولى
وحتّى العشرين على صعيد لبنان في الامتحانات الرسميّة

18 مرتبة ثالثة
13 مرتبة رابعة
11 مرتبة خامسة
15 مرتبة سادسة
18 مرتبة سابعة
19 مرتبة ثامنة
22 مرتبة تاسعة
17 مرتبة عاشرة
27 مرتبة حادية عشرة
26 مرتبة ثانية عشرة
23 مرتبة ثالثة عشرة
49 مرتبة رابعة عشرة
29 مرتبة خامسة عشرة
50 مرتبة سادسة عشرة
37 مرتبة سابعة عشرة
38 مرتبة ثامنة عشرة
47 مرتبة تاسعة عشرة
50 مرتبة عشرون

الحسومات والمنح

أوّلاً: حسومات الإخوة (بالدولار):

5% للولد الثاني فقط (عائلة مؤلّفة من ولدين).
10% لكلّ تلميذ من الولد الثاني فما فوق فقط. (عائلة مؤلّفة من 3 أولاد).
15% لكلّ تلميذ من الولد الثاني فما فوق فقط. (عائلة مؤلّفة من 4 أولاد فما فوق)

ثانيًا: منحة التفوّق (بالدولار):

10% لكلّ تلميذ يُرفّع بتقدير **جيّد جدًا** من الرابع وما فوق.
15% لكلّ تلميذ يُرفّع بتقدير **ممتاز** من الرابع لغاية السابع.
20% لكلّ تلميذ يُرفّع بتقدير **ممتاز** من الثامن لغاية الثانويّ الثاني.

ثالثاً: التفوّق في الشهادات:

شهادات الثانويّة العامّة	الشهادة المتوسّطة
المرتبة الأولى: $ 5000	المرتبة الأولى: % 100
المرتبة الثانية: $ 3000	المرتبة الثانية: % 50
المرتبة الثالثة: $ 1500	المرتبة الثالثة: % 25

تعلن عن بدء التسجيل
للعام الدراسيّ
2025/2026

من الروضة الأولى حتّى الثالث الثانويّ
في القسمين الفرنسيّ والإنكليزيّ

الأماكن محدودة والأقساط مدروسة

تقسيط على ١٣ شهرًا

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتّصال على الأرقام التالية:

Choueifat	05/805 500	81/ 841 056
Bakaata	05/ 506 780	03/ 716 316
Beirut	01/822 909	81/ 063 902

www.le-lycee-national.edu.lb
@Lycee.national.schools
Lycée National Schools

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

إعادة تأسيس لما بعد "روزفلت - الملك عبدالعزيز" إنطلاق إقليمي للحقبة الترامبيّة

وحدها الايام ستكشف حصيلة كاملة للخطوة الجيوسياسية للرئيس الاميركي دونالد ترامب في السعودية وقطر والامارات، وطبيعة تداعياتها، بما في ذلك الفتور- ولن نقول العداء - بازاء رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، وحقيقة معادلة ترامب "سوريا بدلا من غزة" والتمهيد لاتفاقه مع الايرانيين، بعد خروجه المباغت من المواجهة مع "انصار الله" في صنعاء

صحيح ان الاستثمارات المعلنة في الرياض والدوحة وابوظبي، طغت على عناوين الاهتمامات الاقليمية والدولية، خصوصا ان الصفقات المبرمة تخطت قيمتها 3 تريليون دولار، وهي اموال لم يسبق ان حصل عليها اي رئيس اميركي في السابق، في غضون اقل من 4 ايام، ومن 3 عواصم عربية، فرشت له السجاد الاحمر بمراسم استقبال تليق بالملوك. لكن شكل المنطقة ومساحات النفوذ والادوار فيها مرشحة للتغير بعد جولة ترامب، بما يتيح اطلاق تسمية "الحقبة الترامبية" عليها.

بالتاكيد لم تكن هذه مجرد زيارات عابرة، وهي الجولة الخارجية الرسمية الاولى لترامب منذ عودته الى البيت الابيض، وقد عززت ترابط علاقات الولايات المتحدة مع العواصم العربية الثلاث، سياسيا وامنيا وعسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا، واظهرت ان الرئيس الاميركي كان مستعدا للكثير من الغزل السياسي تجاه الرياض وولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، والدوحة وامير قطر الشيخ حمد بن تميم ال ثاني، وابوظبي والرئيس الامارات الشيخ محمد بن زايد ال نهيان، في مقابل صفقات الاستثمار التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ علاقات واشنطن مع دول عربية.

شكلت جولة ترامب بين 13 و16 نيسان 2025، تذكيرا باللقاء التاريخي الذي جمع الرئيس الاميركي فرانكلين روزفلت والملك السعودي عبدالعزيز آل سعود، قبل 80 عاما، والذي كان الاول من نوعه، مؤسسا لتحالف طويل، بينما تصرف ترامب كأنه يعيد اطلاق مسار العلاقات لمرحلة جديدة، تناغما مع شخصيته ورغبته في ان يكون رئيسا يخلف ارثا تاريخيا.

كما يقول مراقبون فانه كان من الواضح ان جولة ترامب عكست تباعدا قبل نظيره في العلاقات بين واشنطن وتل ابيب. اولا لان الرئيس الاميركي تجنب زيارة بنيامين نتنياهو، على الرغم من ان رئيس الوزراء الاسرائيلي كان الزائر الاجنبي الاول الذي يزور البيت الابيض بعدما استقر ترامب فيه للمرة الثانية. وكان في امكان ترامب ان يحط في تل ابيب ولو لساعتين في اثناء قدومه الى المنطقة، او بعد انتهاء زيارته الى العواصم العربية الثلاثة، لكنه لم يفعل، برغم ان التقارير الاسرائيلية تحدثت عن ان السلطات الاسرائيلية ظلت تحاول تحت اللحظات الاخيرة قبل مغادرة ترامب واشنطن، اقناع البيت الابيض، بوضع تل ابيب على جدول زيارته الاقليمية.

لم تحدث هذه الزيارة، وهو امتناع اميركي تزامن مع تكاثر التقارير الاميركية والاسرائيلية التي تحدثت عن فتور بين

صفقات تخطت 3 تريليون دولار وترامب عبر بكثير من الغزل السياسي

ترامب ونتنياهو، وربما ما هو اكثر من ذلك، ذلك ان الرئيس الاميركي كان مصمما على اصباغ جولته الخليجية بهالة من العظمة والانجاز، وهم لو يخف سرا عندما قال قبل ايام قليلة من بداية جولته، انه يامل ويتوقع الاتفاق على وقف لاطلاق النار في غزة، بينما كانت القناعة بين المسؤولين الاميركيين تتزايد، بان نتنياهو لا يتعاون بما يكفي، ويتعمد عرقلة جهود الوسيط الاميركي ويتكوف التي تجري برعاية قطرية - مصرية مباشرة.

كان من اللافت ان ترامب، بينما كان يقوم بجولته الخليجية، اسقط الاشارة الى نتنياهو تماما، بل انه تجنب التسبب باي احراج لمضيفيه من الزعماء الخليجيين، وخصوصا الامير محمد بن سلمان فيما يتعلق بمسيرة "الاتفاقات الابراهيمية" التي ظل الاميركيون حتى وقت قريب يراهنون على ان الرياض ستنضم اليها، في مقابل توقيع اتفاقات امنية وعسكرية كبرى مع الولايات المتحدة.

لكن سلوك ترامب وتصريحاته في الرياض خصوصا، اظهرت ان الرجل تخطى هذا الشرط، ومضى قدما في لابرام الاتفاقات من دون محاولة اجبار السعودية على الانضمام الى "الاتفاقات الابراهيمية"، بل انه حتى عندما الح الى عملية السلام مع اسرائيل، حرص على القول انه يتفهم موقف المملكة حتى الان ويأمل في ان تنضم الى هذه الاتفاقات وفق التوقيت الملائم.

وقد تعمد ترامب ايضا عدم التطرق الى حرب غزة بشكل مكثف، ولم ينتقد في الوقت نفسه السلوك الاسرائيلي بشكل كبير، محاولا بذلك الاحتفاظ بهيبة مشاهد الحفاوة التي لقيها في العواصم الخليجية الثلاث، وابراز الصورة الناجحة لجولته، وتناغمه وعلاقته الوثيقة مع الزعماء الثلاثة بن سلمان وتميم وبن زايد.

لكن غزة ونتنياهو حضرا بشكل اكبر خلال تصريحاته لوسائل اعلامية فيما بين محطات جولته، حيث قال في احدى تصريحاته ان "احد القادة العظماء في الخليج قال لي ارجوك ساعد الشعب الفلسطيني لانهم يتضورون جوعا، وقلت له اننا بدأنا في العمل على مساعدة الناس في غزة".

بدا الاستياء الاسرائيلي واضحا من جولة ترامب ومن تصريحاته ومواقفه خصوصا حول اليمن وايران وغزة، وحتى استعداده للموافقة على صفقات تسلح مع الخليج، قد تشكل مساسا بالتفوق العسكري الاسرائيلي خصوصا فيما يتعلق بسلاح الجو. على سبيل المثال، قال وزير التعاون الاقليمي الاسرائيلي دافيد امسالم منتقدا ان "ترامب يتقلب كثيرا حسب المزاج والطقس، ويجب ان نأخذ ذلك في الحسبان".

لكن ربما كان التعبير الاوضح عن الاستياء الاسرائيلي انه بالتزامن مع وصول ترامب الى السعودية كان نتنياهو يعلن متجاهلا رغبة البيت الابيض في اضفاء ولو شكل من الهدوء غزاويا، "اننا سندخل بكل قوة من اجل استكمال هزيمة حماس في الايام المقبلة، وانه حتى لو قررت حماس تسليم مخطوفين (اسرى)، فاننا سنتسلمهم ثم نستكمل العملية، ولن يكون هناك وضع نوقف فيه الحرب ولكننا قد نتوصل الى وقف اطلاق نار لوقت محدد ثم نستأنف (الهجوم) حتى النهاية". ولكي يزيد الطين بلة، قال نتنياهو حول تهجير سكان غزة ان "المشكلة هي بعدم وجود دول تستقبلهم وما اعرفه ان نحو 50% من اهل غزة سيخرجون".

◄

ربما لانه يدرك دلالات اغفال قضية غزة وتاثيرها على صورة نجاح جولته، قال ترامب وهو يغادر الامارات، المحطة الاخيرة في جولته، وكانه يرفع العتب عن نفسه، "اننا ننظر في امر غزة، وسنعمل على حل المسالة. الكثير من الناس يتضورون جوعا. هناك الكثير من الامور السيئة التي تحدث"، مضيفا "علينا مساعدة الفلسطينيين ايضا. كما تعلمون، يعاني الكثير من الناس من الجوع في غزة، لذا علينا ان ننظر الى كلا الجانبين".

مع ذلك، فان نتنياهو كان قد اطلق ايدي الجيش الاسرائيلي بشكل لافت خلال جولة ترامب، وتقدر مصادر طبية ان المئات من الفلسطينيين قتلوا خلال الايام الاربعة التي كان الرئيس الاميركي يمضيها في المنطقة.

> **اعادة اطلاق للعلاقات مع الخليج والجولة اظهرت تباعدا مع نتنياهو**

كان نتنياهو من خلال تصعيد المقتلة الفلسطينية في غزة، يؤكد، خصوصا امام حلفائه الحكوميين من اليمين المتطرف، بانه لا يعمل تحت الضغط حت لو كان مصدر هذا الضغط هو حليف كالولايات المتحدة. كما ان نتنياهو يحاول اظهار ان خطته حول غزة ومصيرها، ليست مرتبطة لا بجولة ترامب ولا بانجازات البيت الابيض الخليجية، وان مسار القضية الفلسطينية ومصيرها، تكون بقراره هو وحده، وانه الان في مرحلة املاء شروطه لا على الفلسطينيين وحدهم، وانما على العرب، القريب منهم والبعيد.

في المقابل، هناك من يقول من المراقبين، بأن ما يجري فعليا ان هناك شكلا من "تبادل الادوار" بين نتنياهو وترامب، بما يحقق المكاسب لكلا الرجلين، وهو ما قد يكون ملائما لهما، حتى من دون الاضطرار الى ابراز تناغمهما علانية. فبينما مضى ترامب في حصد مكاسبه الخليجية، وعمق تحالفه مع الدول الثلاث، وابرز نفسه امام الجمهور الاميركي باعتباره الرئيس الذي ينجز ويحقق المكاسب للاقتصاد الاميركي، منكلا في الوقت نفسه بسلفه جو بايدن وبسياساته، مرارا، في حين ان بمقدور نتنياهو المضي قدما في خطة "التطهير العرقي" في حق الفلسطينيين، حتى لو استاء العرب، وتململ البيت الابيض قليلا، لكن على المدى البعيد سيظل في إمكانه المراهنة على متانة الانحياز الاميركي شبه الكامل لاسرائيل ومشروعها في المنطقة.

في ما يتعلق بسوريا، فقد اعتبر مراقبون ان مشهد استقبال ترامب للرئيس السوري المؤقت احمد الشرع خلال وجوده في الرياض، وبرعاية من الامير محمد بن سلمان، مثابة ما يعزز فكرة التنافر بين الرئيس الاميركي ورئيس الوزراء الاسرائيلي الذي لم يتورع عن استغلال لحظة سقوط نظام بشار الاسد، ليمعن تدميرا في مقدرات الدولة السورية بسحق قواعدها العسكرية ومخازنها من الاسلحة، بل والتوغل مئات الكيلومترات داخل الاراضي السورية، خصوصا في الجنوب السوري موسعا بذلك المنطقة التي تحتلها اسرائيل خارج هضبة الجولان السورية.

بل ان اسرائيل ذهبت الى حد الترويج لنفسها باعتبارها حامية الاقليات في سوريا وتوعدت بمهاجمة قوات سلطة الشرع، بشكل اوسع، فيما لو تمادت الانتهاكات في حق المكون الدرزي في سوريا، باعتبارهم امتدادا للدروز الموجودين في داخل دولة اسرائيل.

قرأ العديد من المحللين والخبراء الاسرائيليين لقاء ترامب مع الشرع بضيافة السعودية، بعد ساعات فقط على اعلانه نيته رفع العقوبات عن سوريا لأنها تستحق فرصة وانه قام بذلك استجابة لرغبة الامير محمد بن سلمان، على انه صفعة سياسية لإسرائيل، خصوصا ان وزراء حكومة نتنياهو توعدوا الشرع مرارا لأنه يمثل جماعة ارهابية يمكن ان تشكل تهديدا لاسرائيل وامنها. ولهذا، فان كيل المديح من جانب ترامب للشرع عندما وصفه بانه "رجل جذاب وقوي.. وله ماض قوي، وانا اعجبت به، وسنرى ما سيحدث، وقد منحناه فرصة حقيقية برفع العقوبات"، جعلت الاسرائيليين على ما يبدو يضربون اخماسا بأسداس.

مع ذلك، فان "ثمن" هذه المصافحة قد يكون كبيرا. فبعد اشادته الشخصية بالشرع، قال ترامب لقناة "سي ان ان" ان سوريا ستنضم في نهاية المطاف الى "الاتفاقات الابراهيمية، موضحا ان الرئيس السوري اجاب بنعم عندما سئل عن الانضمام الى الاتفاقيات، حيث اضاف ترامب "اعتقد ان عليهم (السوريون) تصحيح اوضاعهم اولا".

المهم، انه خلال اللقاء الذي استمر 33 دقيقة بين ترامب والشرع، وهو الاول منذ 25 عاما بين رئيسي الولايات المتحدة وسوريا، وذلك في حضور الامير بن سلمان، ومشاركة عبر الفيديو من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، فان

الرئيس الاميركي بحسب ما اعلن البيت الابيض، طلب من الشرع الانضمام الى اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل، ودعاه الى "ترحيل الارهابيين الفلسطينيين"، وطالبه بـ"تحمل المسؤولية" عن مراكز احتجاز تنظيم داعش في شمال شرق سوريا والتي تخضع حاليا للحراسة من جانب قوات سوريا الديمقراطية "قسد" التي تدعمها الولايات المتحدة.

وكان ترامب فاجأ العالم خلال انعقاد منتدى الاستثمار السعودي - الاميركي في الرياض، في اليوم الاول من جولته الخليجية، واعلن "سأصدر الاوامر برفع العقوبات عن سوريا.. كانت العقوبات قاسية وتسببت بشلل، لكن الآن حان وقتهم للتألق". وفي وقت لاحق، لمح ترامب الى انه لم يكن يعلم ان العقوبات على سوريا كانت بهذه الحدة.

وقد عزز التحول الترامبي المفاجئ من قضية سوريا، وتسويقه لفكرة التطبيع مع دمشق وانفتاح العالم عليها، من التكهنات القائلة بان الرئيس الاميركي المروج لنفسه بانه رجل السلام لا الحروب، انما كان يقايض: فعدم نجاحه في فرض هدنة في غزة واقناع نتنياهو بها، في مقابل جائزة الترضية السورية.

رغم بعض الانتقادات القاسية ضد ايران، الا ان ترامب بدا ميالا الى تغليب فكرة التفاهم معها، ولهذا معانيه الكبيرة في اثناء وجوده في العواصم الخليجية الثلاث. وقد لمح مرارا الى مكانية تجنب ضربة عسكرية ضد ايران"، قائلا "لا يمكنها ان تمتلك سلاحا نوويا". وللتاكيد على نزعته "السلمية"، فانه خلال وجوده في الدوحة، اشاد بالشيخ تميم قائلا ان "امير قطر رجل رائع وقائد كبير، ولدينا في هذه المنطقة مواهب قيادية، وايران محظوظة جدا بأن يكون في قطر امير مثل الشيخ تميم الذي يكافح من اجل عدم توجيه ضربة لهم". ثم قال لاحقا ان هناك مسودة للاتفاق مع ايران جرى تسليمها الى طهران.

تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

قنبلتان هندوسيّة وإسلاميّة "نوويّتهما" للردع أم للحرب؟

صحيح ان اشتعال التوتر بين الهند وباكستان لا يبعث على الاطمئنان، بالنظر الى ان "الجارتين اللدودتين" تختزنان ما يكفي من الرؤوس النووية القادرة على التسبب بفناء ملايين البشر، لكن العديد من التقديرات والوقائع، تظهر ان لا مصلحة لهما بالسير نحو الابادة النووية، لكن ذلك قد يكون تمنيات فقط

عندما تتفاقم النزاعات بين الهند وباكستان، فتش على بريطانيا. ما من قدرة على فهم النزاع، من دون ادراك جذور الارث الاستعماري البريطاني للهند والذي استمر نحو 200 سنة، ولم يساهم، الى جانب نهب خيرات سكان شبه القارة الهندية باسم الشراكة الاقتصادية والعلاقات التجارية، سوى في الاخلال بالبنى الدينية والعرقية والاجتماعية القائمة في هذه البلاد منذ الاف السنين.

يقال ذلك من دون تجاهل تعقيدات المجتمع الهندي وتنوعه العرقي وتركيبته الشائكة، الا ان ما سمي قانون الاستقلال الهندي الذي اقره البرلمان البريطاني، خلف جراحا لم يكن في الامكان ان تلتئم منذ نحو 70 سنة، حيث اقر تقسيم شبه القارة الهندية فحدثت اكبر موجة نزوح في تاريخها لملايين الناس، حيث توجهت قوافل المسلمين في اتجاه الاراضي التي اصبحت تسمى باكستان، وقوافل الهندوس والسيخ وغيرهم في اتجاه الاراضي التي اصبحت الهند، وتخلل ذلك عمليات قتل وانتهاكات واسعة.

لكن القنابل الموقوتة التي خلفها المستعمرون البريطانيون لم تقتصر على ذلك، لأن قرار التقسيم تضمن انضمام الولايات ذات الغالبية المسلمة الى باكستان، والولايات ذات الغالبية الهندوسية الى الهند، على ان يكون ذلك وفقا لرغبة السكان، وهي معادلة خلقت تعقيدات كثيرة، لكن هناك 3 نقاط اساسية من بينها كشمير (اضافة الى حيدر اباد وجوناغاد). وبينما فرضت الهند سطوتها العسكرية على حيدر اباد وجوناغاد، وضمتهما فعليا الى سيادتها برغم وجود اقلية مسلمة، الا كشمير لم يحسم وضعها لأن حاكمها الهندوسي، قرر الانضمام الى الهند من دون الاخذ في الاعتبار مطالب المسلمين الذين يشكلون الغالبية.

الان، تتقاسم الهند وباكستان السيطرة على كشمير التي تبلغ مساحتها 242 الف كيلومتر مربع، وتقطنها غالبية مسلمة تمثل نحو 90% الى جانب اقليات صغيرة من الهندوس والبوذيين، في حين تسيطر الصين على جزء آخر من الاقليم.

لهذا، ولأسباب عدة، فان وقوع هجوم ارهابي كالذي جرى في الشطر الهندي، من جانب جماعة مسلحة يعتقد انها تنظيم "لشكر الطيبة" الذي تقول نيودلهي ان اسلام اباد، تدعمه، ومقتل 26 شخصا من السياح الهنود، لا يكون حدثا امنيا محليا عاديا، اذ سرعان ما اشعل مواجهة مسلحة بين الجارين اللدودين، على الحدود، ومن خلال الغارات الجوية هجمات الصواريخ المتبادلة، واثار مخاوف تتعدى الحدود الاقليمية وشراراتها عالمية، وخصوصا في الصين وروسيا والولايات المتحدة وايران ودول الخليج الى جانب كل دول جنوب شرق اسيا، الى ان اعلن الرئيس الاميركي دونالد ترامب في 10 ايار الماضي، ان "الهند وباكستان اتفقتا على وقف طلاق نار شامل وفوري".

لهذه المخاوف اسبابها البديهية، ذلك ان "الجارين اللدودين" سبق لهما الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة حول كشمير، مرات عدة، في الاعوام 1947، و1965، و1999، ناهيك بالاشتباكات التي تجري بشكل معتاد بينهما بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة في المناطق الجبلية، خصوصا في منطقة سياتشين الوعرة التي شهدت ايضا مواجهة عسكرية كبيرة في العام 2003، وهو النزاع العسكري الذي وصف بأنه جرى في اعلى ساحة معركة على وجه الارض على ارتفاع 6 الاف متر.

الخشية تتحقق، بعدما استدرجت حادثة الهجوم الارهابي، اشتباكات اوسع بين الهند وباكستان، بشن غارات وهجمات متبادلة، الخوف الحقيقي منها احتمال تدحرجها الى حرب شاملة جديدة، تضع هذين البلدين، المتخمين بالسلاح والقنابل النووية والكراهية المتبادلة المتأثرة بالتاريخ ومآسيه، في مواجهة كبرى قد يكون من الصعب احتواؤها.

مع ذلك، فان هناك تقديرات وآمال ايضا، بأن البلدين، ادراكا منهما لكل عناصر التفجير الخطيرة التي يمتلكانها، وتحيط بهما، يميلان عادة الى تغليب خيار عمليات الانتقام المدروسة والمنضبطة، اذ لا مصلحة لنيودلهي التي للمفارقة تعتبر ان التهديد الاستراتيجي الحقيقي ضدها يأتي من جارتها الشرقية، اي الصين، وليس من جارتها الغربية باكستان، بالتصعيد المتفلت. اما اسلام اباد، فهي الاخرى، وفق التقديرات ذاتها، لا مصلحة لها بنزاع عسكري متفلت مع الهند التي تبدو اكثر اقتدارا عسكريا واقتصاديا وبشريا، فيما يعاني الباكستانيون من اوضاع اقتصادية مترديّة.

ويقول مراقبون ان رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، وهو من حزب "بهاراتيا جاناتا" المعروف بأفكاره القومية الهندوسية المتشددة، حيث غذى النزعة المتطرفة ضد الاقلية المسلمة في الهند نفسها، واتهم مرارا من خصومه بأنه شجع وان بشكل غير مباشر، اعمال العنف الدينية التي ارتكبها الهندوس، لم يكن في مقدوره ان يظهر "ضعيفا" امام باكستان بعد حادثة الهجوم الارهابي في كشمير، ذلك انه يروج منذ سنوات الى ان حكومته فرضت استقرارا في الشطر الهندي من كشمير. ولهذا، لم يجد مودي ما يمنعه من منح الجيش الهندي "حرية التحرك" للرد.

في المقابل، فان باكستان، على الرغم من ان موقعها في النزاع لا يبدو مؤاتيا، لا يمكنها اظهار خضوعها للسطوة الهندية، وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة شهباز شريف بتنديده بـ "الاستفزاز" الهندي، او باعلان وزير الدفاع الباكستاني خواجة محمد آصف تعزيز الانتشار العسكري على الحدود مع الهند، لكنه اكد على ان "على البلدين الامتناع عن استخدام الخيار النووي في حال حدوث صراع مسلح تقليدي". لكن رئيس الاركان الباكستاني الجنرال عاصم منير، لم يجد حرجا في التذكير بأن بلاده خاضت 3 حروب مع الهند حول كشمير، وفي إمكانها خوض 10 حروب أخرى، لكن القنابل النووية لم تخرج من مخابئها.

في مكان ما، تنظر الصين الى تنامي القدرات الهندية بقلق، وهي ترتبط منذ ستينات القرن الماضي بعلاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع اسلام اباد، ترقى الى مستوى العلاقات الاستراتيجية، بما يشمل ايضا تسليح الجيش الباكستاني ودعم البرنامج النووي الباكستاني، بموجب اتفاقية تعاون بنهما تعود الى العام 1986. مقابل دعم اسلام اباد لسياسة "الصين الواحدة"، اي الاقرار بسيادتها على تايوان، فان بكين تدعم حق تقرير المصير لشعب كشمير، وهو ما يثير حفيظة الهند بالتأكيد.

مما لا شك فيه، ان باكستان تراهن على المساندة الصينية لها في اي نزاع محتمل مع الهند، ولهذا، فان الولايات المتحدة التي توثقت علاقاتها مع نيودلهي بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، بعد فتور وتوتر مرحلة الحرب الباردة، الى درجة ان واشنطن دخلت مع الهند باتفاقية تعاون شاملة في مجال الطاقة النووية منذ العام 2005. وقد تعززت هذه الشراكة من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي دونالد ترامب خلال ولايته الاولى الى نيودلهي في العام 2020، للتأكيد على التحالف العسكري، خصوصا ان واشنطن تحدد منذ سنوات ان اولوياتها للتهديدات الاستراتيجية تتمثل في الصين الى جانب روسيا، حيث قالت في وثيقة الدليل الاستراتيجي للأمن القومي، ان الصين باتت "المنافس الوحيد المحتمل القادر على الجمع بين قوته الاقتصادية والديبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، لتشكيل تحد مستدام لنظام دولي مستقر ومنفتح". بهذا المعنى، فان ترامب معني مباشرة بتداعيات الشرارة الهندية - الباكستانية، وكيف من الممكن ان تؤثر على التركيز الأمني - العسكري الاميركي في شرق اسيا، وبؤر التوتر المحيطة بالصين، خصوصا ان الرئيس الاميركي يخوض منذ اسابيع حربا تجارية متفاقمة مع بكين التي نشرت وزارة خارجيتها فيديو، باللغتين الانكليزية والصينية يقول ان "الانحناء امام المتنمر اشبه بتجرع السم لإرواء العطش، ويفاقم الازمة. لقد اثبت التاريخ ان الركوع لا يؤدي الا الى مزيد من التنمر، والصين لن تركع".

الجدير بالذكر، ان الولايات المتحدة هي رابع اكبر مصدر للاسلحة للهند بعد روسيا واسرائيل وفرنسا، وتشير التقديرات الى حجم التجارة الدفاعية بينهما تصل الى اكثر من 20 مليار دولار. وستكون الهند وفق هذه المعايير، معنية ايضا برسم سياستها الصينية، بناء على عمق علاقتها مع واشنطن واولوياتها، واستنادا على الرؤية الأميركية - الهندية المشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

في هذه الاجواء المتوترة، تصبح صيغة "القنبلة الهندوسية" مقابل "القنبلة الاسلامية"، معادلة محفوفة بمخاطر لا يمكن تصورها في ظل العداء المستحكم بين نيودلهي واسلام اباد. يقدر معهد ستوكهولم ان لدى الهند 160 رأسا نوويا، مقابل 170 لباكستان، لكن لا تتوافر ارقام رسمية. ولا التوتر بين البلدين شبه مستمر، فان اي سوء حسابات او تقدير، اضافة الى تلاصقهما الحدودي، يعزز المخاوف من انفجار مواجهة مدمرة بينهما، حتى وان ادعت كل دولة ان "نوويتها" هي للردع، وليس للحرب.

القوة العسكرية

يحدد موقع "غلوبال فاير باور" المتخصص بالشؤون العسكرية، القوة العسكرية التي تتمتع بها الهند وباكستان، حيث يحتل الجيش الهندي المرتبة الرابعة عالميا بينما يحتل نظيره الباكستاني المرتبة 12 بين اقوى جيوش العالم. وبينما تبلغ ميزانية الدفاع ومعدل الانفاق السنوي للجيش الهندي 75 مليار دولار، فان الميزانية العسكرية لباكستان تبلغ 7.640 مليارات دولار.

يبلغ عدد افراد الجيش الهندي 1.4 مليون جندي، و1.1 مليون جندي في قوات الاحتياط، مقابل 654 الف جندي باكستاني، اضافة الى 550 الف جندي في قوات الاحتياط.

لدى القوة الجوية الهندية 2229 طائرة حربية، بينها 513 مقاتلة، 130 طائرة هجومية، 270 طائرة شحن عسكري، اضافة الى 351 طائرة تدريب، اضافة الى 899 مروحية عسكرية منها 80 مروحية هجومية، مقابل باكستان التي لديها 1399 طائرة حربية بينها 328 مقاتلة، 90 طائرة هجومية، و373 مروحية عسكرية منها 57 مروحية هجومية.

"الكارثة" نوويا

هناك دراسة نشرتها جامعة راتغرز تستعرض امكان وقوع حرب نووية بين الهند وباكستان، وتتضمن سيناريو استخدام ما يصل الى 250 رأسا نوويا صغيرا ومتوسطا، بقوة تفجيرية تتراوح بين 15 و100 كيلو/طن لكل رأس وتستهدف افتراضيا المدن الكبرى فيهما، مما سيؤدي الى مقتل ما بين 50 الى 125 مليون شخص بشكل فوري. وستؤدي هذه التفجيرات النووية الى حرائق ضخمة في المناطق الحضرية، مما سيتسبب في اطلاق ما يزيد على 5 الى 36 مليون طن من الدخان والسخام (الكربون الاسود) الى الغلاف الجوي العلوي، وستمنع اشعة الشمس من الوصول الى سطح الارض، وينخفض متوسط درجة حرارة سطح الارض بمقدار 1.5 الى 2.5 درجة مئوية خلال السنوات الاولى بعد الحرب، ووصل البرودة الى درجات قياسية. وبحسب السيناريو نفسه، سينخفض معدل هطول الامطار بنسبة قد تصل الى 30%، خاصة في افريقيا وآسيا واميركا الجنوبية، مما سيؤدي الى جفاف طويل، وتدمير مواسم الزراعة وانتشار واسع للمجاعات وتهديد الامن الغذائي.

مقابلة

ميرنا الشدياق

الرقابة بين حريّة التعبير وحدود إحترام الآخر تنظيم لا قمع ومحاضرات في الجامعات لمدّ الجسور

في زمن الحرية الرقمية، يتردد الكلام في لبنان عن جدوى الرقابة التقليدية على الافلام والكتب قبل عرضها وتوزيعها، وتشديد على اهمية التوعية لا الحظر والمنع المسبق، وان النقد والنقاش هما البديل الحقيقي لا المقص، في بلد يتغنى ابناؤه بالحرية التي يجب ان تقف عند حدود حريات الاخرين؟ فهل الرقابة تناقض هذا المفهوم؟

عند مقاربة موضوع الرقابة في لبنان، اسئلة عدة تطرح في الاذهان: هل يمكن لأي فرد اطلاق خطاب كراهية باسم الفن؟ هل يجوز لأي شخص اهانة معتقد ديني بذريعة حرية الرأي؟ وهل يحق للمؤسسات الرسمية تجاوز القوانين والدستور باسم الحرية؟

عن هذه الاسئلة تجيب المديرية العامة للامن العام من خلال العمل اليومي لمكتب شؤون الاعلام فيها، الذي يوازن بين الحرية الاعلامية والقوانين النافذة بالتنسيق مع الجهات المعنية. وهي، من خلال المحاضرات في الجامعات، تساهم في مد الجسور بين الطلاب والمديرية العامة من اجل تسليط الضوء على الرقابة ومعاييرها.

في هذا السياق، اجرت "الامن العام" حوارا مع رئيس شعبة السينما في دائرة البث المرئي والمسموع التابعة لمكتب شؤون الاعلام المقدم داني ابوجودة، فتحدث عن اهداف المحاضرات التي تعطى في الجامعات، وعن العمل الرقابي الذي تقوم به المديرية العامة للامن العام استنادا الى القوانين.

■ ما الهدف من التواصل مع طلاب الجامعات والمشاركة في محاضرات عن موضوع الرقابة، وهل هذه اللقاءات دورية؟

□ تهدف المحاضرات الموجهة الى طلاب الجامعات الى تسليط الضوء على مفهوم الرقابة ومعاييرها والالية المتبعة لدى الامن العام في تطبيقها استنادا الى القانون، كما تساهم في مد الجسور بين الطلاب والمديرية العامة للأمن العام لما لذلك من فائدة على الشأن العام، مع الاشارة الى ان هذه اللقاءات ليست دورية بل سنوية، بناء على طلب من ادارات الجامعات. دعيت الى محاضرة امام طلاب الدراسات العليا بالاعلام والاعلان في جامعة سيدة اللويزة لكي يتعرفوا على الخطوات التي يتوجب عليهم اتباعها لدى الامن العام عند انتاج اي محتوى اعلامي وآلية الاستحصال على اي من الاجازات الممنوحة من الامن العام.

■ يدور في لبنان نقاش دائم حول جدوى الرقابة خصوصا على الافلام السينمائية في ظل امكان مشاهدتها عبر الانترنت؟

□ تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا اساسيا في نشر المحتويات الاعلامية والاعلانية الا انها غير متوفرة لدى كافة المواطنين، اما بالنسبة الى دور السينما فهي متاحة للجميع، وهنا يبرز دور الرقابة في تطبيق المعايير المحددة في القوانين وفي منع المخالفات التي من شأنها ان تؤثر سلبا على النظام العام والاداب العامة في المجتمع اللبناني.

■ بماذا تتوجهون الى كل الذين يطالبون بإلغاء الرقابة على كل المستويات لأنها تقيد الحرية التي يتغنى بها اللبنانيون؟

□ الغاء الرقابة هو شأن يختص بالتشريع ودور المجلس النيابي، وحدود الحرية المطلقة وضررها المحتمل على المجتمع. واذا كان هناك اي مطالب لالغاء هذه الرقابة، فان المرجع الصالح لالغائها هو السلطة التشريعية واليها يجب التوجه، ونحن نطبق القوانين التي يشرعها المجلس النيابي.

■ ما هو مفهوم الرقابة من وجهة نظركم؟

□ مفهوم الرقابة بشكل عام يتناسب مع مبدأ الحرية المقوننة والمسؤولة ويتعارض مع مبدأ الحرية المطلقة، حيث يكون هناك افراط في استعمال الحرية الممنوحة للفرد ليتعدى حدود حرية الاخرين. لذلك يسعى مكتب شؤون الاعلام الى تعزيز مساحات الحرية والتعبير عن الرأي والمعتقد لجميع اللبنانيين من دون تمييز، ويمارس حقه كأي مواطن في مراجعة النيابات العامة والسلطات صاحبة الصلاحية في اي شأن اعلامي او اعلاني يمكن ان يجد فيه خرقا للمصالح العامة والخاصة، وهو يحتكم في ذلك الى القانون والقضاء عملا بمبدأ احترام المؤسسات والتزام ما تقرره. ولا بد من الإشارة، الى ان القاعدة التي تحكم الحياة العامة والاصول الناظمة في الدول هي ان القانون يبقى ساريا ويفترض احترام احكامه وتطبيقها الى ان تعدله السلطات الدستورية المعنية او يستبدل بقانون جديد وفق الأصول. اما السلطات والمؤسسات التنفيذية، فتقع عليها مسؤولية تطبيق هذه القوانين السارية المفعول والعمل بموجبها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة وايجاد اوسع مساحة مشتركة للتعاون بين المؤسسات الرسمية ووسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

■ ما هي انواع الرقابة التي يمارسها المكتب؟

□ هناك الرقابة المسبقة على الاعلام، وهي عملية تقييم ومراجعة محتوى الوسائط الاعلامية قبل بثها او نشرها، بهدف التأكد من توافقها مع المعايير المحددة في القانون، يتم من هيئات حكومية او جهات رقابية للاطلاع على المحتوى وضمان امتثاله للقوانين والقيم المجتمعية. كما تتم أيضا ممارسة الرقابة اللاحقة على وسائل الاعلام وهي عملية مراقبة وتقييم المحتوى الاعلامي بعد بثه او نشره. يتم ذلك من قبل هيئات رقابية او مجتمعية، هدفها الرصد والتحقق من مدى توافق المحتوى مع القوانين والمعايير المحددة وعدم وجود ضرر مجتمعي، واتخاذ الاجراءات الضرورية في حالة تخطي تلك المعايير.

"الرقابة تتناسب مع مبدأ الحرية المقوننة وتتعارض مع مبدأ الحرية المطلقة"

■ ما هي المعايير التي تنطلقون منها لممارسة الرقابة على وسائل الاعلام؟

رئيس شعبة السينما في دائرة البث المرئي والمسموع التابعة لمكتب شؤون الاعلام المقدم داني ابوجودة.

□ معايير الرقابة تنطبق على الإنتاج الاعلامي والاعلاني، وهي مجموعة من الضوابط والقواعد التي تحدد الإطار الذي يجب ان تلتزم به وسائل الاعلام عند نشر المحتوى. وقد حدد القانون اللبناني تلك المعايير على الشكل التالي: احترام الدستور والقوانين والانظمة المرعية الاجراء، احترام كل المعتقدات الدينية المعترف بها رسميا، عدم التعرض الى شخص رئيس الجمهورية بالقدح والذم، عدم السماح بعرض ما يمس بالاخلاق والآداب العامة، عدم التعرض للدول الشقيقة والصديقة ورؤسائها، عدم مس السلم الاهلي والامن القومي او اثارة النعرات الطائفية، عدم السماح بعرض ما يشكل دعاية لاسرائيل او يتعاطف معها.

■ ما هي المهام المنوطة بمكتب شؤون الاعلام؟

□ يمارس مكتب شؤون الاعلام دوره ومسؤولياته المحددة في المجالين الاعلامي والاعلاني، وهو يحرص في الواقع على التقيد بنصوص القانون واحكامه ضمن اطار التوسع في الاجتهاد والتأويل لمصلحة حماية الحريات العامة واحترام حق التعبير والتعدد والتنوع الفكري والثقافي والسياسي في البلاد. كما يقوم المكتب بالسهر على حسن تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات التي ترعى عمل دائرة المطبوعات ودائرة البث المرئي والمسموع، واعطاء التوجيهات اللازمة لحسن التنفيذ من خلال:

-1 متابعة منح المطبوعات اللبنانية على اختلاف انواعها والمصدرة من لبنان اجازة تصدير والمطبوعات الاجنبية الصادرة في لبنان اجازة توزيع او تصدير والمطبوعات الواردة من الخارج اجازة ادخال وتوزيع.

2- متابعة مراقبة نصوص المسرحيات المنوي عرضها ونصوص الافلام والمسلسلات أيا كان نوعها المنوي تصويرها على الاراضي اللبنانية.

3- متابعة تصدير جوازات السفر للبنانيين والاجانب المقيمين على الاراضي اللبنانية.

4- استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بطلبات انشاء دور النشر والمطبوعات.

5- متابعة مراقبة الاشرطة (افلام، مسلسلات، دعايات، اغاني، فيديو كليب..) على اختلاف انواعها المصدرة الى الخارج او الواردة الى لبنان.

6- متابعة مراقبة الافلام السينمائية المنوي عرضها بالتنسيق مع لجنة مراقبة اشرطة الافلام المعدة للعرض والاعلانات الطرقية ومنح الاجازات اللازمة.

7- اعداد المراسلات اللازمة وتقديم الاقتراحات والدراسات بالأمور والقضايا المتعلقة بشؤون الاعلام في الامن العام.

8- التنسيق مع مختلف وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة والمواقع الاعلامية الالكترونية لجهة نشر البيانات والاعلانات ونشاطات المديرية العامة للامن العام.

9- تنظيم تقارير اعلامية شاملة بعد رصد وجمع وتحليل وتوثيق المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشرها وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والمواقع الالكترونية ومواقع التواصل.

10- تغطية نشاطات المديرية العامة للامن العام واعداد الكلمات.

11- تطبيق احكام القوانين والانظمة المرعية الاجراء ضمن الصلاحية والمهام المكلف بها في حال المخالفة كل ذلك في ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي، بالتعاون مع الادارة المختصة.

12- التعاون مع وزارات الصحة والاقتصاد وغيرها، لمتابعة ملفات اعلامية واعلانية على اساس القوانين والانظمة السارية.

13- متابعة البث الاذاعي والتلفزيوني في ◄

من محاضرة في جامعة NDU.

◄ البلاد لإشعار الجهات المعنية اي الوزارات ذات الصلة من حيث الصلاحية وزارة الاعلام والمجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع بالمخالفات والخروقات التي تقع.

-14 بناء افضل العلاقات مع الجسم الاعلامي في لبنان ودور النشر وشركات الاستيراد والتصدير وتوزيع المطبوعات والكتب في اطار التعاون والمصلحة المشتركة.

■ كيف تتم الرقابة على الاشرطة السينمائية والى من تعطى اجازات العرض؟

□ تمنح اجازات عرض للافلام السينمائية والاشرطة الدعائية التجارية التي تعرض على شاشات السينما، والى مقدمات الافلام، ودعاية فيلم سينمائي يعرض على شاشات التلفزة المحلية. يتم تسيير دوريات مراقبة على دور السينما للتثبت من استحصالها على اجازات عرض والتقيد بمضمونها، وعدم مخالفتها القوانين. اما المعاملات او الاجازات او المستندات التي تستقبلها او تصدر عن شعبة السينما في المكتب فهي معاملة اجازة عرض فيلم سينمائي، ويتم منح اجازة عرض للفيلم في حال عدم وجود مشاهد او نصوص تتعارض مع القوانين. وفي حال تضمن الفيلم مشاهد عنف او جنس او ما شابه، يصار الى تصنيفه وفقا للفئات العمرية G/PG/PG-13/PG-16/NC-18/.

في حال وجود مشاهد او نصوص مسيئة او مخالفة يتوجب اقتطاعها، يحال الفيلم

> **المجلس النيابي هو المرجع الصالح لإلغاء القوانين واليه يجب التوجه**

الى "لجنة الرقابة على الافلام السينمائية" المعدة للعرض لاتخاذ القرار المناسب. ومن ثم يتم اصدار الاجازة المطلوبة بعد تصحيح الوضع. في حال وجود نصوص او مشاهد مخالفة يصعب اقتطاعها في معظم الفيلم، او يكون الفيلم في معظمه مسيئا، او هناك ما يدعو الى منع عرض الشريط كله، يصار الى احالة الفيلم الى لجنة الرقابة على الافلام السينمائية المعدة للعرض التي تم تشكيلها بموجب القرار رقم 85 تاريخ 2010/09/30 الصادر عن مجلس الوزراء مؤلفة من ممثل وزارة الاعلام رئيسا، ممثل وزارة الخارجية والمغتربين، ممثل وزارة التربية والتعليم العالي، ممثل وزارة الاقتصاد والتجارة، ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثل المديرية العامة للأمن العام/ اعضاء، كما تبدي اللجنة رايها باكثرية الاصوات في شأن اجازة عرض الفيلم او رفضه او اقتطاع بعض اقسامه.

اذا قررت اللجنة رفض عرض الشريط، يعود الى وزير الداخلية والبلديات ان يتخذ القرار الذي يراه مناسبا بمنع الفيلم او السماح بعرضه، اما اذا قررت اقتطاع بعض اجزائه فتبلغ الشركة المستوردة للفيلم بذلك، ولوزير الداخلية والبلديات وتلافيا لأسباب تخل بالنظام والامن العام ان يمنع منعا باتا، بناء على اقتراح المديرية العامة للامن العام اي شريط اجيز عرضه. تمنح اجازة عرض افلام دعائية (مقدمات او TV SPOT)، وتتقدم شركات الاعلان بطلب اجازة دعائية للعرض على شاشات السينما او التلفزة، فيصار الى تنفيذ عملية الرقابة وفقا للآلية المذكورة آنفا. تمنح الافلام المعدة للعرض في المهرجانات السينمائية اجازة عرض مجانية بعد مشاهدتها وفي حال كان عائدا الى الجمعيات المرخصة ولا تتوخى الربح.

تجدر الإشارة الى ان الافلام المعدة للعرض في السفارات او في المراكز الثقافية التابعة لها لا يتم مراقبتها، فلا تمنح اجازة عرض كونها ترد الى لبنان ضمن حقائب ديبلوماسية. من الاجازات ايضا اجازة عرض تلفزيونية وتتقدم شركات الانتاج بالطلب (افلام، مسلسلات، مسرحيات، اعلانات، فيديو كليب).

تقوم الشعبة باجراء اللازم بعد التأكد من عدم مخالفتها للمعايير والمسلمات المعتمدة في عملية الرقابة. في حال تضمنت هذه الاشرطة مشاهد او نصوصا مخالفة للقوانين يتوجب اتخاذ القرار بشأنها. تذكر هذه المشاهد على اجازة العرض التي تمنح لأصحابها شرط تطبيق الشروط المذكورة. في بعض الحالات يطلب من المحطات التلفزيونية وجوب. مشاهد من بعض الافلام عند عرضها في اوقات باكرة (قبل الساعة العاشرة ليلا على سبيل المثال...). اضافة الى منح اجازة عرض افلام DVD ومعاملة اجازة عرض اعلان طرقي وتتقدم شركات الاعلانات بطلب اجازة عرض اعلان مثبت او متحرك من دائرة البث المرئي والمسموع حيث تقوم الشعبة بالتدقيق في الاعلان واجراء اللازم في حال لم يرد فيه ما يخالف الانظمة والقوانين المرعية الاجراء، ويصار الى تعديل بعض الصور في حال وجود مشاهد غير مألوفة.

مؤتمر

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

"الأمن العام" في مؤتمر "إحلال السلام وتعزيز الأمن" العميد عقيقي: الأمن والإعلام خطّان متوازيان في خدمة الدولة

تحت شعار "نعمل لإحلال السلام وتعزيز الامن، وتطوير النمو في عالمنا العربي"، انعقد المؤتمر العربي في دورته الثالثة عشرة في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، وتنظيم مركز لبنان للعمل التطوعي الذي يرأسه الدكتور محمد علي الجنون

على مدى يومين، استضاف المؤتمر شخصيات امنية واعلامية وجامعية ونقابية قدمت رؤيتها عن العنوان المطروح للنقاش. واقترحت سلسلة تدابير واجراءات تساهم في معالجة مجموعة ازمات متصلة بالافكار المطروحة فيه، فكانت المداخلات غنية، فيما تم تداوله خرج بتوصيات للحلول عممت على جامعة الدول العربية ورئاسة الحكومة واتحاد الغرف العربية والجهات المعنية.

تعددت محاور المؤتمر التي اطلقت سلسلة افكار تستدعي التوقف عندها والاخذ بها لبناء عالم متكامل من السلام يلعب فيه الاعلام دورا بارزا. تحت هذا العنوان، اندرجت كلمة رئيس تحرير "الامن العام" العميد منير عقيقي عن "دور الاعلام في تعزيز الامن"، حيث قدم مقاربة عميقة لاسيما في العلاقة بين الامن والاعلام.

كذلك كانت كلمة للاستشاري في هندسة الكهرباء المهندس محمد قاسم عن الامن والسلامة المرورية ودور الذكاء الاصطناعي وتطبيق القوانين. اما كلمة المديرية العامة لقوى الامن الداخلي فالقاها المقدم الدكتور طارق حسب الله، وتركزت على دور الامن في منح الثقة وتحفيز الاستثمار. من جهته، قدم الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود سردا تاريخيا للوضع المالي في البلد وشرح أهمية العلاقة بين الاقتصاد والسلام والنمو، في حين عرض ممثل نقيب المهندسين في بيروت ايلي رزق دور المهندس في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. اما الخبير في الأمن السيبراني العميد الركن خالد حمادة، فتناول استخدامات الذكاء الاصطناعي المتعددة والتي تشكل سيفا ذو حدين، وفق قوله. بدوره حاضر رئيس تحرير جريدة "اللواء" صلاح سلام عن دور الاعلام في تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وتمحورت كلمة رئيس مجلس الادارة المدير العام السابق لتلفزيون لبنان الدكتور طلال المقدسي حول الامن القومي ورفاهية المواطن، مركزا على وجود ما اعتبره فوضى في عمل المنصات الاعلامية. اما نقيب المحررين جوزف القصيفي، فتناول وضع الاعلام والإعلاميين، متوقفا عند محاولات الانقضاض على دور النقابات الوطنية لمصلحة تجمعات هجينة. وتحدث مدير الفرع الاول في كلية الاعلام في الجامعة اللبنانية الدكتور رامي نجم عن التحول الرقمي وواقع الاعلام.

في اليوم الاول من المؤتمر، كانت كلمات لكل من رئيس مركز لبنان للعمل التطوعي الدكتورة نجوى ازهار ممثلة اتحاد الغرف العربية، المحامي ميشال قليموس، الوزيرة السابقة الدكتورة منال عبد الصمد، ممثل وزير الاتصالات المهندس باسل الايوبي، وممثل جامعة الدول العربية.

وفي ما يلي نص الكلمة التي القاها العميد عقيقي في المؤتمر:

"ما دام عنوان الكلمة يتناول "دور الاعلام في تعزيز الامن"، اتوجه بتحية الى رجال الاعلام والامن الحاضرين في هذه الصالة.

اولا، اشكر منظمي المؤتمر في دورته الثالثة عشرة، لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الندوة التي تتناول موضوعا محوريا، هو "دور الاعلام في تعزيز الامن".

في ظل الازمات المتلاحقة التي نعيشها في لبنان، يتبين لنا يوما بعد يوم ان الاعلام ليس مجرد وسيلة لنقل الاخبار، بل أصبح لاعبا رئيسيا في تشكيل الوعي الجماعي، وبناء السلم الاهلي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والحراك السياسي، والاضاءة على كل جوانب حركة المجتمع ومؤسسات الدولة الدستورية وقطاعاتها العامة والخاصة، ومن بينها قطاع الامن.

خلال تجربتي المتواضعة في الاعلام الامني منذ العام 1985، في الجيش او في الامن العام وحتى اليوم، كنت اواجه اشكالية رئيسية وهي كيف نؤمن متطلبات "نَهَم" الاعلام وتوقه الى الحصول على الخبر، وهذا الامر يصب في اساسيات مهمات الاعلام ودوره ورسالته. في مقابل المحافظة بعض الاحيان على المعلومات وعدم البوح بها لأن في

> لقيام تنسيق امني واعلامي لضمان المصلحة العليا للدولة

رئيس تحرير "الأمن العام" العميد منير عقيقي.

ذلك احتمالا لكشف امور قد تؤثر على الامن والسلم والاستقرار. وبالفعل كان يقع الاعلام والامن في معضلة "مَن يساعد مَن"؟ هل الاعلام في خدمة الامن، ام الامن في خدمة الاعلام؟ ولا يزال هذا السؤال مطروحا الى يومنا هذا، وأكبر دليل على ذلك عنوان الندوة التي نحن في صدد مناقشتها حول "دور الاعلام في تعزيز الامن".

السؤال الذي يطرح نفسه في ندوتنا هذه: هل للإعلام دور في تعزيز الامن؟

الى هذا السؤال، نطرح الاشكالية من تصورات اخرى: هل للإعلام دور في تقويض الامن والسلم الاهلي للبلاد؟ هل الامن في حاجة الى الاعلام لتعزيز الاستقرار؟

امام العولمة المطلقة، التي انتجت جيشا اعلاميا متنقلا في ارجاء العالم، لا ضوابط مهنية له ولا اخلاقية حتى، كيف يمكن الحد من اثاره على الاعلام المهني والتقني الذي لا يمكنه الوقوف جامدا امام غزارة المعلومات، صحيحة او غير صحيحة، التي تتطاير وتتناقل في ارجاء الكرة الارضية واجوائها، وكل شخص قادر على ترجمتها الى اللغة التي يفهمها، ثم ينقلها افقيا وعموديا، على اعتبار ان كل شخص بات من خلال مواقع التواصل، يصنع الجمهور الذي يريده بمواصفاته هو من خلال التركيز على المعطيات التي يبثها ويحاول جذب المؤيدين لها اليه.

كثر ممن خدمت معهم من اصحاب القرار، وفي مناصب ومواقع متقدمة، وفي اثناء المناقشات التي كانت تجري بشأن التنسيق بين المؤسسات العسكرية والامنية وبين الاعلام، وكيفية ايجاد الإطار الانسب والافضل للتعاون معه وتأمين جانبه واستمالته. كان موقفي دائما ولا يزال: "ان الاعلام هو المرآة التي تعكس الواقع، إذا كان الواقع جيدا كانت الصورة التي ينقلها الاعلام مماثلة. وفي حال العكس، فمهما حاول البعض اخفاء اي خطأ في الممارسة، او هفوة في التنفيذ او تقاعس في تحمل المسؤولية، من الطبيعي ان يظهر هذا الامر عاجلا ام اجلا، وينتقل طبيعيا الى العلن بواسطة الاعلام المحترف والمهني والاستقصائي. لهذا كانت التوجيهات تركز على اهمية الالتزام بالقوانين وما تفرضه الصلاحيات، تأكيد الجدارة في تطبيق قواعد ومراقبة العمل الاداري والمالي ومكافحة الفساد والرشوة، المهارة في تنفيذ المهمات العسكرية والامنية، عندها تستقيم العلاقة بين الامن والاعلام.

على الاجهزة الامنية والعسكرية ان تحرص على ان تكون بياناتها ومعلوماتها واضحة ومحددة، وان يعي الاعلام ان التحرك الامني والمهمات الامنية الاستباقية والتحرك العملاني، التي تقوم بها القوى العسكرية ليست دائما قابلة للنشر او للكشف، وذلك لأسباب تتعلق بالمهمات السرية والتحرك الميداني. وبالتالي يوجب الامر التنسيق والتعاون بين المستويين الامني والاعلامي لضمان المصلحة العليا للدولة وادواتها العسكرية الشرعية، وهذا امر بالغ الاهمية والحساسية والدقة شرط ان لا يؤثر على الحقيقة. فحرية النشر تكفلها القوانين، ولكن في الوقت نفسه حماية الامن والسلم المجتمعي يفرض في بعض الظروف، الاحجام طوعا وقانونا، عن النشر عندما تشكل هذه المعلومات او الاخبار تهديدا مباشرا للدولة والاستقرار العام، وليس للأشخاص او المسؤولين، طبعا من ناحية التقصير. ولا بد من الاشارة هنا الى ان المسؤولية يتحملها احيانا الامن عن سوء تقدير بتسريب معلومات بغرض الدعاية والظهور تنعكس سلبا. المسؤولية إذا، يتحملها الامن بأن لا يسرب، ويتحملها الاعلام بادراك العواقب وعدم التهور.

الاعلام في عالمنا الحاضر، هو القوة الشاملة التي تؤثر سلبا او ايجابا، حسب التوجهات والتوجيهات، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والمالية والفنية والدينية والثقافية، وغيرها من الامور التي تشغل الشعوب والانظمة والدول والجماعات في العالم.

هو اداة للاستقرار والسلام، وفي الوقت نفسه ◄

هو الموجه المباشر وغير المباشر للحروب والثورات، والمحرض عليها ويحاول استغلالها.
هو الوسيلة التي تعبد الجسور بين الاطراف، والالة التي تهدمها وتوسع الهوة بينها. النظرة الى الاعلام منوطة بالجهة التي تنظر اليه، ومدى استفادتها منه في خياراتها وخططها المختلفة. بكلمة مختصرة، الاعلام كالأمن ليس مهنة فحسب بل مسؤولية. هو المحرك الايجابي والسلبي، هو الصفة والظرف والنعت والنقد، هو في النهاية عقل وعيون ولسان كل الناس والدول والجماعات. يفكر بعقولهم، يرصد ما يراه، يصنع الخبر وينشره.
اما الامن في عالمنا الحاضر، فلم يعد محصورا فقط بالمفهوم الامني والعسكري الضيق، ولم يعد عملا يتحرك خلف الابواب الموصدة والمقفلة، بل أصبح جزءا لا يتجزأ من هيكلية مؤسسات الدولة في معناها المتعدد والواسع، لأن كل الركائز التي تقوم عليها الدول اصبحت مترابطة كالسلسلة، ويمكن اختصار هذه الركائز بـ"السياسات" الامنية والدفاعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والصناعية والغذائية والنفطية والمائية، واي اختلال باي منها ستؤثر على مجمل الهيكل، واذا اختل العدد الاكبر منها سقطت بكاملها. وهنا يأتي دور القيادات الامنية التي تعمل بعيدا من البروباغندا الاعلامية من اجل تسهيل اتخاذ القرارات على السلطات والسهر على حماية النظام والمؤسسات والديموقراطية وامن المجتمع.
امام هذه الصورة، يبقى الاعلام الداخلي اللبناني "السلطة" التي تنظر الى مؤسسات الدولة وسلطاتها الدستورية من الخارج، يتحرك انطلاقا من القانون، لكن هذا الامر لا يزال غير مكتمل وغير محدث، فالإعلام بشكل عام، سبق التشريع وتخطاه بأشواط. وهو يتحرك ايضا من خارج اي ميثاق شرف او اعتماد كل المعايير المهنية، بالرغم من موافقة أكثر من 36 وسيلة اعلامية عليهما في العام 2013 برعاية رئيسة مكتب الاتحاد الاوروبي في لبنان. ايضا وايضا يتحرك من خلفية توجهات الداعمين والممولين له في الداخل والخارج، ويوجه الاعلام سياسة المالكين له الظاهرين

> **الاعلام يتحرك مع نبض الشارع ويتماوج مع شعور الناس**

وغير الظاهرين. لكن في الحقيقة، وبالرغم من الفوضى النسبية التي تعتري هيكله، يتمتع الاعلام في لبنان بقدر كبير من مساحة الحرية مقارنة بالخارج. فهو يشكل في لبنان السلطة الرابعة، وافراده محصنون بقانون المطبوعات. واثبتت التجارب ان أكثر من 90 في المئة من الدعاوى التي رفعت ضد الاعلام كانت خاسرة، حتى المعارك التي خاضها الامن ضده لم يفز فيها، وان كان محقا.
في الواقع، المعادلة تختصر بأن "الاعلام يتحرك مع نبض الشارع ويتماوج مع شعور الناس، بينما الامن هو الشعور الذي يطمئن المجتمع اليه".
على اساس هذه المعادلة، تبقى الجدلية بين الامن والاعلام، والاشكالية حول دور الاعلام في تعزيز الامن قائمتين.
في النتيجة، يشكل الاعلام عامل تهدئة، واداة توتير وتحريض، ووسيلة كشف الاخطاء والمحاسبة، وجسر عبور لخطين: الاول ينقل وجهة نظر الدولة الى الرأي العام، والثاني يحمل هموم الناس ومطالبهم الى الدولة. عدا عن دوره الطليعي في الاعلام التخصصي والاستقصائي. فيتحول هذا الدور تلقائيا الى شريك في بناء المجتمع والدولة معا، وفي تعزيز نسق الديموقراطية والحوار والمساعدة على المحاسبة والمساءلة والقيام بدور الموجه، وأحيانا المغالاة في دور سلبي.
في المقابل، طور الامن في لبنان ادواته الاعلامية والمتكلمين باسمه، فأضحت عملية التواصل سهلة وحاضرة في كل الاوقات والظروف والمناسبات من خلال الاتصال المباشر، او اصدار البيانات التي غالبا ما تكون واضحة ومحددة وغير مبهمة. وقد التزمت الجدية في التعامل مع كافة وسائل الاعلام ومندوبيها. والاهم انها نأت بنفسها في كثير من الاحيان عن قول "لا تعليق".
لعب الاعلام دورا رئيسيا في تسليط الضوء على المبادرات المحلية التي تهدف الى تحريك عجلة الاقتصاد، وخصوصا في مجالات التكنولوجيا والطاقة البديلة.
كما ان تغطية الاعلام للازمات التي ضربت لبنان ساعدت في كشف مكامن الخلل، ما مكن من تشكيل خطوة اولى في مسيرة الالف ميل نحو المساءلة والاصلاح، وهذه الخطوة كبرت واتسعت بعدما وُجدت الارادة السياسية لإعادة بناء الدولة وتفعيل الاجهزة الرقابية ورذل الاستزلام والمحسوبيات.
ختاما، وعلى صعيد دور الاعلام في تعزيز الامن، فان لبنان بلد التعدد والتنوع. والاعلام فيه يجب ان يكون اداة لبناء الجسور، لا لزرع الحواجز. وقد لاحظنا مؤخرا كيف ان بعض البرامج الحوارية والمنصات الرقمية، باتت تعطي مساحة لصوت المجتمع المدني، والاصوات تدعو الى الحوار بدل الانقسام والتناحر، بالرغم من استمرار حدة التحريض الطائفي وبث الكراهية والحقد. في المقابل، على الامن ان يساعد في ايجاد دولة موثوق بها يطمئن اليها المواطن ولا يكون عصا في يدها. في ظل التوترات الاقليمية المتصاعدة، وخاصة على الحدود الجنوبية، يصبح من المهم ان يتحلى الاعلام بالمسؤولية الوطنية، فلا يكون منبرا للتصعيد، بل اداة لتهدئة النفوس، وتغليب لغة العقل على لغة السلاح. كما لا يجوز ان يكون الاعلام على صورة الدولة المنقسمة على نفسها كما هو حاله اليوم، فيفقد ثقة الناس على غرار فقدانهم ثقتهم بالدولة.
لبنان في حاجة الى اعلام يعلي مصلحة الوطن فوق كل انتماء، يكون شريكا حقيقيا في بناء دولة القانون ودفع عجلة النمو، وتكريس ثقافة السلام الاهلي الداخلي، الى جانب امن يصون الكيان، يوفر الاستقرار والسلام والطمأنينة، يواجه التحديات ويكافح الارهاب والجريمة ويحمي الشعب والوطن.
الامن والاعلام خطان متوازيان في خدمة لبنان، ولكن اي لبنان؟ طبعا لبنان الكيان ودولة القانون والمؤسسات التي يجب ان تكون كاملة الاوصاف، لا تشوبها شائبة".
ختاما، وزعت شهادات على المشاركين والاعلاميين الذين تولوا نقل وقائع المؤتمر.

نشاطات

نحو تحويل معبر المصنع رمزا لحيويّة الدولة أبوشقرا: الإجراءات مستمرّة على مدار الساعة

رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العميد هادي ابوشقرا.

لم يكن عنوان زيارة رئيس الحكومة القاضي نواف سلام الى منطقة البقاع اثمائيا فحسب، اذ انه رغب في ان تشتمل على ابعاد اجتماعية واقتصادية وامنية، بدليل اللقاءات التي عقدها خلال هذه الزيارة والمواقف التي اطلقها، وادرجت في اطار التأكيد على وقوف الدولة الى جانب ابنائها.
رافق الرئيس سلام في هذه الجولة الاستثنائية وزير الدفاع ميشال منسى ووزير الداخلية والبلديات احمد الحجار ووزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني ورئيس الاركان في الجيش اللواء حسان عودة. محطته الابرز كانت في معبر المصنع الحدودي، حيث اطلع من ضباط الامن العام وعناصره على التدابير والاجراءات المتخذة لتسهيل عملية الخروج والمغادرة ضمن الضوابط الامنية. وقال ان هذا المعبر بصفته منفذا حيويا يجب ان يدار وفق اعلى المعايير التقنية والامنية، لا ان يترك عرضة للعشوائية او الاستنسابية، معلنا ان هذا المعبر يجب ان يتحول من نقطة ضعف الى رمز لحيوية الدولة وصدقية ادارتها.
وكشف ان العمل جار على تركيب اجهزة تفتيش متطورة (سكانر) في اقرب وقت ممكن لتسهيل مرور البضائع، وتعزيز الشفافية، وتفعيل تصدير المنتجات اللبنانية برا بشكل قانوني ومنظم.
وكان الرئيس سلام قد شدد على ان المعابر الرسمية هي مرآة السيادة اللبنانية، وان انتظام العمل فيها - امنيا ولوجستيا - يشكل خط الدفاع الاول عن الاستقرار الداخلي.
"الامن العام" اجرت حوارا مع رئيس الدائرة الامنية في الامن العام العميد هادي ابو شقرا.

■ قام رئيس الحكومة نواف سلام بتفقد دائرة امن عام المصنع الحدودي، كيف تصف هذه الزيارة؟

□ تكمن اهمية الزيارة في انها الاولى من نوعها لرئيس حكومة مع وفد وزاري وعسكري كبير، اذ يتبين من حجم التمثيل الحكومي اهمية الزيارة لمركز المصنع الحدودي، وخاصة انه المركز الاكبر بين لبنان وسوريا وكان التشديد على حسن سير العمل فيه خاصة من النواحي الامنية ومعايير دخول وخروج السوريين والمسافرين من والى لبنان.

■ على ماذا اطلعتم الرئيس سلام خلال جولته على مبنيي الوصول والمغادرة؟

□ اطلعناه على طريقة سير العمل والعقبات التي تواجه التنفيذ والاجراءات المتخذة في الدخول والمغادرة والتصور الموضوع لتأهيل وبناء مركز حدودي نموذجي، وكذلك بناء مركز مغادرة قريب من مركز الوصول.

■ هل من اجراءات جديدة اتخذها الامن العام لتخفيف الضغط على المعبر؟

□ الاجراءات مستمرة على مدار الساعة نظرا الى التطورات وخاصة الامنية في سوريا والمناسبات وغيرها لتخفيف الازدحام بالتنسيق مع الامن العام السوري وبتوجيهات وزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

■ هل من توجيهات محددة ابلغكم اياها الرئيس سلام؟

□ اثنى على الاجراءات وطلب المزيد من التشديد والحزم في الوقت نفسه، مشيرا الى انه دائما الى جانب الامن العام في ادائه لما فيه مصلحة لبنان واللبنانيين.

نشاطات

مُعرّفًا الطلاب بمهماته وشروط التطوّع ومخاطر المخدرات الأمن العام حاضَرَ في الحكمة - الجديدة

المقدم بشارة كلاب.

مديرة مدرسة الحكمة الين ابي حنا نقولا.

في 27 نيسان الفائت نظمت مدرسة الحكمة - الجديدة، في اشراف مديرتها الين ابي حنا نقولا، منتدى مهنيا يهدف الى تعريف طلاب الصفوف الثانوية فيها على ابرز الاختصاصات العلمية الجامعية والمهنية، الوظائف الرسمية المدنية والعسكرية، المهن الحرة، وسواها من الاختصاصات او الاعمال التي قد يختارها الطلاب في المستقبل عقب انهائهم مرحلة التعليم الثانوي شارك في المنتدى المهني اختصاصيون في مجالات ومؤسسات عدة: العميد في قوى الامن الداخلي الياس شحود، رئيس شعبة التعاون العسكري المدني في المديرية العامة للامن العام المقدم بشارة كلاب، المهندس ميشال شكري، المحاميان شربل خوري ونجوى ابو خير، الطبيب شادي لبكي، الدكتور الفيزيائي ايلي متني، والدكتورة الصيدلانية جويس مقصود. وقد قام كل منهم بشرح التفاصيل العلمية، العملانية، والمادية المتعلقة باختصاصه الى الطلاب، ثم تحاور معهم واجاب عن كل استفساراتهم وهواجسهم. "الامن العام" حاورت كلا من مديرة مدرسة الحكمة -الجديدة الين ابي حنا نقولا، ورئيس شعبة التعاون العسكري المدني في المديرية العامة للامن العام المقدم بشارة كلاب.

عن اهمية هذا المنتدى المهني وأهدافه، قالت نقولا: "يعلم الجميع بأن معظم طلاب مرحلة التعليم الثانوي يعيشون، وهم على ابواب الانتقال الى مرحلة التعليم الجامعي، حالة من التردد او من الضياع لناحية اي اختصاص جامعي او مهني او خيار وظيفي يختارون لمدى العمر مبدئيا، كونهم لا يعرفون تفاصيل كل الاختصاصات الموجودة اساسا. لهذا السبب، نظمنا هذا المنتدى المهني لكي نعرفهم عن كثب على تفاصيل اغلب الاختصاصات واهمها حتى يتمكنوا من اختيار الأنسب لهم بشكل افضل واوضح".
عن أهمية مشاركة المديرية العامة للامن العام في المنتدى والشروحات والتوضيحات التي قدمها المقدم كلاب الى الطلاب، قالت: "كانت فرصة غنية جدا لناحية تعريف الطلاب على شروط التطوع وآليته في المديرية العامة للامن العام، المهام والوظائف المتنوعة ضمنها والتي اغلبها على احتكاك مباشر مع المواطنين. كذلك كانت الشروحات عن الوقاية من مختلف الآفات والمخاطر التي قد تواجههم، محط اهتمام لافت من قبل الطلاب".
اضافت: "ننوه بطريقة الشرح المميزة التي اعتمدها المقدم كلاب لناحية تبسيط الافكار واعطاء امثلة من خضم الحياة اليومية، بما نال اعجاب الطلاب".
من جهته، قال المقدم كلاب: "شعرت بفرح واعجاب كبيرين خلال التحاور مع طلاب مدرسة الحكمة، كونهم يتمتعون بتهذيب لافت وبنضج فكري يفوقان اعمارهم. ما لفتني بشكل خاص هو مدى شغفهم لمعرفة المزيد والمزيد، وسرعة فهمهم واستيعابهم لأي فكرة، مما يبين كم هم اذكياء ويحبون التعلم والمعرفة. وكذلك مدى محبتهم لنا وثقتهم الكبيرة بنا كمديرية عامة للامن العام". وفي ما خص العناوين العريضة لما قدمه من شروحات، اجاب: "تطرقت بشكل اساسي الى تعريفهم على شروط التطوع في المديرية العامة للامن العام، مهامها المتنوعة، انواع وتفاصيل مختلف الوظائف الادارية والامنية ضمنها، حقوق العسكريين وواجباتهم، اضافة الى شروحات توعوية عن ابرز الافات الاجتماعية والافعال الجرمية التي قد تواجههم كآفات المخدرات، ادمان الانترنت، التعرض للابتزاز او الاحتيال او التنمر عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، والطرق الأمثل لمواجهتها وابلاغ الاهل او المدرسة او القوى الأمنية عنها عند الحاجة، وما شابه من مواضيع". بالنسبة الى اكثر موضوع نال اهتمامهم، قال: "الموضوع الذي أثار اعجابهم هو تشجيع المديرية العامة للامن العام عسكرييها على متابعة تحصيلهم العلمي وتسهل لهم ذلك، كما تنجز اتفاقيات مع الجامعات من اجل خفض الاقساط عليهم وعلى كل افراد عائلاتهم".
وختم المقدم كلاب: "باسمي وباسم سعادة المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير نشكر ادارة مدرسة الحكمة على حفاوة استقبالنا، وعلى الدور الوطني والحضاري الرائد الذي تقوم به عبر اعداد طلاب مميزين يبشرون، بأخلاقهم وفكرهم الواعي، بمستقبل افضل للبنان".

نشاطات

مؤتمر (GISEC Global 2025) العالمي للأمن السيبراني لبنان بأمنيّه العام والداخلي ثانيًا بين 130 دولة

في 6 و7 و8 ايار الفائت، عقد في دبي معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات (GISEC Global 2025)، ثالث اكبر فعالية للامن السيبراني على مستوى العالم والاكبر في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. شارك فيه اكثر من 750 شركة امن سيبراني في العالم كشركات (SANS) و(450)، Microsoft، ووفود زائرة من اكثر من 160 دولة

تضمن معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات، الذي انعقد تحت شعار "تأمين مستقبل مدعوم بالذكاء الاصطناعي"، تنظيم مسابقة عالمية في الامن السيبراني (Cyber Drill Global 2025)، شاركت فيها 130 فرقة استجابة للامن السيبراني من 130 دولة، من ضمنهم الوفد اللبناني المؤلف من ضابطين هما النقيب في المديرية العامة للامن العام علي الازوّر، والرائد في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي جان بول شيبان اللذان فازا بالمرتبة الثانية بين 130 دولة مشاركة.

■ كيف تم اختيارك للمشاركة في معرض ومؤتمر GISEC Global 2025 في دبي؟

□ في الاساس، كل دولة تصلها دعوة لحضور المعرض والمؤتمر، تختار من ضمن فريق الاستجابة للهجمات السيبرانية لديها وفد لكي يمثلها. في لبنان ليس عندنا ما يسمى فرق استجابة للهجمات السيبرانية، وانما عندنا الهيئة الوطنية للامن السيبراني التابعة لمجلس الوزراء، والمديرية العامة للامن العام هي عضو فاعل في هذه الهيئة. الدعوة لمشاركة لبنان وجهت اساسا الى الهيئة الوطنية للامن السيبراني، والهيئة هي التي اختارتني من المديرية العامة للامن العام، واختارت الرائد في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي جان بول شيبان كي يمثل الدولة اللبنانية في معرض ومؤتمر (GISEC Global 2025).

■ ما ابرز اهداف هذا المعرض - المؤتمر واي شركات عالمية شاركت فيه؟

□ يعد معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات من اهم معارض الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي التي تقام في العالم، حيث تعرض فيه الدول والشركات المشاركة احدث اختراعاتها في تلك المجالات. كما يتم عقد محاضرات وندوات وحلقات حوارية تهدف الى تبادل الخبرات والاضاءة على اهم التحديات العالمية. لقد شاركت اهم الشركات العالمية في مجالي الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ابرزها (SANS)، مايكروسوفت، غوغل كلاود للامن السيبراني، أمازون ويب سيرفسير، هواوي، وسيسكو. تخلل المعرض اجراء مسابقة Cyber Drill Global 2025 في الامن السيبراني التي نظمت من مجلس الامن السيبراني الاماراتي International Telecommunication Union – ITU، تبارت فيها 130 دولة، حيث فزنا بالمرتبة الثانية، وحصلنا على تهنئة خاصة من مجلس الامن السيبراني الاماراتي وITU.

■ عن اية عناوين عريضة تمحورت المسابقة؟

□ امتدت مسابقة Cyber Drill Global 2025، على مدى يومي 7 و8 ايار. تمحورت على 4 سيناريوهات مفصلة لمحاكاة حوادث الامن السيبراني الواقعية، حيث تم تصميم كل سيناريو لتعزيز المهارات التحليلية عبر مجالات مختلفة، بما في ذلك اكتشاف اختراق APT، تحقيقات OSINT، تتبع حملات التصيد الاحتيالي، وتحليل برامج الفدية. قدم كل سيناريو سياقا فريدا يتطلب عمليات صيد التهديدات، تحليل السجلات، الهندسة العكسية، التحليل الجنائي الرقمي، جمع المعلومات الاستخبارية من المصادر المفتوحة للكشف عن تكتيكات الخصوم، تحديد مؤشرات الاختراق (IOCs)، واقتراح الاجراءات الدفاعية المناسبة. في اليوم الاول تم اجراء اختبارين، وكذلك في اليوم الثاني.

■ هل يمكن تعريفنا على العناوين العريضة لكل من تلك الاختبارات الاربعة؟

□ في ما خص الاختبار الاول، تمحور على اكتشاف وتحقيق في اختراق (APT Advanced Persistent Threat). يحاكي هذا الاختبار هجوما مستمرا ومتطورا (APT) يبدأ باختراق جهاز واحد، ثم يتم الانتقال الافقي عبر الشبكة وصولا الى استخراج البيانات. يجري تقديم السجلات عبر منصة Malcom، بينما يتم مراقبة حركة الشبكة عبر Elasticsearch. يطلب من المشاركين الاجابة عن اسئلة تتعلق بـ:

- الادلة الرئيسية والعلامات (Flags).
- التكتيكات والتقنيات والاجراءات (TTPs) التي استخدمها المهاجم.
- خادم القيادة والسيطرة (C2).
- الادوات والاساليب المستخدمة في الهجوم.

■ ماذا عن الاختبار الثاني؟

□ تمحور الاختبار الثاني على تحقيق OSINT في الانترنت المظلم حيال هجوم ارهابي الكتروني. في هذا الاختبار، تم تقديم صورة لمحطة 5G مخربة تحمل شعار "اوقفوا 5G وكونوا احرارا"، ومستند PDF يصف الحالة، منشورات على Facebook، ورسالة بريد الكتروني ارسلت عبر ProtonMail تشير الى الحملة نفسها. يطلب من المشاركين اجراء تحقيق استخباراتي مفتوح المصدر (OSINT) للكشف عن جميع المحتويات ذات الصلة وجمع نحو 30 علامة مرتبطة بالحالة، بما في ذلك تتبع البصمات الرقمية، واكتشاف المجتمعات عبر الانترنت، وتحديد الجهات الفاعلة.

النقيب في المديرية العامة للامن العام علي الازوّر.

■ بالنسبة الى اليوم الثاني من المسابقة، على ماذا تمحور اول اختبار فيها؟

□ حول محاكاة لحملة تصيد احتيالي تستهدف مؤسسة مالية، بحيث يجب على المحققين القيام بالآتي:

- تتبع مصدر رسائل التصيد الاحتيالي وتحديد نقطة الدخول الاولية.
- تحليل مضيف الشبكة والبيانات لتتبع تقدم الهجوم.
- تحديد اي اليات للبقاء وكيفية جمع بيانات الاعتماد.
- ربط سلوك المهاجم بتقنيات MITRE ATT&CK.
- اعداد تقرير شامل عن الحادث يتضمن IOCs، تأثير الهجوم، والتوصيات المناسبة للتنسيق مع وكالات انفاذ القانون.

■ ماذا عن الاختبار الرابع والاخير؟

□ تركز على تحليل برامج الفدية (Ransomware) وفك التشفير. هذا الاختبار يتضمن جهازا مصابا ببرامج ضارة تحتوي على اداة اسقاط (Dropper) ومكون لبرنامج الفدية. يتم عزل النظام المصاب، ويطلب من المشاركين اجراء تحليل جنائي كامل:

- تحديد نقطة الاختراق الاولية.
- فحص الاحداث النظامية لاكتشاف وجود البرامج الضارة.
- كشف آليات البقاء التي استخدمها المهاجم.
- اجراء الهندسة العكسية لأداة الاسقاط لاستخراج IOCs واكتشاف تحميل البرمجية الثانية المشفرة.
- فك تشفير وتحليل البرمجية الثانية لاسترجاع مفتاح فك التشفير.
- استعادة الملفات المشفرة باستخدام المفتاح المستخرج.

المسابقة تضمنت 4 اختبارات مكثفة على مدى يومين

■ ما اهمية دور الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الامن السيبراني؟

□ كل التقنيات السيبرانية الحديثة اصبحت مدمجة بالذكاء الاصطناعي، اي هو جزء اساسي ومحوري ضمنها. كما ان برامج الذكاء الاصطناعي اصبحت قادرة على التحليل وادارة الهجمات السيبرانية بمفردها. كما يقوم البرنامج بتحليل بيانات الشبكة والتنبؤ بافضل الاوقات والاساليب لتنفيذ هجوم ناجح. وعندما يجد ان التوقيت مناسب، ينفذ الهجوم تلقائيا بحسب افضل طريقة يجد انها الانسب، وكذلك يتعاطى مع اي مستجدات تطرأ بحسب ما يراه مناسبا من كل النواحي التقنية والنفسية. هنا، يجب التأكيد على ان للذكاء الاصطناعي وجهين، الاول مفيد عند استخدامه لمكافحة الجرائم وحماية المجتمع، والثاني سيئ جدا عند استخدامه من مجرمين وشبكات الاجرام المنظم في تنفيذ جرائمهم، حيث يشكل خطرا كبيرا على المجتمع.

■ في ظل هذا التطور التقني، كيف يستطيع المواطن العادي ان يحمي نفسه من الجرائم السيبرانية؟

□ امام هذا التطور التكنولوجي الهائل في العالم، وفي ظل حقيقة مفادها ان الجرائم السيبرانية قد تطال المواطن عبر هاتفه الخلوي او حاسوبه الشخصي، داخل منزله او في عمله، حيث لا وجود للشرطة ولا يعلم بها احد سواه، فان احدى اهم وسائل الحماية هي توعية المواطنين وتثقيفهم في المجال السيبراني. على هذا الاساس، ان المديرية العامة للامن العام، في موازاة كل الجهود الامنية الجبارة التي تقوم بها على كل الصعد، اطلقت عام 2019 حملة توعية على مخاطر الفضاء السيبراني تحت شعار "حتى ما تكون ضحية". بناء عليه، ومنذ ذلك الحين، يقوم ضباط من المديرية بإلقاء محاضرات في المدارس والجامعات والنوادي الاجتماعية على امتداد مساحة الوطن بهدف توعية الطلاب والطواقم التعليمية والاهالي على المخاطر والجرائم السيبرانية وطرق وتقنيات الحماية منها، اضافة الى سواها من الاجراءات المشابهة. بالتالي، ان المديرية العامة للامن العام تبذل اقصى جهودها في كل المجالات الأمنية والتقنية والتوعوية من اجل حماية المواطن الذي هو رب عملنا وكل امكاناتنا في خدمته كما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير في لقاءاته مع العسكريين والاعلاميين.

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2025/04/15 لغاية 2025/05/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	7
اردنية	2
اسبانية	1
اوسترالية	1
اميركية	2
باكستانية	1
بحرينية	1
برازيلية	1
بنغلادشية	29

الجنسية	العدد
تركية	3
جزائرية	1
سودانية	7
سورية	411
سيراليونية	2
عراقية	7
فلسطينية	2
فلسطينية دانمركية	1
فلسطينية سورية	8

الجنسية	العدد
فلسطينية لاجئة	28
فيليبينية	4
كينية	2
لبنانية	120
مصرية	12
مكتوم القيد	5
يمنية	1
العدد الاجمالي	**659**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب اعتبارا من 2025/04/15 لغاية 2025/05/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	178270	174405	104692	457367
مغادرة	187360	172705	104114	464179
المجموع	365630	347110	208806	921546

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب بين 2025/04/16 لغاية 2025/05/15

الدولة	العدد
اردنية	1
تونسية	2
جزائرية	23
سودانية	5
سورية	20

الدولة	العدد
عراقية	3
فلسطينية 48	1
مصرية	85
المجموع	**140**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2025/04/15 لغاية 2025/05/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	14
اردنية	5
اسبانية	1
اوسترالية	1
اميركية	2
ايرانية	2
باكستانية	1
بحرينية	2
بنغلادشية	12

الجنسية	العدد
تركية	3
جزائرية	1
سودانية	7
سورية	388
سيراليونية	2
عراقية	8
فلسطينية	3
فلسطينية سورية	5
فلسطينية لاجئة	27

الجنسية	العدد
فيليبينية	3
كينية	1
لبنانية	133
مصرية	8
مكتوم القيد	8
مولدافية	1
نيجيرية	1
العدد الاجمالي	**639**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2025/04/16 لغاية 2025/05/15

الدولة	العدد
اثيوبية	4642
ارجنتينية	1
اسبانية	1
افريقيا .ج.	5
البانية	3
المانية	1
اوزباكستان	8
اوكرانية	4
ايطالية	1
باكستانية	35
بريطانية	1
بنغلادشية	566
بنينية	114
بوركينابية	13

الدولة	العدد
بيلاروسيا	9
تايلاندية	1
تشادية	1
توغولية	49
دومينيكية	2
روسية	10
سنغالية	3
سري لانكية	45
صينية	1
طاجيكستان	4
غامبية	3
غواتيمالية	1
فرنسية	1
فيليبينية	202

الدولة	العدد
كازاخستان	15
كاميرون	40
كيرغيزية	4
كينية	433
مالية	1
ملغاشية	2
مولدوفية	3
نيبالية	2
هندية	60
يونانية	1
المجموع	**6288**

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: نيسان 2025

المطار	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	المجموع
سوريا	6				5	1	12
تركيا				4			4
المانيا	2						2
اسبانيا	2						2
لبنان				2			2
المجموع	10	0	0	6	5	1	22

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2025

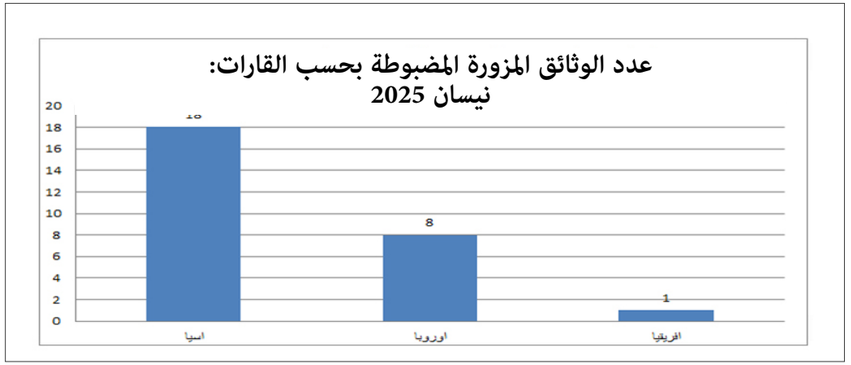

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: نيسان 2025

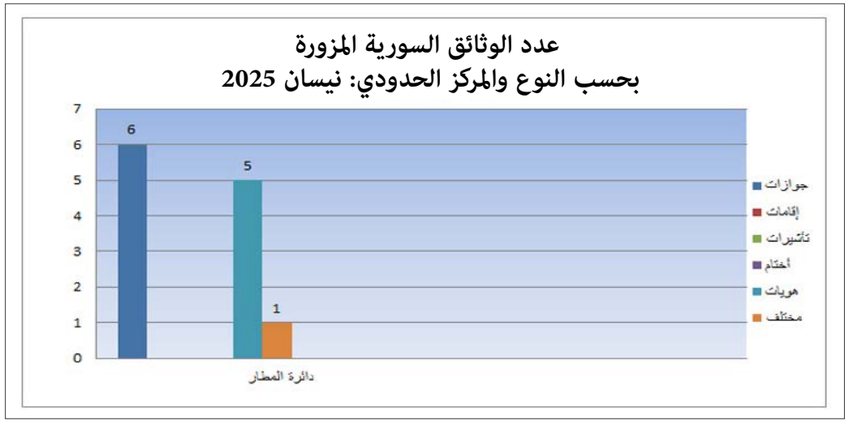

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال نيسان 2025	عدد المسافرين من بداية 2025	عدد المسافرين خلال نيسان 2024	عدد المسافرين من بداية 2024
المراكز الحدودية البرية	312,666.00	1,157,418.00	567,025.00	1,740,473.00
المطار	471,831.00	1,730,633.00	383,821.00	1,667,331.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر نيسان 2024 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة نيسان 2024	حاملو وثائق مزورة نيسان 2025	نسبة الارتفاع أو الانخفاض	مؤشر
المطار	48	27	-78%	↙
مرفأ طرابلس	2	0		
المصنع	0	0		
مرفأ بيروت	0	0		
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0		
العريضة	0	0		
العبودية	0	0		

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة شباط 2025	حاملو وثائق مزورة آذار2025	حاملو وثائق مزورة نيسان 2025
المطار	40	45	27
مرفأ طرابلس	0	0	0
المصنع	0	1	0
مرفأ بيروت	0	0	0
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	40	46	27

إقتصاد

الهيئات الناظمة أُقرّت على الورق وغابت عن الواقع حايك: حجر الزاوية في الإصلاح المفقود

في وطن انهكته الازمات وتاهت فيه بوصلة الاصلاح، لم تأت مطالب المجتمع الدولي، على رأسها صندوق النقد، كاملاءات غريبة عن الواقع، بل كمرايا صادقة لما كان يجب ان يكون منذ زمن. الشفافية، الحوكمة، والمسؤولية في ادارة المرافق العامة لم تكن يوما ترفا اصلاحيا، بل هي شروط حياة كريمة ودولة قابلة للبقاء

اختار لبنان ان يدار بلا مؤسسات رقابية مستقلة، بلا هيئات ناظمة تحفظ التوازن بين السلطات وتكبح جموح السياسيين. الهيئات التي كان يفترض ان تنظم قطاعات الكهرباء، الاتصالات، والطيران المدني، تركت في الادراج عمدا لأن وجودها يعني سحب الصلاحيات المطلقة من ايدي الوزراء وكسر احتكارهم للقرار.

"الامن العام" التقت الامين العام السابق للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص زياد حايك.

■ ما هي الخلفيات القانونية والسياسية التي حالت دون تفعيل الهيئات الناظمة للكهرباء والاتصالات حتى اليوم؟

□ حال غياب الهيئات الناظمة في قطاعي الكهرباء والاتصالات وقطاع الطيران المدني، من دون تحقيق الاصلاحات المطلوبة، وذلك لأسباب تعود الى الخلفيات السياسية المسيطرة على هذه القطاعات التي تعاني من المشكلة نفسها، وهو ان الهيئة الناظمة تسحب جزءا من صلاحيات الوزير. لا يوجد أي وزير مستعد لتسليم جزء من صلاحياته الى هيئة ناظمة، لاسيما ان هذه الهيئة تعمل على تحرير السوق وتشجيع المنافسة في القطاع، وتسهر على ضمان عدم احتكار شركة معينة للخدمات، وخصوصا في قطاع الاتصالات. الوزراء غالبا ما يصرحون برغبتهم في تعيين مديرين عامين (اجراء)، ويقومون هم بتعيينهم او بفرضهم، كما يصرون على ابقاء قطاع الهاتف الخلوي تحت سلطتهم المباشرة او الكهرباء، ولا يريدون ان تنقل هذه الصلاحيات الى هيئة ناظمة مستقلة. هذا هو السبب الجوهري لعدم انشاء هذه الهيئات حتى اليوم. يرغب الوزير في تعيين المدير العام بنفسه، ولا يرغب في منح هذه الصلاحية لهيئة ناظمة.

الامين العام السابق للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص زياد حايك.

> **الخصخصة والشراكة في مهب العرقلة السياسية**

■ ما هو أثر غياب هذه الهيئة على اداء المؤسسات من حيث الشفافية وجودة تقديم الخدمة؟

□ من المفترض ان يكون هناك شراكة بين القطاعين العام والخاص في ادارة خدمات الهاتف الخلوي مثلا، لكن حتى اليوم لم تتحقق هذه الشراكة، فالشبكات لا تزال تحت امر الوزير مباشرة. في الماضي، وجدت شركات مثل "اوراسكوم" و"تاتش"، لكن لم تكن بين هذه الشركات والدولة شراكة حقيقية، بل كانت هناك عقود ادارة فقط. يعتبر عقد الادارة من اسوأ انواع التعاون بين القطاعين العام والخاص، لكن معظم الوزارات تعتمد هذا النوع من العقود. فما هو عقد الادارة؟ هو اتفاق تطلب فيه الوزارة من شركة تنفيذ مهمة محددة لقاء بدل مالي ولمدة زمنية معينة، لا يفترض ان تتجاوز ثلاث سنوات، وغالبا ما تكون لمدة سنة واحدة فقط. قد لا يكون هذا النموذج سيئا في ذاته، ففي الفترات السابقة لاتفاق الطائف، كان الوزير يشرف على عمل المدير العام، وكان المدير العام يمثل الجهة التكنوقراطية التي تدير شؤون الوزارة وتشرف على تنفيذ السياسات. فحتى اذا ابرم المدير العام عقدا مع شركة ما، كان يتم ذلك بإشراف الوزير. بعد اتفاق الطائف، وخلال الحقبة السورية، تكرس نمط جديد في الحكم، اذ اصبحت الطبقة السياسية تفضل هذا النموذج وابقته ساريا حتى بعد عام 2005. اصبحت الفكرة ان الوزير هو المرجع الاساسي في الوزارة، وبات دور المدير العام مهمشا. المدير العام يعمل تحت وصاية الوزير، فاذا وافق على توقيع العقد يوقع معه، واذا لم يوافق يوقع الوزير وحده، ويكتفي بالإشارة الى "الموافقة المسبقة" او "التأكيد"، ويتجاوز المدير العام. حين بات الوزير هو صاحب القرار النهائي، غاب اي اشراف فعلي على هذه العقود، لاسيما عقود الادارة، مما انعكس سلبا على الشفافية، وعلى الية التعاقد، وادى الى تدهور مستوى الخدمات. اصبح الوزير هو الذي يقرر مع اي جهة يريد ان يوقع عقد الادارة. لم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تجاوز ذلك ليصبح الوزير قادرا على ابلاغ الشركة المتعاقدة معه بمن يريد توظيفه، فتقوم الشركة بتوظيف الاسماء التي يطلبها الوزير من دون اعتراض، لأنها في النهاية "تفوتر" كلفة التشغيل على الدولة. كل هذا يتم ضمن اطار عقد الادارة، الذي يعتبر من ابرز مداخل الفساد في الدولة، ولا يقتصر الامر على قطاع الاتصالات فحسب، بل يشمل قطاعات اخرى ايضا. ان الانتماء السياسي لا يغير شيئا في سلوك الطبقة السياسية، فالجميع يسعى الى الاستفادة من هذا الواقع، ما دامت السلطة الادارية محصورة في يد الوزير. اما اذا انشئت هيئة ناظمة، فانها تحل محل الوزير الذي كان يشرف سابقا على القطاع. فتصبح الهيئة هي الجهة المشرفة، وهي ليست شخصا واحدا، بل لجنة مؤلفة من اطراف عدة، ومن المفترض ان تعمل بشفافية اكبر. هذا يجعل من الصعب ممارسة الزبائنية او تمرير الصفقات كما كان يتم في السابق. الفرق الجوهري بين الهيئة الناظمة والوزير، انه يتمتع بالحصانة، فلا يمكن مقاضاته بسهولة او رفع دعوى ضده امام القضاء، بينما الهيئة الناظمة لا تتمتع بهذه الحصانة. ◄

مقال

الاقتصاد اللبناني في زمن رفع العقوبات

في بلد يرزح تحت ازمة مالية خانقة، ويكابد انهيارا غير مسبوق في بنيته الاقتصادية والنقدية، تبدو كل نافذة مغلقة مثابة فرصة ضائعة. ففي زحمة الازمات التي لا تنتهي، قل من يتوقف عند تلك العوامل الاقليمية التي تفاقم الوضع المحلي، ومن بينها العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، التي ارخت بظلالها الثقيلة على لبنان، وان لم يكن مستهدفا بها بشكل مباشر.

فالجغرافيا التي لطالما كانت ميزة استراتيجية للبنان، تحولت الى عبء ثقيل في السنوات الاخيرة. فمع فرض عقوبات غربية صارمة على سوريا منذ العام 2011، وما تبعها من عزلة اقتصادية ومصرفية، تقلصت امكانات لبنان اللوجستية، واقفلت امامه الطريق البرية التقليدية نحو العراق والخليج العربي، مما حد من قدرته على لعب دوره الطبيعي كجسر تجاري ولوجستي في المنطقة.

لقد تضررت حركة التبادل التجاري، وتراجعت صادرات لبنان التي كانت تمر عبر المعابر البرية السورية، في ظل تعقيدات جمركية، وقيود مصرفية، ومخاطر قانونية تتعلق بإمكان مخالفة العقوبات. كما اجهضت مشاريع كان يعول عليها لدعم الاقتصاد اللبناني من خلال المشاركة في سلاسل التوريد، او الخدمات المرتبطة بإعادة الاعمار في سوريا.

اضافة الى ذلك، ادت القيود المفروضة على القطاع المصرفي السوري الى تقليص قدرة التجار اللبنانيين على تحصيل مستحقاتهم او تنفيذ تحويلاتهم المالية. فالتعامل مع الاسواق المجاورة بات محفوفا بالمخاطر القانونية، وسط غياب آلية مصرفية واضحة او بدائل موثوقة، ما دفع الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الى تجميد علاقاتها مع الخارج او حصرها في حدود دنيا.

في السياق ذاته، تعطلت حركة الشاحنات والبضائع عبر الحدود، مما كبد التجار تكاليف مضاعفة في النقل، وزاد الاسعار على المستهلكين اللبنانيين. هذه الاثار لم تقتصر على التبادل التجاري فحسب، بل طالت ايضا القطاعات الانتاجية والزراعية التي تعتمد على التصدير الموسمي، مما انعكس سلبا على دورة العمل المحلية وفرص التشغيل.

رغم بعض المؤشرات التي تتحدث عن مراجعة محتملة للعقوبات، او تخفيف تدريجي لها، الا ان لبنان لا يمكنه بناء استراتيجيات اقتصادية فاعلة الا اذا تمكن من تأطير تحركاته ضمن سياسات واضحة، ومؤسسات قادرة على ادارة الانفتاح بما يتماشى مع القوانين الدولية.

كما ان تحسين واقع المعابر البرية وتحديث البنى التحتية، سواء على مستوى الطرق او المرافئ او المناطق الحرة، يعتبر شرطا اساسيا لتحويل الموقع الجغرافي من عائق الى فرصة. فالعقوبات قد ترفع، والفرص قد تعود، لكن اذا لم تتوافر جهوزية مؤسساتية وفنية في الداخل، فان لبنان قد يبقى مجرد متفرج على ديناميات اقليمية تتشكل من حوله.

الفرص لا تمنح لمن ينتظرها، بل لمن يستعد لها. وفي زمن العقوبات والتحولات، وحدها الدول المستعدة تحول الجغرافيا من عبء الى مكسب، وتخرج من محنة الاقتصاد الى افق جديد من الفرص والتوازن.

عصام شلهوب

إقتصاد

■ هل يمكن ان تحل الهيئة الناظمة محل اجهزة الرقابة الادارية في الدولة؟
□ الهيئة الناظمة لا تحل محل الهيئات الرقابية العامة في الدولة، لكنها تتولى الصلاحيات الرقابية الخاصة بالوزارة المعنية فقط، اي داخل نطاق القطاع الذي تشرف عليه، مثل الاتصالات، او الكهرباء، او الطيران المدني. هذا هو المفترض ضمن اسس الحوكمة الرشيدة.

■ ما مدى تأثير غياب الهيئة الناظمة على مشاريع تطوير قطاعي الاتصالات والكهرباء؟
□ في قطاع الاتصالات، تم تعيين هيئة ناظمة في فترة سابقة، وما ان بدأت بممارسة مهامها حتى لاحظ الوزير انها تأخذ من صلاحياته، فسعى الى تعطيل دورها. اما الوزراء الحاليون، فربما يكونون اكثر استعدادا للعمل في هذا الاتجاه.

■ ما علاقة ذلك باصلاحات صندوق النقد الدولي؟
□ ان المطالب التي يطرحها صندوق النقد والمجتمع الدولي على لبنان لا تمثل شروطا خارجية تعسفية، بل هي مطالب داخلية منطقية ترتبط بمفاهيم الشفافية، الحوكمة الرشيدة، وحسن الادارة. هذه المطالب كان يجب على لبنان الالتزام بها منذ البداية، لكن الطبقة السياسية فضلت مصالحها الخاصة على مصلحة الدولة والمواطنين. من بين ابرز هذه المطالب انشاء هيئات ناظمة مستقلة وفعالة، خصوصا في قطاعات حيوية مثل الكهرباء، الاتصالات، والطيران المدني. فغياب هذه الهيئات يعوق تنفيذ المشاريع الكبرى ويمنع اقامة شراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، لأن الاطر القانونية المعتمدة غير كافية، وغالبا ما يتم التحايل عليها.

■ هل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخصخصة تدخل ضمن هذا التحايل؟
□ خلال 13 عاما من العمل كأمين عام لمجلس الخصخصة، لم ينفذ اي مشروع خصخصة فعلي بسبب تدخل الوزراء ومصالحهم. حتى خصخصة قطاع الاتصالات لم تتم بشكل فعلي، بل من خلال عقود شراكة غير فعالة، اديرت بطريقة لا تخدم السوق او المواطن. فالشركات الخاصة لم تحصل على حرية النمو او القدرة على المنافسة. رغم اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص عام 2017، حاولت الحكومات اللبنانية التحايل عليه، كما حدث في ملف معمل دير عمار، حيث منح عقد بالتراضي لشركة من دون الرجوع الى القانون، مما ادى الى تعثر المشروع نتيجة الطعن في شرعيته من المصارف والمؤسسات الممولة.

> **غياب الهيئات الناظمة عقبة امام الشفافية والاصلاح**

■ هل هناك نماذج اخرى من الفشل بسبب الفساد السياسي؟
□ تكرر سيناريو الفشل في قطاع الطاقة، حيث فشلت محاولة الاستفادة من هبة قطرية لبناء معامل كهرباء، بسبب تدخلات سياسية وطلب عمولات من مسؤولين لبنانيين. ادى ذلك الى انسحاب الجانب القطري الذي رفض التورط في فضائح فساد.

■ هل يمكن اعتبار تغييب الهيئات الناظمة جزءا من سياسات الهيمنة على الموارد العامة؟
□ غياب الهيئات الناظمة اتاح بيئة خصبة للفساد، اذ لا توجد آلية شفافة للرقابة. في المقابل، كان يمكن للهيئة ان توفر رقابة جماعية، وتمكن المتضررين من الطعن في القرارات المشبوهة، مع اخضاعها بدورها لرقابة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة. على الرغم من مرور سنوات على طرح فكرة انشاء الهيئات الناظمة، تواصل القوى السياسية المماطلة في تنفيذها، بذريعة الحاجة الى تعديل القوانين. لكن الحقيقة ان هذه القوانين تقدم مبادئ عامة قابلة للتنفيذ، ولا تتطلب اكثر من تطبيق فوري مع تعديلات طفيفة لاحقا. هذا التهرب يهدف اساسا الى ابقاء الصلاحيات بيد الوزير، الذي لا يريد التخلي عنها لصالح هيئة مستقلة. في الجوهر، تكمن الازمة في ان الهيئة الناظمة تسحب جزءا من صلاحيات الوزير، لاسيما تلك المتعلقة بإدارة السوق ومنع الاحتكار. لذلك، يرفض الوزراء التنازل عن سلطة تعيين المديرين العامين او السماح لجهات مستقلة بالإشراف على قطاعات الاتصالات والطاقة. بعد اتفاق الطائف، تحول دور المدير العام الى وظيفة شكلية، خاضعة لسلطة الوزير المطلقة، مما اضعف الرقابة وادى الى تراجع كبير في جودة الخدمات العامة.

■ كيف يؤثر غياب الهيئات الناظمة على جذب الاستثمارات الى قطاعي الطاقة المتجددة او الاتصالات الرقمية؟
□ غياب الثقة في مؤسسات الدولة اللبنانية يشكل عائقا كبيرا امام جذب الاستثمارات. منذ التسعينات، لم تنجح اي شركة اجنبية في الاستثمار في لبنان من دون الدخول في نزاعات قانونية مع الدولة. ادى ذلك الى دفع تعويضات باهظة، كما حصل مع الشركات الخليجية التي حصلت على 150 مليون دولار من لبنان بسبب انتهاك العقود. لو التزمت الدولة بعقودها، لكانت الشركات اللبنانية اكتسبت صدقية، واسهمت في تطوير الاقتصاد. لتحقيق اصلاح حقيقي وجذب الاستثمارات، يجب اعادة بناء الثقة من خلال تشكيل هيئات ناظمة فاعلة، وتعيين الكفايات في المواقع المناسبة. يتطلب بناء هذه الثقة خطة عمل جدية تستمر 5 سنوات على الاقل، يشهد خلالها القطاع العام اعادة هيكلة فعلية. لا يمكن استمرار الهيمنة السياسية على مؤسسات الدولة. النظام السياسي اللبناني يعاني من بنية فساد مترسخة، لا تحل بمجرد تغيير الاشخاص. فحتى المبادرات الرمزية مثل تعيين وزير لمكافحة الفساد، لم تثمر عن اي نتائج ملموسة، اذ لا يكفي التصريح بالرغبة في الاصلاح من دون تعديل بنية الحوكمة نفسها. الوزير في النظام السليم لا يجب ان يمتلك سلطة تنفيذية مباشرة، بل يجب ان يشرف سياسيا على عمل المدير العام، الذي يتولى بدوره الادارة التقنية والفنية. لكن في لبنان، الوزير هو صاحب القرار التنفيذي ما يجعله يتحكم بكل تفاصيل العقود والقرارات.

ع.ش.

إقتصاد

عصام شلهوب

من عنق العقوبات على سوريا إلى أفق الإنفتاح الحكيم: للبنان مكاسب محتملة والخطوط الحمر قائمة

تتراقص في خضم التحولات الاقليمية المتسارعة اوراق السياسة والاقتصاد في مشهد يعج بالتناقضات والآمال المعلقة. بين الحديث عن تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا والانفتاح العربي المتزايد نحوها، وبين تعقيدات الواقع اللبناني وازماته، يبرز سؤال جوهري: كيف للبنان، ان يحول التحديات الى فرص، ويعيد صياغة دوره في المنطقة من بوابة العلاقة مع سوريا؟

ما تشهده المنطقة من توازنات جديدة لا يمكن قراءته في معزل عن السياق الدولي المتشابك، ولا عن الواقع السوري الذي لا يزال في طور التشكل. فبين مؤشرات رفع تدريجي للعقوبات، وتردد واضح في المواقف الغربية، تبقى الخطوط الحمر قائمة، مما يجعل اي تفاؤل مشروطا بوقائع ملموسة تؤكد حدوث تبدلات حقيقية في السياسة الدولية تجاه دمشق.

اما لبنان، الذي يتقاطع جغرافيا وتاريخيا مع سوريا، فيجد نفسه امام لحظة مفصلية قد تحمل له امكانات نهوض إذا احسن استغلالها، او قد تفاقم ازماته ان استمر في سياسة التردد والارتهان للخلافات الداخلية. من هنا، يبرز ضرورة التعامل بحذر ورؤية بعيدة المدى مع الانفتاح السوري، بما يحفظ للبنان سيادته ومصالحه. هذا الملف يحاول ان يلامس ابعاد العلاقة الاقتصادية اللبنانية - السورية، من حيث امكاناتها، تحدياتها وفرصها، ليطرح رؤية متكاملة عن كيفية تحويل هذا الانفتاح المحتمل الى رافعة انقاذ اقتصادي للبنان، ضمن منظومة تؤسس لشراكة قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

"الامن العام" التقت الاستاذ المحاضر في الاقتصاد الدولي وشؤون الاستثمار الدكتور جهاد الحكيم.

■ في ظل الحديث عن تخفيف او رفع تدريجي للعقوبات عن سوريا، كيف تقرأ هذا التطور في سياقه السياسي الاقليمي؟

□ رغم ما يشاع عن تخفيف العقوبات، لا تزال الخطوط الحمر الغربية قائمة في انتظار ازالتها رسميا. الانفتاح العربي على سوريا قد يفسر كجزء من اعادة ترتيب اقليمي، ويبدو ان هناك تحولا جذريا في الموقف الدولي. اي قراءة متفائلة، يجب ان تبقى مشروطة بإثباتات عملية تظهر تبدلا فعليا في المواقف الغربية، وتطورات ميدانية سورية تؤشر الى استقرار سياسي مستدام.

■ الى اي مدى ما زالت العلاقات الاقتصادية اللبنانية - السورية قابلة للتفعيل؟ وهل يمكن فصلها عن التوترات السياسية القائمة؟

□ العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة بحكم الواقع الجغرافي والتشابك التاريخي، لكن تفعيلها يتطلب اكثر من مجرد نية. فالفصل بين السياسي والاقتصادي في هذه الحالة يبدو نظريا اكثر منه عمليا، لأن التعقيدات الامنية والسياسية، تجعل من الصعب تشغيل هذه العلاقات كما يجب الريث حتى تصح الصورة اكثر.

■ هل هناك قرار دولي ضمني بإعادة دمج سوريا اقتصاديا؟ وما انعكاسات ذلك على لبنان؟

□ حتى الان، لا يوجد ما يدل على وجود قرار دولي موحد بإعادة دمج سوريا اقتصاديا، لا بل نشهد تباينا في السياسات بين دول مؤثرة على الصعيد العالمي او لديها نفوذ في سوريا. لبنان لا يستطيع ان يبني رهانات استراتيجية على فرضية هذا الدمج قبل ان تتبلور ملامحه وسياسيا، والا قد يجد نفسه في موقع تصادمي مع القوى الغربية والإقليمية.

■ ما هي ابرز المكاسب التي قد يجنيها لبنان اقتصاديا من انفتاح سوري جديد؟

□ نظريا، يمكن ان يستفيد لبنان من تسهيل مرور البضائع عبر سوريا الى دول اخرى، والتبادل التجاري بين البلدين ضمن أطر قانونية واضحة وبنى تحتية محدثة، كذلك يمكن ان يشارك في اعادة بناء سوريا.

■ كيف ترى مستقبل المعابر البرية اللبنانية - السورية، خاصة في ما يتعلق بالتبادل التجاري والوصول الى اسواق الخليج والعراق؟

□ المعابر ستبقى ذات اهمية استراتيجية، لكن مستقبلها مرتبط ليس فقط بالقرار اللبناني او السوري، بل ايضا بالإرادة الاقليمية والدولية، خاصة في ظل التوترات الحدودية وواقع الاقتصاد الموازي. المعابر قد تكون ورقة ضغط، ما لم يتم ضبطها امنيا وتحديثها اداريا.

■ هل يمكن للقطاع الخاص اللبناني ان يلعب دورا فاعلا في الدخول الى السوق السورية في حال تحسنت العلاقات الرسمية؟

□ نعم، لكن ذلك يتطلب شروطا غير متوافرة حاليا، منها حماية قانونية، تسهيلات مصرفية، واستقرار سياسي وأمني في سوريا. القطاع الخاص قد لا يغامر في الدخول الى بيئة غير مستقرة، او قد تؤدي به الى التعرض لعقوبات او خسائر جسيمة ما لم تتضح الصورة الجيوسياسية اكثر.

■ ما التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تمنع لبنان من الاستفادة من هذا التحول؟

□ الانقسام الداخلي حيال العلاقة مع النظام السوري الجديد، الخوف من العقوبات الدولية في انتظار رفعها بالكامل، ضعف البنى التحتية، والفساد المستشري. كما ان غياب الرؤية الاقتصادية الوطنية الواضحة يزيد من خطورة الانزلاق في شراكات غير متكافئة.

الاستاذ المحاضر في الاقتصاد الدولي وشؤون الاستثمار الدكتور جهاد الحكيم.

■ في ظل رفع العقوبات عن سوريا، كيف يمكن للبنان ان يتعامل اقتصاديا معها من دون الوقوع في مأزق قانوني او سياسي؟

□ رفع العقوبات عن سوريا يوفر للبنان هامشا اوسع للحركة الاقتصادية، لكنه لا يعفيه من المسؤوليات السياسية والاقتصادية التي تترتب على اي انخراط جديد. المطلوب منه ان يستثمر هذا التحول ضمن اطر رسمية ومؤسساتية واضحة، تحفظ له شرعيته الدولية وتعزز مصالحه الوطنية. كما ينبغي انشاء آلية رقابة مشتركة بين الوزارات المعنية، لضمان تعاون يتم وفق القوانين الدولية، بما يراعي خصوصية العلاقة الثنائية، من دون الوقوع في شرك التوظيف السياسي او الانحراف عن المسار الاقتصادي البحت.

■ هل ترون ان لبنان قد يصبح ممرا شرعيا للاستثمارات او البضائع نحو سوريا؟ ما تأثير ذلك على صورته الدولية؟

□ في ظل رفع العقوبات، من المرجح ان يعاد تموضع لبنان كممر طبيعي من سوريا واليها، وكمركز خدمات لوجستية وتجارية نحو الداخل السوري، وربما نحو اعادة الاعمار لاحقا. هذا الدور قد ينعكس ايجابا على صورته الدولية، إذا ما اقترن بسياسات شفافة، وتبعد شبهة التهريب. في المقابل، قد يشكل

> **فرص لبنان عبور للبضائع وشراكة محتملة في اعادة الاعمار**

لبنان، في حال ادار هذا الدور بحكمة، واجهة اقتصادية مساندة للاستقرار الاقليمي والتنمية المتوازنة.

■ هل يمكن ان يساهم رفع العقوبات في تحفيز عودة تدريجية لبعض النازحين السوريين من لبنان؟

□ نعم، من شأن رفع العقوبات ان يخلق مناخا اقتصاديا افضل داخل سوريا، مما يعزز فرص العمل ويخفف من حدة الازمة المعيشية هناك، وبالتالي يشجع فئة من النازحين في لبنان على العودة الطوعية. هذه العودة تبقى مشروطة بتوافر الامان، البنى التحتية الاساسية، الضمانات القانونية، والنمو الاقتصادي في سوريا. لكن المعادلة الاقتصادية ستكون حتما أكثر ايجابية مما كانت عليه في ظل العقوبات، مما يعزز مناخ العودة ويخفف الضغط الاجتماعي والاقتصادي عن لبنان الذي يمكنه ان يستفيد من حقبة العمران والنمو الاقتصادي المرتقب في سوريا.

■ كيف سينعكس هذا التطور على سوق العمل اللبنانية، وعلى الدينامية الاقتصادية في المناطق الاكثر تضررا من النزوح؟

□ العودة التدريجية للنازحين ستعيد توازنا جزئيا الى سوق العمل، خصوصا في القطاعات التي شهدت فائضا في العرض. كما سيتيح رفع العبء عن البنى التحتية والخدمات العامة، لاسيما في المناطق الحدودية والشمالية. هذا من شأنه ان ينعش الدورة الاقتصادية المحلية، عبر اعادة توجيه الموارد نحو الانماء بدل الاستجابة للازمات، ويساهم في اعادة بناء الثقة بين الداخل والخارج.

■ هل يمتلك لبنان الرؤية الكافية لتحويل هذا الانفتاح الى فرصة انقاذ اقتصادي؟

□ رغم الازمة السياسية والاقتصادية، فان رفع العقوبات يوفر فرصة نادرة للبنان كي ينهض بدور اقتصادي استراتيجي في المنطقة. الخروج من النهج الارتجالي هو المطلوب، واعتماد رؤية اقتصادية وطنية واضحة، تشرك القطاع الخاص وتعيد لبنان الى الحضن العربي، وتفعل الاطر الديبلوماسية مع سوريا. إذا احسن لبنان استثمار هذه اللحظة التاريخية، فقد يشكل الانفتاح على سوريا منصة لانطلاقة جديدة في اتجاه اعادة بناء اقتصاده مجددا.

■ ما المطلوب من الحكومة اللبنانية لتأطير العلاقة الاقتصادية مع سوريا بطريقة تراعي الالتزامات الدولية؟

□ بناء إطار مؤسساتي مشترك يضع العلاقة الاقتصادية مع سوريا ضمن استراتيجيا رسمية واضحة، قائمة على الشفافية، التوازن، وحماية المصلحة اللبنانية. يجب انشاء لجنة مشتركة تعنى بتطوير التبادل التجاري، تشجيع الاستثمارات، وتفعيل المعابر، مع احترام كامل لسيادة القرار اللبناني والتزاماته الدولية.

إقتصاد

عصام شلهوب

هل يشعل البنك الدولي النور في نفق لبنان المظلم؟ أيوب: إصلاحات الكهرباء ضمن إصلاحات الدولة

منذ عقود ظل قطاع الكهرباء في لبنان مرآة لعجز الدولة المزمن، واحد ابرز وجوه الانهيار المالي والفساد الاداري. شبكات مهترئة، هدر يتجاوز 50% من الطاقة، مؤسسات عاجزة عن الجباية، وخزينة تستنزف سنويا بمليارات الدولارات لشراء الفيول، بلا مردود يذكر. مع هذا الوضع، يبرز اليوم بصيص امل على شكل قرض دولي، يحمل في طياته وعدا بالاصلاح

في ايلول 2024، اقر البنك الدولي قرضا بقيمة 250 مليون دولار خصص لدعم قطاع الكهرباء في لبنان، وهو اول تمويل من نوعه منذ سنوات طويلة. القرض الذي وقعته وزارة المال بعد مفاوضات قادتها وزارة الطاقة، لا يهدف فقط الى تمويل مشاريع تقنية، من ابرزها محطة طاقة شمسية بقدرة 150 ميغاواط في راس بعلبك، بل يسعى الى فرض حوكمة جديدة، وتغيير عميق في هيكل هذا القطاع، عبر خطوات ملموسة تشمل اعادة تأهيل البنى التحتية، ضبط الهدر، تطوير المحاسبة، وتعزيز استقلالية مؤسسة كهرباء لبنان.

لكن الطريق الى التنفيذ لن يكون معبدا. فالقرض، وان كان ميسرا، لن يصرف الا بشروط اصلاحية صارمة، بعضها يرتبط مباشرة بتشكيل الهيئة الناظمة للكهرباء، اجراء تدقيق مالي لسنوات مضت، رفع التعرفة، والبعض الآخر يندرج في الاطار الاوسع للتعافي الاقتصادي، كتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي وهيكلة القطاع المصرفي.

في زمن الحرب والتقشف والرقابة الدولية المشددة، يبدو هذا القرض كنافذة اختبار للمؤسسات اللبنانية: هل تلتزم الاصلاح في مقابل التمويل؟ وهل تكون الكهرباء اول القطاعات التي تستعيد نبض الدولة، ام تستمر في الدوران في حلقة العتمة والمماطلة؟

في لحظة دقيقة من تاريخ لبنان، يضع البنك الدولي حجر اختبار حقيقي امام الدولة ومؤسساتها. اما التزام شروط الاصلاح، وان كانت موجعة، او خسارة فرصة نادرة لكسر حلقة الفشل في اكثر القطاعات استنزافا للمال العام. فالقرض الذي يفترض ان ينقذ الكهرباء، لا يكفي وحده ما لم يواكبه قرار سياسي واضح، وارادة تنفيذية لا تخضع للمحاصصة، ورقابة لا تعرف المجاملة.

ربما لن تكون الكهرباء غدا افضل حالا، وقد لا تأتي الساعات الاضافية بالسرعة المنشودة، لكن ما يجري اليوم يشكل اختبارا مصيريا لمنظومة كاملة. فاذا نجحت فيه، قد تكون بداية الخروج من الظلام، لا بالكيلوواط فقط، بل بحسن الادارة واستعادة ثقة الداخل والخارج على السواء.

"الامن العام" التقت الباحث والخبير في مجال الطاقة الدكتور مارك ايوب.

■ ما هي ابرز بنود اتفاقية القرض بين لبنان والبنك الدولي المخصص للكهرباء؟

□ بداية، لا بد من التوضيح ان هذه الاتفاقية هي بين لبنان ممثلا بوزارة المال، اي ان الوزارة هي من وقع عليها، لكن بالتأكيد تم التفاوض عليها مسبقا من وزارة الطاقة والمياه. يعد هذا القرض الاول منذ فترة طويلة في قطاع الكهرباء، وهو ليس وليد الساعة او ثمرة جهود الحكومة الحالية فقط، بل هو قيد الدراسة والتفاوض منذ اكثر من سنة ونصف سنة، تحديدا من قبل مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة والمياه. وقد بدأ هذا المسار منذ ان قرر البنك الدولي عدم تمويل مشروع استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الاردن عبر سوريا، بسبب ما اعتبر مخاوف امنية عالية مرتبطة بالعبور عبر الاراضي السورية. بناء عليه، تقرر تحويل وجهة التمويل لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في لبنان. اقر هذا القرض من حيث المبدأ في ايلول 2024، اي قبل اندلاع الحرب على لبنان بأسابيع عدة. ثم جاءت الحرب وما تلاها من تطورات، مما اخر تفعيله. اما اليوم، فقد عاد الملف الى الواجهة.

■ ما هي شروط القرض او المنحة اذا جاز التعبير لجهة الفائدة ومدة السداد والشروط الاصلاحية؟

□ ما اود قوله، هو ان هذه الاتفاقية مع البنك الدولي تبلغ قيمتها 250 مليون دولار، وهي ليست جديدة بل قيد التفاوض منذ اكثر من عام ونصف عام. نعلم قيمة القرض، ونسبة الفائدة عليه، ونعلم ايضا ان هناك معلومات تشير الى ان شروط السداد قد تتضمن تسهيلات تمتد لفترة تصل الى 50 سنة، لكن لا بد من التأكد من هذه النقطة بدقة، فهي ما زالت غير مؤكدة بالكامل، بل هذا ما نقل وما سمع حتى الآن. اما بالنسبة الى الشروط الاساسية المرتبطة بالقرض، فلا بد لي من ان اوضح: القرض ليس منحة، بل هو قرض ميسر. لكن الاهم من ذلك، ان هذا القرض يختلف عن القروض السابقة التي كانت تمنح من دون شروط صارمة. هذا القرض مشروط بإصلاحات، وتحديدا في قطاع الكهرباء، وسأوضح لاحقا ماهية هذه الاصلاحات التي طلبت من الحكومة اللبنانية. في ما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بالتمويل، فان هناك ملفات عدة سيتم العمل عليها ضمن اطار الـ250 مليون دولار. اولا، تم التطرق الى موضوع الحوكمة والاصلاحات، وتحديدا تحسين جودة الخدمات لضمان استدامتها ضمن مؤسسة كهرباء لبنان. تشمل المشاريع المرتقبة مكونات استثمارية واخرى تشغيلية، مما يعني ان هناك استثمارات انشائية الى جانب تطوير نظم الحوكمة ورفع مستوى جودة الخدمات.

الباحث والخبير في مجال الطاقة الدكتور مارك ايوب.

من ابرز المشاريع المطروحة:

• اعادة تأهيل مركز التحكم الوطني، الذي تعرض لاضرار كبيرة جراء انفجار مرفأ بيروت.

• اعادة تأهيل ثلاث محطات كهربائية تقع على مجرى نهر الليطاني.

• مشروع للطاقة الشمسية في منطقة البقاع، وتحديدا في رأس بعلبك، حيث تم تخصيص قطعة ارض لإقامة منشأة قادرة على توليد 150 ميغاواط من الطاقة الشمسية. يعد هذا المشروع الاكبر في مجال الطاقات المتجددة في لبنان حتى الان. وعلى الرغم من ان التمويل الحالي لا يغطي سوى 150 ميغاواط، الا ان انخفاض كلفة انتاج الطاقة المتجددة قد تتيح زيادة الانتاج لاحقا.

> **الهيئة الناظمة حجر الزاوية في الرقابة والحوكمة**

• تطوير شبكة النقل (خطوط التوتر العالي)، التي تسجل خسائر كبيرة في الطاقة، حيث تقدر نسبة الهدر بين 40 و50%. لذا، سيتم تعزيز الشبكة لتقليل هذه الخسائر وتحسين الكفاءة.

• تحسين نظام المحاسبة والفوترة والتحصيل المالي داخل المؤسسة، بما في ذلك ضبط التدفقات النقدية لضمان قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية للموردين وفق الاولويات، مما يساهم بدوره في تحسين الخدمات الكهربائية.

يعتبر هذا الجهد جزءا من مسار اوسع لدعم عملية التعافي الاقتصادي في لبنان.

في ما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة لتفعيل القرض، فهي تعد اشارة ايجابية تتقاطع مع مسار التعافي المالي. فاستقرار الاقتصاد الكلي، او ما يعرف بالـMacroeconomic Stability، يعد جزءا من الشروط المفروضة على لبنان. صحيح ان هذا القرض مخصص لقطاع الكهرباء، ويعتبر محدودا من حيث حجمه، لكنه يبقى قرضا مشروطا بالإصلاحات.

■ ما هي الاصلاحات المطلوبة من لبنان لتفعيل القرض؟

□ تتضمن الاصلاحات المطلوبة تغييرات بنيوية على مستوى الاقتصاد العام، مثل التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، هيكلة القطاع المصرفي، وسن القوانين الضرورية المرتبطة بذلك. جميع هذه الشروط تندرج ضمن سياق القرض الجاري العمل عليه. من ناحية اخرى، هناك اصلاحات تتعلق بقطاع الكهرباء تحديدا، وقد بدأت وزارة الطاقة تنفيذ بعضها منذ حوالى سنة او سنة ونيف، بالتزامن مع بدء التفاوض في شأن هذا القرض. من ابرز هذه الخطوات: رفع التعرفة الكهربائية، بغض النظر عما اذا كانت حاليا عادلة ام لا، ونحن نعلم انها لا تزال مرتفعة وغير عادلة. كذلك، طلب البنك الدولي اجراء تدقيق مالي (audit) لحسابات مؤسسة كهرباء لبنان عن السنوات الثلاث الماضية، وايضا البدء بتعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، وهو ما تضعه وزارة الطاقة اليوم في مقدمة اولوياتها. الوزارة وضعت الشروط اللازمة، وبدأت باستقبال السير الذاتية للمرشحين، علما ان تعيين الهيئة الناظمة لا يرتبط بخطة محدثة او قديمة، بل بالحاجة الى وضع خطة جديدة شاملة لقطاع الكهرباء في لبنان. ◄

إقتصاد

■ ما اثر القرض على الدين العام اللبناني، وهل يدخل ضمن موازنة الدولة؟

□ لا بد من الاشارة الى ان هذا القرض سيسجل ضمن الدين العام اللبناني، وبالتالي لا يمكننا اعتباره انجازا يحتفى به بالكامل لأنه في النهاية قرض مالي. كما يتعين ادراجه ضمن موازنة الدولة، ولا يمكن صرفه الا بعد موافقة مجلس النواب، نظرا الى وجود التزامات مالية مترتبة عليه تمتد الى عقود مستقبلية.

■ ما مدى الشفافية في آلية صرف القرض، وهل هناك رقابة دولية على التنفيذ؟

□ اذا استخدم القرض كما هو مخطط له، قد يحدث تاثيرا ايجابيا على مستوى الشفافية في قطاع الكهرباء. اليوم هناك رقابة دولية صارمة على كيفية تنفيذ المشاريع، ولن يتم صرف الاموال الا اذا تم تنفيذ الاصلاحات المطلوبة مسبقا. اعتقد شخصيا ان الرقابة ستكون مباشرة واكثر صرامة من البنك الدولي، ليس فقط على المشروع بل على جميع الجهات المنفذة، ولن يكون هناك اي تساهل في موضوع الصرف.

■ ما المشاريع التي سيمولها القرض تحديدا، وما الجدول الزمني لتنفيذ هذه المشاريع؟

□ بالنسبة الى الاطار الزمني، المشاريع التي سيمولها القرض تشمل: تأهيل شبكات النقل، انشاء محطات طاقة شمسية، واعادة بناء المركز الوطني للتحكم بالطاقة. يتوقع ان يبدأ ظهور الاثر الفعلي لهذه المشاريع خلال فترة تمتد من سنتين الى ثلاث سنوات.

■ هل هناك شركات اجنبية او محلية محددة ستنفذ الاعمال، وهل سيتم ذلك عبر مناقصات شفافة؟

□ طبعا الاعمال ستنفذ عبر مناقصات علنية، ولا يمكن ان تمنح مباشرة لأي شركات محلية او اجنبية، بل سيتم ذلك عبر "هيئة الشراء العام"، حسب ما هو مقرر. يعد هذا القرض جزءا من شروط المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، خاصة وان الكهرباء تعتبر من اكثر القطاعات استنزافا للمالية العامة، سواء من حيث التكلفة او شراء الفيول.

■ كيف يتقاطع هذا القرض مع الشروط الدولية للمساعدة في اعادة اعمار لبنان؟

□ اعلن البنك الدولي ان هذا القرض، البالغة قيمته 250 مليون دولار، هو باكورة تمويلات قطاعية، وهناك مفاوضات جارية وفق ما اعلنت وزارة المال للحصول على قرضين اضافيين: 250 مليون دولار لقطاع الزراعة، و250 مليونا لقطاع المياه. الا ان هذه القروض منفصلة عن ملف اعادة الاعمار، ومن المهم التوضيح انها لا تندرج ضمنه. هناك قروض اخرى قد تأتي لاحقا مخصصة لإعادة الاعمار، فيما يسعى البنك الدولي لإنشاء صندوق مخصص لهذا الغرض قد يبدأ بمليار دولار، لكن هذا الصندوق سيكون مرتبطا بشروط سياسية واضحة.

■ ما الاثر المتوقع للقرض على ساعات التغذية بالكهرباء في المدين القصير والمتوسط؟

□ في ما يخص ساعات التغذية بالكهرباء، لن يكون هناك اثر مباشر على المدى القصير، الا بعد الانتهاء من بناء محطات الطاقة الشمسية، وهو ما قد يستغرق ما بين 12 الى 18 شهرا في حال سارت الامور كما هو متوقع. بحسب التقديرات، فان 150 ميغاواط اضافية قد تترجم الى زيادة ساعتين من التغذية الكهربائية، لكن ذلك سيأخذ وقتا ولا يمكن توقع اي اثر فوري.

■ هل هناك خطط لإدماج الطاقة المتجددة ضمن هذه المشاريع الممولة؟ ومن هي الهيئات المحلية او الدولية التي تراقب حسن تنفيذ المشاريع؟

□ نعم، مشاريع الطاقة المتجددة مشمولة ضمن هذا القرض. وكما ذكرت، سيكون للبنك الدولي دور رقابي مباشر، خصوصا اذا تم تعيين الهيئة الناظمة، والتي ستكون جزءا من هذا الاشراف، الى جانب الجهات الرقابية المحلية مثل ديوان المحاسبة. لكن الارجح ان الرقابة الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، ستكون الاشد تأثيرا في الاشراف على تنفيذ العقود، سواء مع وزارة الطاقة والمياه او وزارة المال او الهيئة الناظمة.

مسرح

عودة المسرح اللبناني إلى الواجهة كثافة شبابيّة وإقبال متزايد

رغم كل التحديات التي تواجه المسرحيين، عادت الحركة المسرحية في لبنان من جديد وما يحدث حاليا يبدو مدهشا. اذ ان الخشبة اليوم تتألق بزخم من خلال عشرات العروض المسرحية التي تؤكد صمود المسرح الذي ينبض بالثقافة والحضارة والفن، والاهم بالحياة

تشهد خشبة المسرح في لبنان اليوم تجارب شبابية تبدع وتخرج بما هو جديد ونوعي رغم نقص التمويل والدعم، فيما الامل يبقى قائما في جيل جديد يعيد للمسرح اللبناني تألقه وازدهاره.
"الامن العام" حاورت مؤسسة مسرح المدينة نضال الاشقر ومديرة مسرح مونو جوزيان بولس.

الاشقر: نشاطاتنا متنوعة

■ ما هي النشاطات التي تعرض اليوم في مسرح المدينة؟
□ نظمنا هذا العام نشاطات متنوعة كالمسرح والرقص والغناء والموسيقى ومحترفات للاطفال الايتام، اضافة الى المحاضرات. قررنا في مجلس الامناء ان نجعل من مسرح المدينة ملاذا للقاء الناس على الصعيد الثقافي. يقدم الفنانون الشباب عروضا جميلة جدا وبغزارة، فلا تلبث ان تتوقف مسرحية حتى تبدأ اخرى.

■ ما هو سبب الطفرة المسرحية من الشباب اليوم؟
□ تخرج الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة طلابا في الدراما، بعضهم ينشط بشكل لافت. نشجعهم في مسرح المدينة بإعطائهم الفرصة لعرض اعمالهم في المسرح الذي هو مثابة مسرح وطني يتسع لـ400 مقعد، ولم يتوقف عن تنظيم الانشطة منذ 30 عاما. نقدم عروضا للطلاب بأسعار مخفضة ونعطيهم الوقت للتمارين مجانا، لأن هذا الجيل في حاجة الى التعبير عن نفسه.

■ كيف تصفين الجمهور الذي يرتاد المسرح اليوم؟
□ لكل عرض مسرحي جمهوره. نشجع احيانا الناس على الحضور عبر تقديم عروض مجانية، لأن هذا المكان يساهم في اقامة حوار بين الناس.

مؤسسة مسرح المدينة نضال الاشقر.

■ هل الانتاج المسرحي حاليا هو نوع من المغامرة، وهل تغطي الايرادات النفقات؟
□ لا يستخدم الشباب الديكور المكلف جدا، وقد وجدوا طريقة لعرض المسرحية والتعبير من دون كلفة مرتفعة. فهم لا يربحون دائما، لكن في معظم الاوقات لا يخسرون. هذا الامر يشجع الشباب على الاستمرار في العطاء لاسيما انه لا توجد في بيروت المساحات الكافية ليتنفس من خلالها الناس كالأمكنة الثقافية، لكني الاحظ انها في ازدياد اليوم. ما يهمنا في مسرح المدينة هو القيام بكل ما يلزم حتى يستمر الناس في التعبير عن انفسهم والتحدث عن همومهم ومشاكلهم التي هي مشاكل المجتمع السياسية والاجتماعية على خشبة المسرح. في حال تكبدوا الخسائر، نعمل من جهتنا على المساعدة لأن هدف مسرح المدينة الترويج للثقافة والفنون بشكل راق. لا يجب على المسرح في الايام الصعبة كالتي يمر بها لبنان ان يقدم اعمالا هابطة مبتذلة، بل علينا تقديم اعمال مسرحية راقية ليشعر الناس ان بلادهم لا تزال بألف خير على الرغم من كل الصعوبات.

■ ما هي معايير اختيار اي نشاط يعرض على مسرح المدينة؟
□ نقوم بتقييم عمل مَن يرتاد مسرحنا من مرة الى اخرى. ما يهمنا هو ان تكون المسرحية جيدة ومستوى المخرج جيدا، ويمكن معرفة ذلك من العمل الاول الذي يعرضه على خشبة مسرح المدينة.

■ كم عمل يعرض اليوم على مسرح المدينة، وكيف يتم توزيعها على ايام الاسبوع؟
□ بحسب المسرحيات، البعض يعرض بين يومين و10 ايام او 15 يوما في الشهر، فيما يقدم البعض الاخر شهرا كاملا. في الايام التي لا تعرض فيها اي مسرحية، ننظم محاضرات وقراءات شعرية وحفلات موسيقية.

■ ما الذي تغير في المسرح بين امس واليوم؟
□ يتطور المسرح مع تطور المجتمع ولا يكرر نفسه، وبالتالي لا يمكن ان يكون الامس كاليوم لأن مشاكل المجتمع والسياسات تختلف بين الامس واليوم. المشاكل باتت اكبر من السابق. عندما انتهت الحرب الاهلية كان لدى الناس تعطش الى المسرح، لكن حين يحدث امر ما يتوقف معه كل شيء مما يؤثر سلبا على المسرح الذي يتنفس مع تنفس هذا المجتمع. عند حصول اي مشكلة، لا نعبر عنها فقط بل ندفع ثمنها. في لبنان نخرج من مشكلة لتظهر اخرى، لذلك يدفع شباب اليوم ثمن حرب كان اهلهم قد اخبروهم بها وهم يعبرون عنها اليوم. المسرح ليس متحفا، لأن المتحف جامد لا يتحرك، اما المسرح فهو حياة نابضة بالحلم والمستقبل وبتطلعات الشباب، ولا يمكن ان يبقى على حاله.

■ ما هي النصائح التي تتوجهين بها الى الشباب، وماذا تطلبين من المسؤولين في لبنان؟
□ اطلب من الشباب ان يتعلموا ويتثقفوا قبل الانخراط في الفنون التي تتطلب ثقافة وعلما ومعرفة. ليأخذوا هذه المهنة بشكل جدي جدا لأنها مهنة كالجيش والامن العام، فيها النظام كما في المسرح الذي هو ليس فقط مخيلة بل يرتبط بأنظمة صارمة. لذلك اقول للشباب: عندما تريدون الانخراط في هذه المهنة ◄

المقال

حقوق لا صدقات

لطالما اعتبر المسرح اللبناني مرآة تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد، وقد شهد على مر العقود ازدهارا بفضل جهود رواده. فلبنان قدم للمنطقة وجوها فنية بارزة في المسرح والدراما والموسيقى، فيما ترك الفنانون اللبنانيون بصمتهم على كل خشبة عربية.
لكن المفارقة المؤلمة ان هؤلاء الرواد وعددا كبيرا من معاصريهم، لم يجدوا في وطنهم الحد الادنى من التقدير المادي او المعنوي.
اضعفت الازمات المتلاحقة، من انهيار اقتصادي وكورونا، هذا القطاع. وكشفت هشاشة البنية التحتية الداعمة للفنانين، خاصة الممثلين الذين وجدوا انفسهم في مواجهة تحديات معيشية وصحية من دون سند فعال من الدولة. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه الفنانون في المجتمع، الا ان الدعم الحكومي لهم يكاد يكون معدوما، لاسيما ان لا تشريعات تتيح لوزارة الثقافة تقديم دعم مالي مباشر للفنانين، مما يتركهم في مواجهة مصيرهم من دون حماية اجتماعية او صحية.
لقد تفاقمت معاناة الممثلين اللبنانيين في ظل الازمة الاقتصادية، واصبح العديد منهم عاجزين عن تأمين تكاليف العلاج او حتى اساسيات الحياة في دولة ليست الثقافة من اولوياتها.
على الرغم من التحديات، لا يزال المسرح اللبناني ينبض بالحياة بفضل جهود فردية ومبادرات صغيرة. العروض المسرحية اليوم تقام بجهود شخصية، والمهرجانات تمول عبر تمويلات اجنبية او مبادرات خاصة، وسط غياب اي خطة رسمية لدعم الانتاج الثقافي المحلي، مما يجعل من الصعب على الفنانين الاستمرار، لذلك يضطر العديد منهم للانتقال الى مجالات اخرى او البحث عن فرص عمل خارج البلاد.
هذا الواقع عائد ايضا الى تراجع كبير للصناعة التلفزيونية والانتاج شبه الغائب عن المحطات التلفزيونية اللبنانية، مع انها ملزمة بحسب قانون الاعلام المرئي والمسموع انتاج مسلسل محلي او اثنين سنويا، واذا طبق القانون لن يبقى اي ممثل في منزله.
ويالأسف، مَن يشاهد بعض المحطات اللبنانية يشعر انه في اسطنبول في ظل طغيان الاعمال التركية المدبلجة على هذه الشاشات، بدلا من التركيز على الانتاج المحلي. فيما يستبعد المنتجون الممثلين المتقدمين في السن عن الاعمال المحلية الموجودة، على قلتها. اليوم، مَن ليس لديه مورد رزق آخر غير التمثيل، سينتهي به الامر عاجزا عن توفير نفقات علاجه منتظرا التبرعات.
اما دور نقابة الفنانين فهو ايضا مكبل. لقد انشئ صندوق التعاضد الموحد للفنانين عام 8002 بهدف توفير دعم اجتماعي وصحي للفنانين، بتمويل من اشتراكات الاعضاء ورسوم على العقود الفنية. الا ان الازمات الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة الوطنية قلصت من فعاليته، واصبحت المساعدات المقدمة لا تتجاوز بضعة دولارات شهريا، مما دفع النقابة الى البحث عن مصادر تمويل بديلة، كالتبرعات الفردية.
لا يطلب فنانو لبنان صدقات، بل حقوقا. هم الذين يقدمون اجمل صور الوطن، ورد الجميل لا يكون بالتكريم بعد الوفاة، بل بحياة تليق بكرامتهم وهم احياء.

ميرنا الشدياق

◄ عليكم ان تتعلموا اولا وتتثقفوا واعرفوا انها طريق شاقة لأن بلادنا ليست كالغرب حيث وجد المسرح منذ مئات السنين، بل هي مهنة جديدة في لبنان وستدفعون احيانا اثمانا باهظة. بالنسبة الى الدولة، يجب ان تعتبر الثقافة العمود الاساسي في بناء المجتمع وبناء الانسان الجديد غير الطائفي. يفتح المسرح مجالات عديدة امام الانسان، لذا يجب ايجاد ميزانية خاصة لمساعدة كل المسارح وفتح كل دور الثقافة في القرى والمدن وتشجيع فتح المكتبات. صحيح ان الدولة اليوم في ازمة مالية، لكن علينا

"يتطور المسرح مع تطور المجتمع ولا يكرر نفسه"

بولس: الطلب كبير

■ يعرض اليوم على مسرح مونو عدد من المسرحيات، ما سبب هذا الاقبال وهل عاد المسرح الى لبنان كما كان سابقا؟

□ عاد المسرح الى مونو اكثر من السابق، اذ تعرض احيانا 4 مسرحيات في اليوم الواحد، وهذا ما لم يحصل في لبنان سابقا. ننظم عروضا صباحية للاولاد وللكبار وعروضا ليلية. كما ان هناك طلبا كبيرا على المسرح خصوصا من الشباب. اما الجمهور فهو ليس نفسه الذي كنا نراه سابقا بل يتجدد بشكل دائم. جمهور جديد شاب يرتاد المسرح لم نكن نراه في الماضي.

■ ما سبب اقبال الشباب على المسرح اليوم؟

□ اصبح الاهل اليوم اكثر تقبلا لفكرة انخراط اولادهم في التمثيل، وتغيرت النظرة الى الممثل. الجمهور يتنوع لأن العروض على مسرح مونو متنوعة وليست موجهة الى المثقفين فقط. نعرض مسرحيات ترضي كل الاذواق وهي في متناول الجميع. منذ ان تسلمنا مسرح مونو أصبح الجمهور متطلبا اكثر وقد تعلم ان يتذوق المسرح بطريقة مختلفة. بات علينا كمخرجين وممثلين ومنتجين ان نقدم الافضل للجمهور.

■ ما هو عدد المسرحيات التي تعرض اليوم في مونو، وكم مرة في الاسبوع؟

مديرة مسرح مونو جوزيان بولس.

□ نعرض من الاثنين الى الاحد، وهناك مسرحيات تعرض يوميا بما في ذلك الاثنين، اذ ان هناك طلبا من المخرجين والمنتجين للتمثيل على خشبة مسرحنا. المسرح "ما بيفضى"، فهناك مسرحيات تلعب 5 ايام واخرى يوما واحدا، والتي تلعب يوما واحدا تلعب كل السنة.

■ من يمول هذه المسرحيات خصوصا ان الشباب هم من يقدمونها؟

□ معظم المسرحيات التي تعرض هي بتمويل خاص من المنتج او المخرج ومن "اللحم الحي" كما يقال. قلة من يجدون ممولا او منتجا. مسرح الجمعيات فقط يجد التمويل، لكن وفق مواضيع معينة يتم تحديدها من قبلها.

■ هل يعتبر المسرح اليوم باهظا بالنسبة الى الشباب؟

□ كلفة الايجار في مونو 550 دولارا خلال الاسبوع و585 في الويك اند، اي أيام الخميس، الجمعة، السبت والاحد. يرتفع السعر قليلا خلال فصل الصيف بسبب تكاليف التهوئة. هذه الاسعار تسمح للمنتج بأن لا يبيع البطاقات بأسعار مرتفعة. نحن نطلب ان يكون الديكور بسيطا لاستيعاب اكبر عدد من المسرحيات في اليوم الواحد.

■ هل يمكن ان تعرض على مسرح مونو مسرحيتان في الوقت نفسه؟

□ في مونو مسرحان: مسرح صغير يتسع لـ60 مقعدا وآخر لـ260. للمسرح الصغير خصوصية معينة لاسيما لمسرحيات الشخصين او للمسرحيات الصغيرة التي ينتجها الطلاب الذين بدأوا مسيرتهم الفنية ويتخوفون من الانتاج الكبير. كلفة الايجار في المسرح الصغير 85 دولارا.

■ هل تفتحون المسرح مجانا للطلاب؟

□ نساعد طلاب الجامعة اللبنانية ونستقبلهم لتقديم عروضهم مجانا، خصوصا اذا كانوا لا يزالون طلابا. عند تقديمهم الديبلوم في ختام السنة يدفعون 40 دولارا على يومين. في العام الماضي قدم عدد كبير من الطلاب الديبلوم في مونو، فأطلقنا مبادرة مميزة بمنحهم جائزة "المونو دور" لتكريم الناشئين الواعدين والمواهب الاستثنائية للخريجين اللبنانيين، الذين قدموا مسرحيات تخرجهم على مسرح مونو، وهي عبارة عن جوائز ذهبية وفضية وبرونزية لأفضل ممثل وممثلة و3 افضل مسرحيات نعمل حاليا على انتاجها.

■ هل يغطي مردود المسرحية النفقات؟

□ اذا كانت المسرحية جيدة وتبيع فهي تغطي النفقات، الا اذا لم يتم التحضير للمسرحية كما يجب، لكن هذه الحالات نادرة.

■ هل هناك اقبال من الجمهور؟

□ تشهد كل المسرحيات في مسرح مونو اقبالا تتفاوت نسبته احيانا. بات الجميع يعلمون ان المسرحيات التي تعرض في مونو هي في مستوى معين، فلا يترددون عن الحضور.

■ ما هو سعر البطاقات؟

□ بحسب المسرحية، تتراوح بين 10 و60 دولارا، علما ان المسرح الكبير يكون في معظم الاوقات ممتلئا.

"الثقافة تبني الوطن لذا يجب وضع موازنة لها تكون من الاولويات"

■ كان لمسرح مونو خطوة لافتة تجاه المكفوفين؟

□ نظمنا ورشة تدريبية لـ15 ممثلا وممثلة مع اختصاصية اميركية، تعلموا فيها تقنيات الوصف الصوتي عبر حضور شخص في الريجي يشرح عبر الميكرو للمكفوف الموجود في المسرح ماذا يحصل على الخشبة ويقوم بتفسير الحركة. سننظم عرضا خاصا للمكفوفين، واذا وجد التمويل سنبدأ قريبا جدا مع الصم والبكم.

■ كيف تنظرين الى المسرح في لبنان عموما والى الشباب تحديدا؟

□ لقد رأينا مواهب ممتازة، وهناك اليوم مثلا 5 ممثلين لبنانيين يمثلون على مسرح LA COLLINE وهو مسرح وطني في فرنسا مع وجدي معوض الذي اختارهم من شباب سبق ان عرضوا على مسرح مونو.

■ هل هناك معايير معينة لعرض اي مسرحية على مسرح مونو؟

□ يجب ان يكون النص جيدا وكذلك نوعية الإخراج، اضافة الى براعة الممثل. تعرض اليوم مسرحيات مميزة لطلاب او متخرجين او شباب اعمارهم اقل من 30 عاما، ونحن نشجعهم. كما انه يجب ان يكون من السهل تركيب الديكور وتفكيكه. اعتقد ان مستقبل المسرح في لبنان رائع.

■ رسالة اخيرة لوزارة الثقافة وللشباب؟

□ الثقافة هي التي تبني وطنا، لذلك يجب ان يكون هناك موازنة للثقافة التي يجب اعتبارها من الاولويات، اذ ان الثقافة اكثر من ضرورة. اذا كنا لا نزال نقف على رجلينا فلأن الثقافة موجودة في البلد. كما يجب الغاء الرقابة، وان تشجع الدولة الممثلين من خلال اعطائهم كامل حقوقهم.

م. ش

رأي | بقلم الاباتي
إدمون رزق ر.م.م.

إرث البابا فرنسيس وآفاق إزدهار الكنيسة

"رحيل هادئ، مفاجئ، من دون ضجيج، يليق برجل لم يرد يوما ان تسلط الاضواء على مرضه، وكان يتعاطى مع الالم بكتمان ووقار. مات البابا فرنسيس في اليوم التالي للفصح، بعدما بارك المدينة والعالم، وبعدما عانق الشعب مجددا، ذلك الشعب الذي، منذ اللحظة الاولى لانتخابه في 13 آذار 2013، وعده بأن يسير معه...". هكذا وصلنا خبر رحيل الحبر الاعظم، يوم بدأنا نتبادل تحية "المسيح قام! حقا قام!" هذه ليست المرة الاولى التي يرحل فيها بابا متواضع جبار، فلكل حقبة من تاريخ الكنيسة، ارسل الله راعيا مميزا يقودها اليه. مَن لا يشتاق الى البابا يوحنا بولس الثاني حبيب شعب لبنان؟ والبارحة فقط ودعنا البابا بندكتس السادس عشر، اللاهوتي الكبير الذي اشاد بجمال الكنيسة وعمل بجهد لتثقيفها وتقدمها بالعودة الى الجذور. فهل يكون فراق البابا فرنسيس اخف وطأة على قلوب ابناء اعتادوا على حبه وتغذوا من وداعته وتعلموا من تجرده؟

منذ انتخابه، شكل البابا فرنسيس علامة فارقة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية. فها هو في اطلالته الاولى، من شرفة الفاتيكان، يطلب من حشود المؤمنين ان يباركوه، وهذا يشير الى اهمية دورهم في حياته: ان يقبلوه ويباركوه لينطلق في مسيرته الجديدة. وبالفعل حمل البابا للكنيسة حبا لا يتردد امام اي شيء، ورؤية اصلاحية جذرية، ارتكزت على التبشير بكلمات بسيطة والقرب من الفقراء، ورفع شأنهم والتشديد على الاهتمام بهم، وجعل قضيتهم قضية العصر... ليس هذا فقط، فقد حمل القضايا الانسانية كلها وجراحاتها وآلامها، ولم يغف له جفن ولم يتكاسل في اي عمل. اذن، ماذا يترك البابا فرنسيس من ارث للكنيسة، واي لقب يليق به اكثر: بابا العدالة الانسانية، ام بابا الفقراء؟ بابا الرحمة والتجرد؟ بابا البيئة والبيت المشترك؟. كل هذه الالقاب لا يمكنها ان تعطي سعيه الدؤوب حقه، لأنه في كلها أب وساهر، وكلها اولوية لديه.

اولا: كنيسة الرحمة والانفتاح

اولى البابا فرنسيس اهتماما خاصا لتجديد صورة الكنيسة، ساعيا الى تخليصها من البيروقراطية والانغلاق. بالنسبة اليه الكنيسة "ليست قلعة منغلقة"، بل هي "مستشفى ميداني بعد المعركة" (مقابلة 2013). وقد دعا الى ان تكون الكنيسة مكانا للرحمة ولمداواة الجراح، مفتوحة للجميع، خاصة للمجروحين والمهمشين والبعيدين من الايمان. وقد تجلت هذه الرؤية في سنة الرحمة (2015-2016)، حيث منح الحبر الاعظم غفران الخطايا بطريقة موسعة، مشددا على ان "الرحمة هي اسم الله"، وان الكنيسة التي لا تعكس رحمة الله تفقد هويتها الانجيلية.

ثانيا: الاصلاح الاداري والمالي

ككل مؤسسة بشرية تكثر فيها الموارد، لم تستطع الكنيسة تجنب السقطات. وهكذا ورث البابا فرنسيس ادارة كنسية معقدة تعاني من ترهل مؤسساتي وفضائح مالية. لهذا، اصر على القيام بإصلاحات داخل الكوريا الرومانية، منشئا مجلس الكرادلة لمساعدته في الحكم واعادة تنظيم الدوائر الفاتيكانية. كما اسس هيئة رقابة مالية (ASIF) لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. هكذا، وبالرغم من المقاومة الداخلية، واصل البابا نهجه بثبات، مؤمنا بأن تطهير الهيكل من الفساد هو شرط اساسي لازدهار الكنيسة، روحيا وعمليا. فـ"الكنيسة لا تنمو بالسلطة، بل بالتواضع والصدقية"(2016).

ثالثا: الدفاع عن الفقراء والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالبيئة

هو من ابرز معالم ارث البابا فرنسيس "التزامه قضايا الفقراء والمستضعفين". في الارشاد الرسولي Evangelii Gaudium (فرح الانجيل، 2013)، دعا الى "كنيسة فقيرة من اجل الفقراء"، مؤكدا ان "غير المتساوين" ليسوا فقط ضحايا النظام، بل ايضا محرومون من كرامتهم الانسانية. على مثال القديس فرنسيس الاسيزي، شفيع حبريته، تجرد البابا من كل انواع الكماليات،

وتمسك بحب الفقر والفقير والعمل من اجل كرامة عيش الفقراء. نادى بقرب الرعاة من خرافهم كي "يتوشحوا برائحتهم" فيرتاح الخراف ويشعروا بالامان معهم. اصغى الى آلام الخراف وكلم الناس ببساطة وتقرب منهم بالمحبة، وشاركهم قلقهم وهمومهم. فالراعي لا يكون بعيدا والكنيسة لا تكون خارج العالم. هكذا جعل الكنيسة اكثر حضورا في النقاشات الدولية حول التغيير المناخي، والعدالة الاقتصادية، وقد تجلى ذلك في الوثيقة البيئية 2015 (Laudato Si') حيث شدد على ان العناية بالبيت المشترك واجب على الجميع كما هو مسؤولية اخلاقية وروحية، وان العدالة البيئية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية.

رابعا: الحوار بين الاديان وبناء السلام

تماما مثل اسلافه، وبسعي الكنيسة الدائم، عمل البابا فرنسيس على مد الجسور، فالتقى العديد من القادة الدينيين، وابرز هذه اللقاءات توقيع "وثيقة الاخوة الانسانية" في ابوظبي عام 2019 مع شيخ الازهر احمد الطيب، التي دعت الى السلام، والحوار، ورفض التطرف. وهو قد زار العراق في آذار 2021، في خطوة تاريخية، رمزية في خط مبادئ السلام والتعايش بين المسيحيين والمسلمين بعد سنوات من الحرب والاضطهاد. اما كلمته في اور: "من هذا المكان، بيت ابراهيم، نؤكد ان الاخوة اقوى من القتل، وان الرجاء اقوى من الحرب".

خامسا: دور العلمانيين والمرأة في الكنيسة

دعا البابا في العديد من المناسبات الى تفعيل دور العلمانيين في الرعاية، والتعليم، والعمل الاجتماعي. وقد قام بخطوات تدريجية لتعزيز دور المرأة في الكنيسة، معينا نساء في مناصب فاتيكانية لأول مرة، ومشجعا على بحث اعمق حول خدمتها في المجتمع الكنسي. ولا يمكن للتساؤلات ان تشككنا في تقديره لوجود المرأة في الكنيسة وعملها وسهرها وعطاءاتها، لأنه حتى آخر نفس له اتكل على المرأة التي نما الرب يسوع في احشائها وحملته كلمة وكانت له بيت قربان: العذراء مريم ام! وهي مثال المرأة العاملة لبنيان الكنيسة ودعمها وارشادها.

ارث واعد بالنمو والتقدم في مشروع الخلاص

ان ارث البابا فرنسيس لا يختزل في قرارات ادارية او وثائق تعليمية، بل في الروح التي بعثها في الكنيسة: روح عيش الانجيل ببساطة، وخدمة المهمشين، والشجاعة في الاصلاح، والانفتاح على الاخر. هو ارث روحي ورعوي ولاهوتي لا يقتصر على الزمن الحالي، بل يمتد الى المستقبل، مؤسسا لمرحلة من الازدهار الكنسي المرتكز على الرحمة، والعدالة الاجتماعية، والحوار. هذا الارث يعد مصدرا مهما لنمو الكنيسة ولازدهارها، لأنه يعيدها الى جذورها الحية ويجعلها اكثر قدرة على مخاطبة العالم المعاصر. "ان الكنيسة هي امنا عندما تنجبنا الى الحياة بالروح، لكنها ايضا معلمتنا عندما ترشدنا الى الحق". هكذا اعاد البابا فرنسيس التوازن الحيوي بين الامومة والتعليم، بين الرحمة والحق، وجعل من الكنيسة رفيقة درب لا قاضيا متعاليا.

خاتمة

في خضم التحديات العالمية - من الازمات الاقتصادية الى الحروب، الى ازمة الايمان - يقدم ارث البابا فرنسيس نموذجا نبويا لكنيسة رسولية شفافة، متجذرة في الانسانية والمحبة والعدالة. هو ارث يتخطى افاق الكنيسة الى ارجاء الكون ليكون مفتاحا حقيقيا لازدهار الكنيسة في القرن الحادي والعشرين. فكما يقول البابا الحبيب: "حين تفتح الكنيسة قلبها لكل انسان، تصبح حقا علامة حية لرحمة الله، وتزهر بالرجاء في عالم متعطش للسلام." وصلاتنا اليوم: "يا رب، علمنا ان نسير على خطى من دعوتهم ليقودوا قطيعك كخدام للرحمة والحق، وامنح كنيستك ان تواصل رسالتها في العالم بمحبة، وشجاعة، وانفتاح. اجعل من ارث البابا فرنسيس بذرة تنمو في كل قلب مؤمن، وتثمر سلاما وعدالة في كل ارض. آمين."

الرئيس الفخري لنادي الحكمة:
المشاكل تراكمت مع زوروس ونرصد 3 لاعبين

شهد فريق الحكمة بيروت لكرة السلة في الاسابيع الماضية تطورات بارزة، تمثلت باقالة المدير الفني للفريق المدرب اليوناني الياس زوروس من منصبه مع كل اعضاء الجهاز الفني، في خطوة تلت خروج الفريق من الدور النصف النهائي لـ"فاينال 8" بطولة "وصل" بعد الخسارة امام فريق طبيعت الايراني

يعيش نادي الحكمة حالة من الاستقرار الاداري والمالي منذ تولي المحامي راغب حداد الرئاسة والنائب جهاد بقرادوني الرئاسة الفخرية بعدما شكلا ثنائيا ناجحا يطمح الى اعادة الفريق الى سكة الالقاب، عكرها عدم الاستقرار في الجهاز الفني، مما انعكس تراجعا في اداء الفريق.
"الامن العام" التقت النائب بقرادوني.

■ اي لقب هو الاحب اليك: النائب ام الرئيس؟
□ افضل جهاد من دون اي لقب. لا احب الالقاب انما في حال أجبرت على ذلك اختار اللقب الرياضي.

■ تجد صعوبة في الفصل بين موقعك السياسي ومنصبك الرياضي؟
□ افصل بينهما في شكل كبير. لم ادخل نادي الحكمة من اجل ان اصبح نائبا، بل جئت الى النادي وانا عضو في البرلمان. اعمل من اليوم الاول على الحد من التدخل السياسي في الرياضة عموما وفي نادي الحكمة خصوصا.

■ كيف تصف علاقتك برئيس النادي راغب حداد، وهل هناك من يحاول اختراق هذه العلاقة؟
□ بكل صراحة نعم. هناك من حاول ويحاول تعكير الاجواء بيننا وتصفية حساباته على حساب نادي الحكمة. لكنه في كل مرة يصطدمون بالعلاقة المتينة بيننا وسيفشلون. ويالالسف، هناك اشخاص يدعون انهم حكماويون ويحبون النادي، لكنهم يتمنون ان يخسر الفريق فقط لكي تفشل الادارة.

■ هل الخلاف مع بعض اعضاء الادارة السابقة يؤثر على النادي؟

الرئيس الفخري لنادي الحكمة بيروت النائب جهاد بقرادوني.

لم ادخل نادي الحكمة من اجل ان اصبح نائبا

□ كان يؤثر في السابق، لكن تأثيره راهنا لم يعد موجودا.

■ في عز ازمات النادي، لم نر المشهد الذي رأيناه في آخر جلسة للجمعية العمومية (شتائم، اهانات وتضارب)، هل ما حصل كان مقصودا؟
□ "الحرتقات والذبذبات" خلال الجلسة كانت متعمدة ومتوقعة. البعض ينتظر هذه المناسبة لتمرير رسائل ومواقف. هذا العام تطور الامر بشكل سلبي جدا، خصوصا بعد انتهاء الجلسة. هذا النادي من المستحيل ان يستقر اذا بقيت جمعيته العمومية منقسمة وتابعة لأشخاص وليس للنادي. اتعهد بتوحيدها واقفال كل "الدكاكين".

■ هل انت في النادي بقرار شخصي ام حزبي؟
□ قرار شخصي بكل تأكيد. اذكر انه بعدما اصبحت نائبا، زارني الصديق باتريك لحود، واخبرني بأنه سيحضر جمعية عمومية لنادي الحكمة، وسألني اذا كان يستطيع ان يقول "ان جهاد بقرادوني سيساهم في دعم النادي" فوافقت، وهكذا بدأت القصة. بعدها تطورت الامور لتصل الى ما وصلت اليه اليوم. لقد بلغ النادي مرحلة اصبح يدخل فيها المال من جهات عدة، منها الاكاديميات والرعاة والشركات، ونحن نعمل دائما على رفع المدخول.

■ هل يتدخل مسؤولون من حزب القوات اللبنانية في قرارات النادي؟
□ ابدا، نائب رئيس الحزب النائب الصديق جورج عدوان تدخل عندما كان النادي في ازمة، ونجح في ايجاد الصيغة لاحداث تغيير في الادارة من دون اي مضاعفات او اي ارتدادات سلبية على النادي. على الصعيد الشخصي، هو من محبي الرياضة ونادي الحكمة، وتدخله جاء من هذا المنطلق لمعالجة الامور. لا يوجد تدخل حزبي في النادي.

■ هل توافق الرأي الذي يقول ان نادي الحكمة اصبح محسوبا بشكل كبير على حزب القوات اللبنانية؟
□ كلا. انما هذا لا ينفي ان غالبية جمهور القوات اللبنانية مشجع للحكمة، وهذا امر طبيعي. في المقابل، هذا لا يمنع ان هناك جمهورا للنادي من احزاب اخرى وتيارات ومن مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق يشجع الحكمة. كذلك هناك داعمون للنادي من كل الاحزاب ومن كل المناطق.

■ منذ فترة غير بعيدة سمعنا ان معراب غير راضية عن الادارة وانها "ستقال" قريبا. مَن له مصلحة في الترويج لهذه الاخبار وبث اجواء سلبية في النادي؟
□ لا اعلم، لكن هذه الاخبار ليست صحيحة، والدليل ان رئيس النادي المحامي راغب حداد انتخب نائبا للرئيس في المجلس البلدي لمدينة بيروت ممثلا حزب القوات اللبنانية. هذا نقيض ما يحاول البعض الترويج له من حين الى آخر. ◄

لا تتركوا رياضتنا للذئاب!

في الوقت الذي يجهد فيه رئيس الجمهورية العماد جوزف عون لاعطاء صورة جديدة عن البلاد، صورة ناصعة تشجع على استعادة الثقة في هذا الوطن المنهك، عمادها الاصلاح وانتظام عمل المؤسسات واحترام القوانين ومحاربة الفساد، كما جاء في خطاب القسم والبيان الوزاري، وفي الوقت الذي تسعى فيه وزيرة الشباب والرياضة الدكتورة نورا بيرقداريان لتطبيق خطاب القسم والبيان الوزاري عمليا واعادة الثقة الى وزارة الشباب والرياضة و"تنظيف" الرياضة من الفساد "المعشعش" في نواد وهمية واتحادات صورية، هناك من يجتهد لمنعها من تحقيق اهدافها بذريعة "تدخل الدولة في الرياضة الاولمبية"، بهدف الوصول الى انقسام "اولمبي" بسبب اصرار البعض على تغليب مصالحه الشخصية على حساب المصلحة الوطنية.
ربما فخامة الرئيس غير متابع لتفاصيل الواقع الرياضي وتحديدا المشهد الاولمبي الذي بدأ قبل اربع سنوات، وهو كان في قيادة الجيش، المؤسسة العسكرية التي تولي الرياضة اهمية قصوى من خلال المعهد العالي للرياضة العسكرية، ولم يكن على تماس مع هذا القطاع على الرغم من صداقاته الواسعة بين الرياضيين، لكنه من دون ادنى شك يثق بالوزيرة بيرقداريان وبشجاعتها ونظافة كفها. فهذا "الوسخ" في الرياضة بدأ يتراكم منذ اللحظة الاولى لانتخاب لجنة اولمبية خلافا لرأي الاكثرية من الاتحادات، واستنادا الى قوى حزبية، وبفعل خيانات وتواطؤ، وترهيب وترغيب، ولتبدأ بعدها حقبة ملؤها النزاعات والانقسامات والخلافات، ولتشهد المحاكم اللبنانية رقما قياسيا بالدعاوى والدعاوى المضادة بين اهل الرياضة في لبنان لم نشهد مثيلها بتاريخ الرياضة اللبنانية!
ولأن "ما بني على باطل فهو باطل"، انقلب الحلفاء على بعضهم البعض، واستمر الصراع فشهدت اللجنة الاولمبية ما لم تشهده في السابق، من كسر وخلع ابواب، وتغيير اقفال، واحتلال وطرد، ومنع حضور... حتى وصل الامر بأحد الطامحين للبقاء على الكرسي استخدام وسائل غير مشروعة لضرب كل منافسيه، عبر ارسال تقارير مغلوطة الى مرجعيات خارجية لتشويه صورة مرشحين منافسين، مهددا بإيقاف الرياضة اللبنانية في حال لم تجر الرياح كما تشتهي سفنه!
فخامة الرئيس يعول اللبنانيون على عهدكم للخروج الى الرحاب الواسعة تحت عنوان "صفحة جديدة" مبنية على الاصلاح ومحاربة الفساد واحترام المؤسسات والقوانين، وعليه لا يجوز ان يبقى هذا القطاع خارج هذا المشهد، اسير رواسب الماضي على ان يدار بعقليات متحجرة جعلت الوطن يتخلف عن السير بركب التطور الذي نشهده في الدول من حولنا، فيما وطننا يزخر بالطاقات والكفاءات التي نفخر بها على مستوى العالم.
معالي الوزيرة، املنا كبير في انكم قادرون، بدعم من الرئيس العماد جوزف عون، على احقاق الحق، والمساهمة في وضع الاسس للنهوض في الرياضة، وكلنا نشهد على الجهود التي تبذلونها من اجل "تنظيف" الوزارة والرياضة من الفاسدين والمفسدين، من النوادي الوهمية والاتحادات الصورية، والشروع في ورشة تحديث القوانين والانظمة واللوائح في الوزارة، وانتم قادرون على تقريب الصالحين والمميزين وابعاد الفاسدين...
فخامة الرئيس، معالي الوزيرة، لا تتركا رياضتنا للذئاب.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

■ رفعت هذه الادارة شعار العودة الى منصات التتويج، هل هذا الامر لا يزال بعيدا؟
□ نحن نبذل كل ما في وسعنا من اجل تحقيق هذا الامر، وهدفنا استقرار النادي من اجل تحقيق الفوز. من الصعب الحديث راهنا عن احراز اللقب، فالتطورات في النادي لم تكن لصالح الهدف المنشود. لن نستسلم وسنفعل كل ما في وسعنا.

■ هل صحيح ان موازنة الفريق تخطت 2,5 مليون دولار؟
□ الى حد كبير.

■ راض عن فريق كرة القدم؟
□ سعيد جدا بما حققه هذا الموسم، رغم ان موازنة الفريق قاربت نصف موازنة الموسم الماضي. فخور بالجميع، وتحديدا بالمدير الفني المدرب بول رستم الذي بذل ويبذل جهودا كبيرة، وله منا ولكل الجهاز الفني واللاعبين كل الدعم للموسم المقبل. عندما اتيت الى النادي كان هدفي دعم فريق كرة السلة فقط، لكن الامور اتجهت لدعم الفريقين. انا اتحمس لكرة السلة اكثر من كرة القدم، خصوصا ان مستوى كرة القدم في لبنان ضعيف.

■ هل هناك مرشح لنادي الحكمة في انتخابات اتحاد كرة القدم؟
□ نعم، المدرب القدير اميل رستم. لقد طرحنا الامر، ويستحق نادي الحكمة ان يكون موجودا في اتحاد كرة القدم. نحن نعمل على الموضوع مع كل الاطراف المعنية.

■ قرار اقالة المدرب الياس زوروس والجهاز الفني تصدر اخبار كرة السلة، لماذا القرار الان؟
□ عندما انتهى الموسم الماضي، تواصلنا مع المدرب جاد الحاج وطلبنا منه ان يجدد عقده مع الفريق، لكنه رفض لاسباب شخصية. عندما طرح علينا ملف المدرب زوروس قلنا ان مستواه اعلى من الجميع، وهو كان قد احرز اللقب مع الحكمة سابقا. كنا جميعا سعداء بالعمل معه الى حين مغادرته في فترة الحرب فتعاقدنا مع المدرب جورج جعجع بدلا منه، لكن الاخير ولاسباب شخصية غادر منصبه. في ذلك الوقت كان زوروس جاهزا للعودة. لكن فجأة تفاقمت المشاكل بينه وبين معظم اللاعبين بسبب شخصيته، حتى انتصاراتنا معه لم تكن مقنعة وجاءت في غالبيتها بفارق ضئيل، الا ان شعاره كان: "الفوز هو الفوز". بدا واضحا ان طريقته لم تناسب الفريق.

> **الباب مفتوح امام احمد ابراهيم للعودة في الموسم المقبل**

■ هل تأخرتم في اتخاذ هذا القرار؟
□ طرح هذا القرار جديا بعد مباراتنا امام فريق بيروت فيرست كلوب في غزير، التي كان يجب ان نفوز فيها. القرار لم يكن سهلا، ولم تكن هناك خيارات بديلة متاحة، لهذا تريثنا. ربما كان يجب ان لا نتردد. اتحمل مسؤولية التأخير في اتخاذ القرار.

■ هل اقتصرت الاقالة على المدير الفني؟
□ اقيل الجهاز الفني بكامله لأنه يتحمل المسؤولية مجتمعا. اسوأ سيناريو بالنسبة الي والذي لا يمكن ان اتقبله هو ان تتراجع نتائج الفريق عن الموسم الماضي، وهذا ما حصل بكل اسف. خروجنا من "فاينال 8" بطولة "وصل" كان ضربة موجعة آلمتنا، لكنها جعلتنا نستفيق. كل ما سبق لا ينفي المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق اللاعبين ايضا، نحن ندعمهم لكنهم مطالبون بتحمل مسؤولياتهم ولم يعد لديهم اية اعذار.

■ هل المدرب زوروس هو من اختار اللاعبين الاجانب؟
□ يتم اقتراح بعض الاسماء على المدرب، انما الخيار الاخير يعود اليه وحده.

■ هل صحيح ان النائب جورج عدوان هو من فرض جان عبد النور في الجهاز الفني في نادي الحكمة؟ وهل صحيح ان جان كان "عين واذن" الادارة؟
□ اكن كل الاحترام والتقدير لجان عبد النور ولتاريخه في كرة السلة وهو مثابة اخ، لكن هذا الكلام غير صحيح بدليل انه اقيل مع اقالة الجهاز الفني لأنه كان جزءا من القرار في تلك الفترة.

■ هل تعتبر المدرب القبرصي لينوس غافريال الانسب لهذه المرحلة؟
□ هو رجل المرحلة. يعرف الدوري جيدا ويعتبر ان الفريق في حاجة الى اعادة تنظيم. عقده لفترة لا تتعدى مدة شهر ونصف شهر فقط، ونحن نشكره على قبول المهمة.

■ لماذا غادر اللاعب احمد ابراهيم؟ هل من الممكن عودته الى تشكيلة الفريق هذا الموسم؟
□ المدرب زوروس اراد التخلي عن خدماته. يوجد تواصل معه، والحكمة منزله الثاني، لا اعتقد انه قادر على العودة هذا الموسم لانه غير جاهز بدنيا. الباب مفتوح امامه للعودة في الموسم المقبل.

■ كيف تفسر خطوة التعاقد مع جهاد الخطيب؟
□ بهدف تحضيره للانخراط في النادي الذي سجل فيه والده فادي انجازات تاريخية. لاعب واعد جدا.

■ هل ثمة تواصل مع المدرب جو غطاس؟
□ التواصل لم ينقطع او يتوقف، هو ابن غزير ونادي الحكمة، ومن الاشخاص الذين نستشيرهم دائما. الباب مفتوح امامه للعودة وقيادة الجهاز الفني للفريق.

■ هل التغيير سيكون كبيرا في الموسم المقبل؟
□ لا اعلم، هذا الامر في يد المدرب الجديد. هناك 3 لاعبين يتم رصدهم، سنتواصل معهم في الوقت المناسب، لكن على المدرب الجديد ان يحسم قراره في شأنهم.

ن. ج.

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

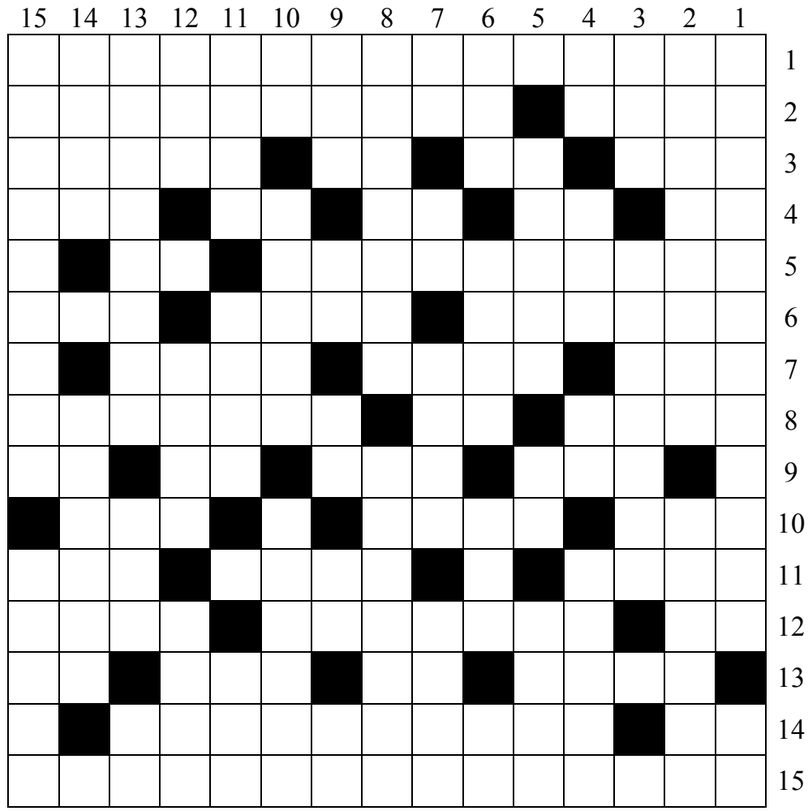

أفقيا

1- نصب تذكاري من القرن الثامن عشر في برلين 2- سطح التراب وظاهره - منطقة سياحية في اسبانيا 3- مضغ الطعام - طعم الحنظل - خيط البناء الذي يُبنى بحذائه - تبشير 4- حب - للمساحة - حرف تحقيق - صوّت الرصاص - هواء غير ملوث 5- بلدة لبنانية في قضاء الشوف - بئر عميقة 6- من اشراف قريش اسلم بعد فتح مكة - ماء شديد الملوحة - يتأوه من الالم 7- مدينة المانية - فترة بين غياب الشمس وحلول الليل - اعطت بلا مقابل 8- يعود - ضمير منفصل - مسترخيا في بيته 9- فرّق المساعدة - نهر فرنسي - عملة آسيوية - نعم بالاجنبية 10- مدينة نيجيرية - جائزة عالمية - دعم 11- مشينا - خزان ماء في الآلات البخارية - نزاع مسلح 12- متشابهان - ملحن لبناني راحل - نهر فرنسي 13- اسم حمله عدد من اباطرة جرمانيا والنمسا - نعم بالروسية - من الالوان - قفز 14- يبس الخبز - اديب الماني راحل 15- رئيس لبناني سابق

عموديا

1- ابنة الرسام الاسباني بابلو بيكاسو - ضمير متصل 2- ممثلة لبنانية - عاصمة اوروبية 3- شجر كثيف ملتف - شخصية اسطورية اسبانية لساحر النساء 4- اغلظ اوتار العود - تقال على الهاتف - رفعة وشرف - مطار فرنسي 5- مستحضرات للعناية بالجلد - حرف جر - صنعة من يشحذ السكاكين 6- اول مولود لأبويه - ارتداه - دفن البنات وهنّ احياء - اسم موصول 7- اصغر نهر في العالم - مدينة ايرانية - احد الانبياء - يستمر 8- كتاب قانوني يتضمن شكوى - الاماكن التي تُقضى فيها ايام الشتاء 9- جذب بشدة - نعام - طعم بين الحامض والمر - سقي - اسم لكل عمل مبدع 10- نعم بالروسية - شجعان اصحاب بأس - ردوا على السؤال 11- ننتزع المال من شخص عن طريق التهديد والوعيد - ناحيتي - معدن ابيض جميل الصقل 12- احواض ماء - امير بالاجنبية - مدينة بلجيكية 13- ممثل اميركي قدير - باتجاه - ضمير منفصل 14- صديق - موضع في تونس شهد معركة تاريخية مع قبائل صنهاجة 15- مدينة تركية - رشوة

مثل في الدائرة

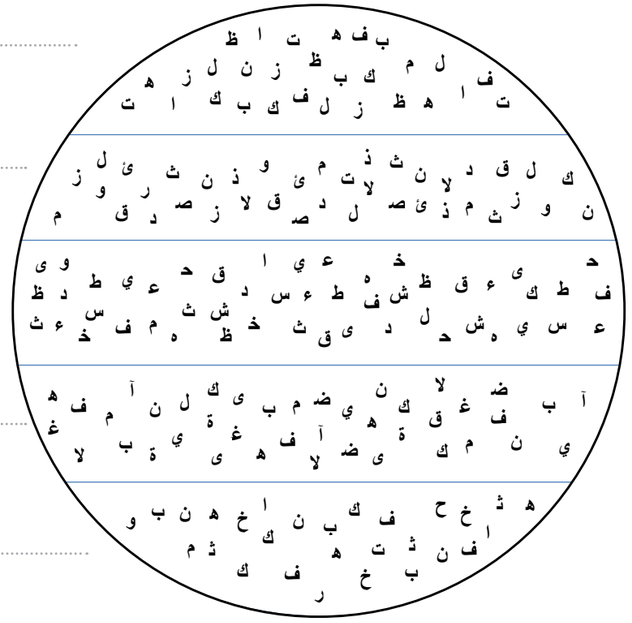

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ا	ا	م	ي	ش	ر	ف	ك	ب	ا	ق	ب	ي	ع
غ	ش	و	ي	ت	ب	ل	ش	ن	م	ن	ا	ت	ا
و	ا	ي	ر	ا	ع	ط	ا	ي	و	ر	ح	ك	ي
ل	ص	ل	ي	م	ا	م	ش	ص	ش	و	ي	ص	ب
ا	ة	ع	ل	ق	ح	ب	ر	ي	ي	ر	ك	م	ص
ف	ح	د	ث	ح	ع	ا	ا	ط	ه	ا	ت	ق	ا
ل	د	ا	ر	ب	ة	ل	ة	س	ي	ل	ا	ر	ح
ش	و	ح	د	ر	ش	ا	ل	ب	ك	ق	ب	ط	و
ا	ة	ا	و	ي	ل	غ	ا	ن	ل	ر	ا	ا	ق
ق	و	ج	ا	ن	ن	ر	ل	ي	ي	ي	س	ض	ر
ض	ر	ح	ه	ج	ل	ة	ه	ه	ل	ة	ب	ه	ن
ي	ذ	ر	ة	ن	ا	م	ر	ل	و	ا	ي	ع	ا
ة	ر	ط	ش	ك	ف	ر	س	ل	و	ا	ي	ي	ي
ة	ح	ر	ة	ر	و	ر	ح	ش	ي	د	ا	و	ل

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 9 حروف: بلدة لبنانية في قضاء بعبدا في محافظة جبل لبنان

الشياح - القرية - اقضية - بمريم - بطشيه - بعبدا - بسابا - تحويطة النهر - ترشيش - جورة ارصون - جل - حاصبيا - حمانا - حدث - حوش - حرة - دار - ذروة - سبنيه - شويت - شطر - صليما - صك - عين الرمانة - عاريا - غرة - فالوغا - قرنايل - قرطاضه - قبيع - قلعة - كفرسلوان - كفرشيما - ليلكي - هلال - وادي شحرور

تسلية

حروف مبعثرة

ع ر ا ل ا ب	و ي ن ا ل	ج ا ع ن ة	ظ ي ة ش = 33
ب ا ش ا و	ح ة ش ر ي	ظ ا ر ف	ز م ز ق ي ر = 46
ر ي س ا م ا	ض ر ا خ	ع ج ب ل ي ل	ص ا ع ن = 42
ن ا م و د ي	ص ة ب ا ب	م ا ن ن ا ر ي	ش ة ا ب ا = 15
= 24	= 39	= 30	= 43

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- حرارة الشوق
2- آلة لخلط الدقيق بالماء
3- لقب عُرفت به نهلة القدسي زوجة الموسيقار المصري محمد عبد الوهاب
4- من أشهر الافلام في السينما العالمية عن منظمة المافيا
5- تحويل الطاقة الميكانيكية الى طاقة كهربائية بواسطة آلة
6- احدى زوجات ملك مصر فاروق
7- سفلة الناس
8- كبرى جزر استونيا تقع في بحر البلطيق
9- شديد البياض
10- محافظة في سلطنة عُمان
11- العنب الأسود
12- اكبر مرفأ في امارة دبي
13- من الالوان
14- قطعة رقيقة من اللحم
15- اسم الشجرة المرتبطة بيهوذا الاسخريوطي تلميذ المسيح حيث شنق نفسه عليها
16- قطعة متناثرة من قنبلة او قذيفة حين تنفجر

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

سفير مغربي (1558-1610) في بلاط الملكة البريطانية اليزابيت الاولى، والسكرتير الاول للعاهل المغربي مولاي احمد منصور.

4+5+1+2+7+13 = من اسماء الاسد
3+6+9+15+12+7 = عاصمة تنزانيا
11+10+4+8 = صوت الكلب
14+16+11 = مدينة في اليمن

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

حزيران 1776: تأسيس مدينة سان فرانسيسكو الاميركية.

حزيران 1914: اغتيال ارشيدوق الامبراطورية النمساوية فرانسوا فرديننان واشتعال الحرب العالمية الاولى.

حزيران 1928: اكتشاف دواء البينسلين على يد الكسندر فليمنغ.

حزيران 1992: اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف.

معلومات عامة

المملكة العربية السعودية من اكثر البلدان احتواءً للصحاري، رغم ذلك تستورد الرمال لأن رمالها غير مؤهلة لصنع الاسمنت.

طرائف

خلال رحلة صيد كان يقوم بها الرئيس اللبناني الراحل كميل شمعون الى منطقة بعلبك الهرمل برفقة بعض من اصدقائه في السهل، رأى امرأة عجوز تعمل قرب منزلها. اقترب منها وبعد السلام طلب منها كوب ماء. كان الرئيس يضع كوفية تحجب وجهه. حدقت فيه المرأة وردت السلام من دون ان تعرفه ودخلت الى منزلها لتجلب له ما اراد.
نظر الرئيس فشاهد صورة له معلقة عند المدخل، وعندما عادت بكوب الماء اراد ان يمازحها قائلا: "ليش معلقة صورة هالخنزير عندك".
رمقته بنظرة غضب وصرخت في وجهه: "هيدا خنزير انت وعايلتك الخنازير يا بلا تهذيب".
هنا ارتفع صوتها بالسباب والشتائم ما اجبر الرئيس على الكشف عن وجهه مبتسما ضاحكا قائلا: "طولي بالك انا كميل شمعون".
لم تتمالك المرأة نفسها واندفعت نحوه تقبله بحرارة معتذرة عن كلامها.

اقوال مأثورة

"لقد بنيت بيتي على لا شيء، ولذلك فإن العالم بأكمله هو ملكي"
(يوهان فون غوته).

SU DO KU

	8					5		
6			4				2	
		1		7				3
	5				9			
		7				8		
			2				9	
1				5		7		
	9				8			4
		2					3	

مستوى صعب

	4	9	8	7				2
7				1			8	
		5						
5	3	8		6		2	4	7
9			2		7			5
2	1	7		4		9	6	8
						7		
	5			3				4
8				9	6	1	5	

مستوى سهل

	3					1		4
		6	1					
5		1	2		6			
	1		5			6		
6		5		8		4		7
		8			1		5	
			6		3	2		8
					4	7		
3		7					4	

مستوى وسط

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 140

حل حروف مبعثرة

1- ميسان 2- حوصلة 3- بقيق
4- الاصهب 5- بادن 6- السناء
7- تتاريا 8- شملان 9- لصيق 10- لوساكا 11- فاشوش 12- باتايا 13- مصطبة 14- كوراب 15- عزيمة
16- القبة

حل الكلمة الضائعة

الياس سركيس

حل اسماء من التاريخ

كانديس نيكول باركر

حل مثل في الدائرة

قولب حياتك عا قد مصرياتك

حل SU DO KU

8	1	6	4	5	9	7	3	2
6	4	2	5	7	3	8	1	9
3	7	5	1	8	6	4	9	2
7	8	1	6	3	5	9	2	4
4	2	9	8	7	1	3	6	5
5	3	8	9	2	4	1	7	6
1	6	4	3	9	8	2	5	7
2	9	7	7	6	2	5	4	8
9	5	3	2	1	7	6	8	4

مستوى صعب

9	5	2	7	3	6	4	1	8
7	1	3	4	8	5	9	2	6
4	8	6	9	1	2	5	7	3
8	6	9	2	4	1	3	5	7
3	2	7	5	9	8	1	6	4
5	4	1	3	6	7	2	8	9
2	9	5	8	7	4	6	3	1
6	3	8	1	2	9	7	4	5
1	7	4	6	5	3	8	9	2

مستوى وسط

3	9	4	1	6	2	5	8	7
8	5	6	7	9	3	2	4	1
7	1	2	4	8	5	9	3	6
5	4	1	8	7	9	6	2	3
2	6	8	3	4	1	7	5	9
9	7	3	2	5	6	8	1	4
1	8	5	6	3	7	4	9	2
4	2	7	9	1	8	3	6	5
6	3	9	5	2	4	1	7	8

مستوى سهل

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا
1- هدى شديد – المصارع 2- ار – الا – الدردنيل 3- دوبروفنيك – ويسكي 4- يسدل – اح – وفاق – يا 5- ردم – اميان – باح 6- رف – اس – تربس – فم 7- اراغون – عناقيد 8- رهمونتادا – انتكس 9- جلدا – بيت لحم 10- اد – الارجوحة – سي 11- اج – ملحن – هلك – همد 12- واصا – سماريا 13- رج – كش – نرباً – دانس 14- فيلادلفيا – فاراب 15- انطوان كرباج – يتر

عموديا
1- هادي شرارة – اورفا 2- دروس – فري – اجاجين 3- بدر – امجد – لط 4- شارل ديغول – ماكاو 5- دلو – وندال – شدا 6- يافا – انت الحب – لن 7- نحاس – ان – نفك 8- اي – ادبر – جرير 9- الكويت – ايجه – باب 10- لد – فارع – تولسا 11- مروان بن الحكم – فج 12- صديق – سانحة – ادا 13- انس – قتم – هراري 14- ريكيافيك – سمينات 15- علي احمد سعيد اسبر

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

السلطة الدستورية والحكم الرشيد

منذ أُقرّ الدستور الجديد للجمهورية الثالثة، غلب عند بعض الساسة ممارسة السلطة بالمعنى الضيق، وكل حاول الاحتفاظ بهذه السلطة التي كسبها بحكم الامر الواقع خلال الحروب، ونقلها الى الدولة ولكن من دون الذهاب بها الى بناء الدولة من خلال حكم رشيد يحلم به اللبنانيون. على اعتبار ان بناء الدولة ينهض على ركيزتين أساسيتين سلطة القانون وممارسة الحكم، وهما فقط يحققان الاستقرار والتقدم والحداثة.

ان مبدأ فصل السلطات من جهة، وايجاد ادارة رشيدة للحكم، عاملان اساسيان يمثلان احد اهم التحديات التي تواجه المجتمعات الراغبة في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة. فالدولة القوية لا تعني الدولة الاستبدادية، بل الدولة المؤسساتية التي تحقق التوازن بين سلطاتها المختلفة وادارة الحكم فيها بالإضافة الى ضمان حقوق المواطنين.

مفهوم بناء الدولة هو عملية تشمل اقامة المؤسسات الدستورية مثل البرلمان والحكومة والقضاء اولا، ووضع الهيكل القانوني الذي ينظم الحياة العامة والخاصة ثانيا، ويشمل ايضا تأسيس جهاز اداري - مالي كفؤ قادر على تقديم الخدمات للمواطنين، وكذلك بناء جيش واجهزة امنية تحافظ على سيادة الدولة، وفي الاساس المحافظة على الهوية الوطنية الجامعة التي تتجاوز الانتماءات على اختلافها.

ولئن كان بناء الدولة شكليا قد أُنجز في لبنان، الا انه في المضمون لم يتحقق لاسباب طائفية مقيتة كانت ترافقها استدعاء مشاريع غلبة خارجية. لكن ابرز الاسباب كانت في ما كان الشعب يعتقده او يتصوره عن الغلبة الغالبة من رجال السياسة الذين وصلوا الى سدة المسؤولية، وكان اللبنانيون ينظرون اليهم كرجال "حكم" فإذا بهم رجال "سلطة".

لم تستطع الطوائف اللبنانية الممثلة في السلطة بالسياسيين، أن تغادر الحائط السياسي الذي بلغته لتدخل في معنى الدولة. فمشاريع الغلبات الطائفية والفئوية والسلطوية لا تزال تسكن عقولهم، وما آلت إليه تلك المشاريع يجعلنا الآن، واكثر من اي وقت مضى، اقرب من حلم بناء دولة المواطنة.

مع خطاب القسم وانطلاقة عهد الرئيس العماد جوزف عون، صارت دولة المواطنة اقرب ما يكون الى الصواب السياسي في لبنان. هذا الواقع صار قابلا للتحقق بسبب النية الواضحة للرئيس عون، وإلى الدعم العربي والدولي لقيام دولة المواطنة في لبنان، ثم إلى "السدود" السياسية التي بلغتها كل المكونات الطائفية.

عمليا، شكلت انطلاقة عهد الرئيس جوزف عون لحظة سياسية مكثّفة اختزلت في مضمونها تاريخ البلد كله، وهو تاريخ الجماعات والطوائف والخيارات الخائبة سياسيا واهليا. الآن، ومع ما تضمنته مواقف الرئيس جوزيف عون وممارسته السياسية الجادة، صار اللبنانيون يقفون على اختلاف مشاريعهم، سواسية امام مشروع بناء الدولة الواحدة الجامعة والقوية والعادلة.

الشرط الرئيسي لبناء الدول يكمن في عملية التكامل بين ممارسة السلطات من المسؤولين بناءً على الانظمة والقوانين، وبين ممارسة ادارة الحكم الذي يستند الى التفويض الممنوح من هذه السلطة لصالح ادارة شؤون الدولة وخدمة مواطنيها. اما في حال جنحت هذه السلطة المستندة الى القانون، وتحوّلت الى سلطة فئوية لزيادة النفوذ وتأمين المصالح الخاصة والشعبوية لمن يملكها، فمن المستحيل الانتقال الى الدولة التي ينتظرها اللبنانيون.

في السابق، كانت مشاريع تحقيق احلام "السلطات الطائفية والفئوية"، تقف في طريق مسيرة بناء الدولة. اما اليوم فاصبح حلم بناء الدولة اقرب الى التحقق بوجود سلطة دستورية فعّالة يمثلها الرجل الاول في الدولة الرئيس جوزف عون، محصّنة بخارطة طريق محورها خطاب قسم وبيان وزاري، ومدعّمة عربيا ودوليا.

تحديات عدة لا تزال تواجه بناء دولة مبنية على السلطة الدستورية والحكم الرشيد، وقد وضع الرئيس عون خارطة طريق لمواجهة اخطارها وايجاد الحلول لها، ولكن اذا لم يتعاون الجميع، كما قال الرئيس عون، وتخلوا عن بناء سلطاتهم، فعبثا نبني دولة.

إلى العدد المقبل

79 عامًا
تصميم. إنجاز. مثابرة
HITEK Engineering & Contracting
techn'ca
MOUNT LEBANON HOSPITAL
GHARIOS MEDICAL CENTER
GT Group
SILVER STAR
مدرسة المنصف الدولية
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
1945
Libatel

جامعة البلمند

UNIVERSITY OF BALAMAND

تقدم جامعة البلمند عدد كبير من الإختصاصات موزّعة على الكليات التالية

- الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة
- معهد القديس يوحنا الدمشقي اللاهوتي
- كلية الآداب والعلوم
- كلية إدارة الأعمال
- كلية الهندسة
- كلية عصام فارس للتكنولوجيا
- كلية الصحة العامة وعلومها
- كلية الطب والعلوم الطبية
- كلية الاختصاصات الطبية

الكورة	+961 6 930 250
الدكوانة	+961 1 480 650
بينو، عكار	+961 6 840 140
سوق الغرب، عاليه	+961 5 272 078

67 إختصاص

58 شهادة بكالوريوس

57 شهادة ماجستير

29 شهادة تخصّص طبي

Balamand.edu.lb

University of Balamand - UOB

Universityofbalamand

Uni_Of_Balamand